جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراســـــات العليـا

كلية اللغـــات

ترجمة الصفحات (126- 179)

من كتاب " النوع البشري وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية"

سبل كسب العيش والانتقال والتداخلات

للمؤلفين : بيرناديت ب. رسيرشن و ربيكا المهيرست الصفحات(126-179)

A Translation From the book Gender and Natural Resource Management

Livelihoods , Mobility and Interventions

By :Bernadette P. Resurreccion and Rebecca Elmhirst

A Partial Research In Fulfillment Of Requirements For M.A In Art

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الآداب قسم الترجمة

إعداد الطالب : **إشراف الدكتور :**

مدثر عبدالرحمن أحمد عبدالرحمن **د. عباس مختار محمد بدوي**

1441هـ -2020م

إهداء

في البدء نحمد الله عز وجل على اتمام هذا البحث

الى من وهب لي الحياة إلى روح والدتي

(بنت الخير)

إلى من كان قنديلا يضئ لي في دروب الحياة

(ود أحمد)

إلى النجوم الذين أهتدي بهم في الليالي الظلماء

(إخوتي)

إلى الزهرات الصغيرات وفرسانهم

(هديل.علي.آسيا.ياسمين.الفاتح.شهد)

شكر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي لولاه لما تم هذا العمل

وتتقازم كلمات الشكر عندما نذكر د. عباس مختار الذي

كان منارة نستدل بها في محيط العلم الهائج

والشكر موصول الى كل زملائي الذين أعانوني وقدمو لي

النصح لإنجاز هذا العمل

الفهرس

الجزء الثاني :

تداخلات الجنس : إستهداف المرأة في تنمية المشاريع المستدامة

مقدمة المترجم	1
مقدمة	2
دور الدولة في إعادة توطين السكان الأصليين	6
سد تيمينجور وإعادة توطين الجاهاي	9
سد سونغاي سيلانغور وإعادة توطين تيموان	10
الطريقة	11
إعادة توطين السدود التي تقودها الدولة ، وحقوق الأراضي والموارد للسكان الاصليين وإعادة التوطين	12
تغيير إطار ملكية الأراضي والوصول إليها التأثير على وصول المرأة إلى الأرض وحقوقها	18
الخاتمة- الاستنتاجات – شكر وتقدير	22
ملاحظات	23
هل تساعد المقاربات الخاصة بالمرأة فقط في إدارة الموارد الطبيعية للنساء؟	25
السياق الاجتماعي والعلمي: المجتمع والغابة في رابتي	29

مجموعات مستخدمي الغابات فقط	34
النظر إلى FUGS للنساء فقط من خلال عدسة الأسهم	36
الحوكمة الحصرية وغير الشفافة	40
الإطار 7.1 مستوى الوعي بالحقوق والمسؤوليات في FUGs	42
خيارات إدارة الغابات	43
مشاركة الفوائد	43
ما هي قيمة المساحات المخصصة للنساء فقط؟	50
لماذا لا تعتبر غابات المجتمع سياسة تحويلية؟	52
ماذا تقول السياسة؟	53
الخاتمة	55
ملاحظات	57

مقدمة المترجم:

يحتوي هذا الكتاب المذهل على عدة ابواب وهو نتاج لكتابتين وعدة أبحاث نظرية و عملية ، يتحدث هذا الكتاب عن الجنس البشري مستهدفا المرأة في برامج المشاريع المستدامة وتأثير السدود في ماليزيا على السكان الأصليين الذين يقطنون هذه المناطق منذ فجر التاريخ وماجذبني لترجمة هذا الكتاب انه يشابه مأساة المناصير **(سد مروي) في السودان** وكيف أثر التهجير عليهم بعد ان فقدوا اراضيهم ومزارعهم وحيواناتهم ولم تعوضهم الحكومة ، اذ انه تم وضعهم في حظائر وخيرو بين الموت في تلك الحظائر او الهروب الى الغابات، **(موطنهم الاصلي)** وايضا سيلقو حتفهم بنيران المستعمر البريطاني آن ذاك ، أو بنيران المتمردين الشيوعيين ،

أيضا قمت بترجمة الجزء الثاني من الكتاب والذي يحكي عن معاملة النساء في نيبال حيث انه في الماضي كانت الغابات مفتوحة لهم يحتطبون ويزرعون أنى أرادو ذلك ، وبعدها قامت الحكومة بادراج الغابات كغابات مجتمعية وتم تنظيمهم في الذهاب الى الغابة **(مرة واحدة كل اسبوع)** ليس ذلك فحسب بل يدفعون اموالا لحارس الغابة ولايدرون كيف تصرف وماهي مقدارها ، يقومون بحماية الغابة دون مقابل وان قاموا بالمطالبة بحقوقهم تطلق عليهم نيران افواههم ، كما هو الحال في بعض المناطق في شرق السودان وأماكن الزراعة ، لذا فان هذا الكتاب بالرغم من التحديات التي واجهتني فيه من مصطلحات واسماء غريبة وعادات جديدة علي وعلى الكاتبين ، إلا انه مثقل بالمعارف **(الثقافية)** وممتع من حيث التعرف على العادات والتقاليد .

إعادة تشكيل الحكم الذاتي:

الآثار الاجتماعية والجنسانية لإعادة التوطين للسكان الأصليين في شبه جزيرة ماليزيا

مقدمة :

تُعرف أورانج اسلي (حرفيًا ، "الأشخاص الأوائل") بانهم السكان الأصليين في غرب ماليزيا ، أو شبه جزيرة ماليزيا. والتي تتكون من 18 مجموعة عرقية ، ولأغراض إدارية يتم تصنيفها رسميًا في ثلاث مجموعات رئيسية ، هي نيغريتو وسوينوي و بروتو الملايو. والذين يمثلون حاليا حوالي 0.6 في المائة من سكان ماليزيا الوطنيين البالغ عددهم 23.27 مليون نسمة (تعداد الحكومة الماليزية ؛ جيهاو، 2000). يبحث هذا الفصل العواقب الاجتماعية والجنسانية لإعادة التوطين القسري لأورانج أسلي ، الذين تم تهجيرهم لإقامةسدين كبيرين ، سد تيمنغور في بيراك العليا وسد سونغاي سيلانغور في كوالا كوبو باهرو. كان لإعادة التوطين آثار شديدة على مجتمعات أورنج أسلي النازحة لأنها غيرت بشكل جذري استراتيجياتهم المعيشية وأثرت على هويتهم (البنك الدولي ، 1994 ؛ اللجنة العالمية للسدود ، 2000). أجبر أورنج أسلي على الانتقال من أوطانهم إلى المشروعات الحكومية الكبيرة ، (جاهي1994) ، إلى أن هذه المشروعات عادة ما ترتبط بمصالح قوية راسخة ، لا ينتج عنها خسائر شخصية فحسب ، بل وتنتهك أيضًا حقوق الأرض العرفية للمجتمع والأجداد. أبدأ بمناقشة مختصرة لبعض القضايا المفاهيمية في النزوح الناجم عن السدود وإعادة التوطين ، ومشاكل البحث التي أثيرت. يقدم الفصل التالي معلومات أساسية عن التاريخ الحديث لإعادة توطين السكان الاصليين ، والسدّين ومبرمجي النقل

، وطرق جمع البيانات. على هذه الخلفية ، أدرس كيف أن فقدان الاستقلال الذاتي الاجتماعي والاقتصادي للسكان الاصليين بسبب مشاريع السدود التي فرضتها الدولة وإعادة التوطين قد أعاد ترتيب الحالة السابقة، الإطار المعياري السائد الحالي بشأن ملكية الأراضي والوصول إليها ، مما يسهم في خسارة عامة لحصول المرأة على الأرض وحقوقها. ويؤكد الاستنتاج من جديد تعقيد عمليات إعادة توطين السدود وصلاتها التي لا تنفصم بمسائل أوسع تتعلق بحقوق الأراضي والوصول إلى الموارد. النزوح وإعادة التوطين تم وصف القرن العشرين بأنه "قرن اللاجئ" (كولسون ، 2003). لا يزال النزوح الناجم عن التنمية يمثل مشكلة ملحة ، وهو ما يؤثر بشكل دائم على المجتمعات الأصلية والقبلية. تم توثيق التأثير الضار للغمر على سبل العيش للأسر المعيشية والمجتمعية بشكل جيد ، خاصة خلال الثمانينيات ، وهي فترة دويفي (2002 ، ص 710) والتي تسمى "عقد النزوح". وقد وصفت دراسات مختلفة عواقب إعادة التوطين القسري (كولسون واسكودر، 1982؛ قولد سميث وهليديارد 1984؛دريز، 1997؛ ماهاباترا، 1999؛ يونق، 2003). وقد أبرز آخرون العنف والتخويف حول نزاعات السدود وإعادة التوطين (كولسون ، 1971 ؛ هانسن وأوليفر سميث ، 1982) .وهؤلاء النازحون هم إلى حد كبير من السكان الأصليين والقبليين. كما تشهد (البعثةالدولية للسدود2000) (ص110) .

بسبب الإهمال والافتقار إلى القدرة على ضمان العدالة بسبب التفاوتات الهيكلية والتنافر الثقافي والتمييز والتهميش الاقتصادي والسياسي ، عانت الشعوب الأصلية والقبلية بشكل غير متناسب من الآثار السلبية للسدود الكبيرة ، بينما يتم استبعادها في كثير من الأحيان من المشاركة في الفوائد.

مايكل سيرنيا هو خبير مشهور في مجال إعادة التوطين (1999 ، 2000) ، مؤيد لمخاطر العجز وإعادة الإعمار. فرضية تشيرإلى أن النزوح مع عدم وجود سياسات

لإعادة التوطين أو سياسات إعادة التوطين التي تتم معالجتها بشكل سيء يؤدي إلى ثمانية مخاطر رئيسية للإفقار: عدم توفر الأراضي ، البطالة ، التشرد ، التهميش ، زيادة معدلات الإصابة بالأمراض ، انعدام الأمن الغذائي ، فقدان القدرة على الوصول إلى الممتلكات المشتركة والتفكك الاجتماعي. يفترض نموذجهأن سياسات إعادة التوطين يمكن أن تفشل في حماية الأشخاص المعرضين للخطر ، ولكنه يمكن التقليل إلى الحد الأدنى من أوجه القصور والفشل في إعادة التوطين من خلال تفعيل تدابير التخفيف في عملية التخطيط (سيرنيا، 1997). كان لنموذج سيرنيا تأثيرًا كبيرًا على سياسات تطوير البنية التحتية ، ولكن هناك نقاط ضعف في منهجه.

أولاً :

يفترض منهجه أن المجتمع المهجور متجانس ، وبالتالي يتجاهل حقيقة أن المخاطر تتحملها مجموعات مختلفة داخل المجتمع بشكل مختلف وأن التخفيف من المخاطر بالنسبة للبعض قد يزيد من تعرض الآخرين للخطر. كما يجادل دوويدي (1999) ، الانقسامات الاجتماعية مثل نوع الجنس والطبقة والدين والعرق تحدد درجة خطر الفقر التي تواجهها أو تتصورها مختلف الشعوب النازحة (على سبيل المثال النساء والرجال والمزارعين الأثرياء والمعدمين والأراضي والسكان الأصليين والمجموعات المهمشة سياسياً) ولكل منها استجابات مختلفة ومتنوعة لإعادة التوطين القسري.

ثانياً :

بافتراض أن المخاطر مدمجة في عملية التخطيط ويمكن توقعها أو تقليلها أو تخفيفها ، يتجاهل الحجة القائلة بأن الفقر هو أيضاً نتيجة لعدم المساواة الهيكلية والتنافر الثقافي والتمييز المؤسسي والتهميش السياسي (اللجنة العالمية للسدود. ، 2000). ربطت الدراسات الحديثة بين بناء السدود الكبيرة وعواقبها بالظروف التاريخية والسياسية (KHRP، 1999، 2003) أو مع التاريخ الاجتماعي والبيئي (ايساكمان و سنيدون،

2000). تثير هذه الدراسات أسئلة حول السياق الأوسع للدول الاستبدادية في أوقات الاستعمار وما بعد الاستعمار ، واستخدامها للقوة القسرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. يناقش إيساكمان وسيندون (2000 ، ص 600) بأن:سد كاهورا باسا على نهر زامبيزي السفلي في موزامبيق حول دولة استعمارية استبدادية مستعدة وقادرة على استخدام الثقل الكامل لقوتها القسرية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية التي تعتقد لشبونة أنها ستمكنها من تعزيز قبضتها موزامبيق. إن العواقب الاجتماعية والبيئية الضارة لهذا المشروع الضخم الذي تفرضه الدولة لم تظهر في المعادلة الاستعمارية.

سد كاهورا باسا على نهر زامبيزي السفلي في موزامبيق كمثال دولة استعمارية استبدادية مستعدة وقادرة على استخدام الثقل الكامل لقوتها القسرية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية التي تعتقد لشبونة أنها ستمكنها من تعزيز قبضتها موزمبيق. إن العواقب الاجتماعية والبيئية الضارة لهذا المشروع الضخم الذي تفرضه الدولة لم تظهر في المعادلة الاستعمارية.

وبالمثل ، فإن أحد الافتراضات الرئيسية لهذا الفصل هو أن ممارسة سلطة الدولة على السكانالاصليين في ماليزيا هي ممارسة لتبريرالمشروع الذي وضعته الدولة ، والذي يهدف إلى دمج السكان الاصليين الريفيين والمتخلفين في المجتمع الوطني (هوكر ، 1991) ، وفر وسيلة فعالة لإعادة توطين أورنج أسلي من خلال التحكم في مواردهم والاستيلاء عليها ، خاصة أراضيهم. كما يشير كولشيستر (1994) ، 'مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي تديرها الحكومة مثل المزارع والسدود والمناجم لها ما يبررها من أجل المصلحة الوطنية ، وبالتالي تمارس الدولة سلطتها في المجال البارز في حرمان الشعوب الأصلية (ص 80). إن إيديولوجية سكوت (1998) للحداثة العالية تساعد في فهم سبب تنفيذ مشاريع التنمية من قبل الدولة الحديثة ، و في بعض الأحيان تكرارها ،

على الرغم من كونها معروفة أنها مشكلة. يدعي سكوت أنه بسبب السعي إلى تولي قدر أكبر من السيطرة على أراضيها وسلطتها ، ابتكرت الدولة العديد من المخططات الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية ، لكن هذه " ذهبت على نحو مأساوي " (ص 4).

على الرغم من وجود أدبيات واسعة حول النوع الاجتماعي والبيئة (جوكس، 1994) ، إلا أن النوع الاجتماعي ما زال مفقودًا إلى حد كبير في السدود وسلوك إعادة التوطين وفي اطارالنقاش العام. في الآونة الأخيرة فقط ، حاولت البعثة الدولية للسدود التركيز على الجنس والسدود في إطار عملية المراجعة المواضيعية ، مشيرًا إلى أنه لا يمكن فهم برامج إعادة التوطين المرتبطة بالسدود بالكامل دون الاهتمام بالجنس. وفقًا للبعثة الدولية للسدود2000)، اتسعت الفجوات بين الجنسين ، وكثيراً ما تحملت النساء حصة غير متناسبة من التكاليف الاجتماعية لأنهن يتعرضن للتمييز في غالب الأحيان في تقاسم المنافع. مثل الجنس والنزوح والتنمية ، التي لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه ، وتضع المساواة الاجتماعية والنوعية كأحد المبادئ الخمسة في عملية إعادة التوطين.

<u>دور الدولة في إعادة توطين السكان الأصليين:</u>

عندما هيمن الاحتلال البريطاني لماليزيا ودق ناقوس الخطر حينها اعلن حالة الطوارئ في 1948-1960 ، عندها كانت الحكومة الاستعمارية في حالة حرب مع المتمردين الشيوعيين. تحت ستار "الأمن القومي" ، شرعت الحكومة الاستعمارية في نقل جماعي لـ "سكان الريف المشتتين والمبعثرين إلى محيط الأسلاك الشائكة والمداخل المحصنة وأبراج المراقبة والحرس المسلح للشرطة" (دوبي ، 1952) - 1953 ، الصفحات 163-164). كان هنالك حوالي نصف مليون من الذين أعيد توطينهم من أصل صيني ، والذين يشتبه البريطانيون في أنهم أعضاء شيوعيون أو متعاطفون معهم. وتم إعادة توطين أورنج أسلي قسراً حتى لا يدعموا المتمردين (دوبي، 1953 - (1952 ؛ مكتب السجلات العامة ، كيو ، 1952 ، 1953 ؛ نون ، 1972). على عكس القرويين

الصينيين ، الذين سُمح لهم بزراعة حدائق الخضروات ، على غرار ذلك فإن اورانج اسليكانو قد عزلوا تماما عن ممارسة أنشطتهم المعتادة في الصيد وصيد الأسماك والبحث عن الغابات. علاوة على ذلك ، تم تدمير المنازل ومخزونات الغذاء في أورانغ أسلي وقصفت محاصيلهم (الأراضي الزراعية). المئات لقوا حتفهمنتيجة الصدمة الجسدية والنفسية أو فقدوا ببساطة الرغبة في العيش (دوبي ، 1952-1953 ؛ نوون ، 1972 ؛ كاري ، 1976 ؛ هود ، 1996). تمكن البعض من الفرار من خلال قطع الأسلاك الشائكة ليلاً والفرار إلى الغابة العميقة بينما هجر آخرون قراهم وتراجعوا إلى الغابة على الرغم من أنهم ما زالوا غير متأثرين بها أوتراجعوا إلى الغابة أو طلبوا الحماية من المتمردين.

في أواخر عام 1953 ، أدرك المستعمرون البريطانيون أن سياسة إعادة توطين أورنج أسلي خارج الغابة كانت فاشلة. لقد ابتكروا تكتيكًا جديدًا لكسب قلوب وعقول أورنج أسلي من خلال إنشاء الحصون في الغابة وتقديم الخدمات الطبية و وسائل الراحة الأخرى لهم. مع نجاح هذا التكتيك ، احتفظت حكومة ما بعد الاستعمار بحصون الغاب للسكان الأصليين . في عام 1976 ، اقترحت الحكومة كذلك خطة لإعادة تجميع مستوطنات أورانغ أسلي في منطقة تيتيوانجسا ، على طول النطاق الرئيسي الذي يُعتقد أنه قواعد للمتمردين الشيوعيين (FDTCP، 1979). وقد توج هذا بإنشاء 25 مخططًا لإعادة التجميع في منطقة تيتيوانجسا ، بما في ذلك اير بونان، حيث يوجد أحد مواقع الدراسة.

رسميا ، يُنظر إلى نقل للسكان الأصليين إلى مخططات إعادة التجميع على أنه مشروع سياسي لحمايةالسكان الأصليين ، الذين يُفترض أنهم معزولون عن المجتمع الوطني. يمكن للحكومة أن توفر الحماية للسكان الأصليين مدعومًا بالإبداع العلمي لـ "البدائية المتخلفة" ، كما اقترح اسكوبار 1991 ، 1995) ، والتي بدورها خلقت فكرة

النقص أو التخلف التي تحتاج إلى معالجة. كتب دوبي (1953-1952) أن مساعدة السكان الأصليين تعني ، بالنسبة للحكومة الاستعمارية ، جلب الحضارة إليهم وحمايتهم من الأعداء ، وهو ما يعني في سياق الأمن المتمردين الشيوعيين . في أعقاب سياسة الحماية للمستعمرين ، استغلت الحكومة هذا الوضع لمواصلة إعادة توطين السكان الاصليين ، على الرغم من أنها غيرت هدفها من الأمن إلى تطوير البنية التحتية. يوفر بناء السدود الدافع الرئيسي لهذا التطوير ، وفي الوقت نفسه ، يبرر مشروع إعادة توطين أورنج أسلي والتحكم في مواردهم والاستيلاء عليها ، لا سيما الأراضي. مثاللذلك :إريكسن (1995 ، صفحة 47) ، "يجب على أصحاب السلطة في أي مجتمع بطريقة أو بأخرى تشريع قوتهم ".

لا توجد تقديرات رسمية حالية لإجمالي عدد الأشخاص النازحين بسبب مشاريع السدود في ماليزيا ، ولكن السدود الجديدة التي يتم بناؤها أو اقتراحها لا تزال تؤثر على من يعيشون في مناطق المشروع. أعلن وزير الأشغال السابق أنه قد تم تحديد 260 موقعًا مناسبًا للسد ، حيث إن هناك حاجة إلى 47 سدًا آخر في شبه جزيرة ماليزيا بحلول عام 2010 ، لتلبية متطلبات الطاقة في المراكز الحضرية والصناعة (تان، 1997). وهذا يمثل تهديد للسكان الأصليين الذين يعيشون على أراضي الأجداد في النظم الإيكولوجية للغابات والأنهار. غالبًا ما يتم نقلهم من السد في خطط إعادة التجميع أو مواقع إعادة التوطين مع أي ضمان بالكاد على حيازتهم للأراضي. تلعب الدولة دورًا حاسمًا في تنفيذ جدول أعمالها وبرامجها فيما يتعلق بالسكان الأصليين ، نظرًا لاعتماد سلطاتها من قبل كل من الحكومتين الاستعمارية البريطانية والماليزية (انظر الحكومة الماليزية ، 1954 ؛ وزارة الداخلية ، 1961) بدعم من المصالح الاقتصادية المكتسبة. حيث تتضمن هذه المشروعات دائمًا تخصيص الدولة للغابات والأنهار ، بالإضافة إلى إعادة توطين المجتمعات المتأثرة (جادجيل وجوها1994). وتفاقمت المشكلة بالتعويضات التي لا تتناسب مع خسائرها ، وغالبًا ما تفتقر إليها تمامًا. والآثار المترتبة على المرأة

بعيدة المدى ، بسبب غياب الأمن على حيازة أراضيها كشعوب أصلية ، وبسبب عدم تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالحصول على الأرض وحقوقها من داخل مجتمعهم الخاص عند تطبيق الممارسة الثانية للقانون العرفي تقوضها الدولة (يونغ ، 2006). تغيب النساء عمومًا عن مخططات الدولة فيما عدا أيديولوجيات الأسرة ومكانة المرأة داخلها. يبدو انه من الواضح ان نماذج لأدوار المرأة في السياق الأوسع للمجتمع والدولة من خلال قوى وساطة قوية مثل الأسرة والدين (هيلي ، 1999). وبالتالي ، يركز الاهتمام على عدد من البرامج التي تستهدف ، في المقام الأول ، على الرغم من أنها ليست حصرية ،استهداف النساء وتدريبهن على ان يصبحوا "زوجات وأمهات جيدات".

على سبيل المثال سد سونغاي سلانغور. في أبريل 2001 ، قام صاحب الامتياز السد ، كونستريم تسوا قامودا – كديب (والذي أطلق عليه لاحقًا سيركات بينغالور ايرسونغاي سيلانغور أو اسبلاش (، بتأسيس تاكلمت رماح سمبورنا ، أو برنامج الالفة لمجتمع نساءالسكان الأصليين ، قبل إعادة توطينهما في كامبونق كراتشي و كامبونق بيريتاك. هذا البرنامج مخصص للنساء على وجه التحديد لتزويدهن بالمعرفة حول استخدام المعدات والأجهزة المنزلية الحديثة ، وإدارة الأسرة ، والنظافة "(www.splash.com.my). صورة في الصفحة الأولى لمجموعة النساء اللواتي تلقين إحاطة عن "الحياة الحضرية" من قبل مسؤول تنمية المجتمع بالولاية ، كما ظهرت في صحيفة مترو اليومية (27 أبريل 2001). على النقيض من ذلك ، تم تزويد الرجال بالتدريب على إنشاء المباني لإعدادهم للوظائف في موقع السد. وهذا النمط الجامع للنوع الاجتماعي المهيمن على المرأة أكثر من المعتاد: لإنشاء نسوة أفضل في التربية ورجال أفضل في كسب المال ، مما يؤدي إلى تمديد عدم المساواة بين الجنسين في الأسرة والمجتمع.

<u>سد تيمينجور وإعادة توطين الجاهاي:</u>

يقع سد تيمينجور البالغ ارتفاعه 127 مترًا في أير بيراك ، على بعد حوالي 300 كم شمال العاصمة كوالالمبور ، في عام 1979 لتوليد الطاقة. تضمن المشروع غمر منطقة مساحتها 15200 هكتار ، بما في ذلك منازل 266 أسرة مع ما يقدر بنحو 1000 فرد من 13 مجتمع من أورانغ أسلي ، ومعظمهم من جاهاي و تمیار ، مع أقلية من لانوه واتام ووالي وسيماي، 1993) تم نقل السكان الاصليين الذي يعيشون على ضفاف بحيرة تيمينجور إلى موقع إعادة توطين بولاو توجوه في منتصف سبعينيات القرن الماضي استعدادًا لبناء السد. وتم نقل جاهاي مرة أخرى إلى الموقع الحالي في اير بونان . وقد أثر مشروع السد أيضًا على 124 عائلة من الملايو الذين أعيد توطينهم في كامبونغ إير جاندا في جيريك ، بيراك العليا ، ولكن بشكل منفصل عن أورنج أسلي. في هذاالتوقيتوانا اعد هذا البحث ، تم إعادة تجميع 15 قرية من قرى السكان الاصليين في إير بانون. ومع ذلك ، بقيت في قرية جاهاي واحدة فقط في المنطقة ، والتي أشرت إليها في هذا الفصل تحت اسم مستعار كامبونق جاجاه .

يوصف الخزان اليوم بأنه معلم سياحي شهير في بيراك ، بسبب "الثروات الخفية" المحيطة بمحميات تيمينجور ومحميات الغابات ، وقرى أورنج أسلي والمدن التاريخية في المنطقة المجاورة مثل جيريك ولينجونج.

سد سونغاي سيلانغور وإعادة توطين تيموان :

في عام 1986 ، تم إصدار دراسة بعنوان "تطوير سونغاي سيلانغور لإمدادات المياه إلى وادي كلانق وجنوب كوالا سيلانغور " ، وتم اقتراح أربعة مواقع للسدود (SOSS ، 1999). كان أحد هذه المواقع هو موقع سد سونغاي سيلانقور. في عام 1999 ، أجرت اسبلاش تقييمًا للأثر البيئي للتطوير المقترح ، وحصلت لاحقًا على العقد من قبل حكومة ولاية سيلانجور لبناء السد عبر نهر سيلانجور ، على بعد حوالي 5 كم شرق

كوالا. كوبو باهرو و 60 كم من كوالا لامبور. تمت الموافقة على مشروع السد ، على الرغم من وجود 45 شرطًا مرفقًا بتقييم الأثر البيئي ، وهو ما رفضته وزارة البيئة وحكومة ولاية سيلانجور الكشف عنهما للجمهور (بيان صحفي مشترك صادر عن المنظمات غير الحكومية المعنية والأفراد المعنيون بسد نهر سيلانغور ، 24 يوليو 1999). وهو عبارة عن سد بطول 114 متراً ممتلئ بالصخور ، ويُزعم أنه قد تم بناؤه لمنع حدوث أزمة مياه في المراكز الحضرية. غمرت المياه 600 هكتار من الأرض ، بما في ذلك قريتان من قبيلة تيموان المعروفة ، وهما كامبونغ جيراشي وكامبونج بيريتاك.

ينتمي التيموان إلى مجموعة بروتو-مالاي في أورنج أسلي ، ويُعتبرون أكثر استقرارًا في أورنج أسلي الذين يشاركون في الزراعة الدائمة أو صيد الأسماك في الأنهار والسواحل. ويقدر عدد العائلات التي نزحت بحوالي 76 أسرة تيموان من منازلهم وأراضي أجدادهم حول سونغاي سيلانغور وسونغاي جيراشي . من بين هذه الأسر ، توجد 37 عائلة (160 شخصًا) في كامبونغ جيراشي بالقرب من سونغاي جيراشي و 39 عائلة (179 شخصًا) في كامبونغ بيريتاك ، على بعد 6 كيلومترات في المنبع في سونجاي سيلانجور. وقد أعيد توطين الأسر المتأثرة في كامبونج جيراشي في أغسطس .وهو موقع في التضاريس الجبلية على بعد حوالي 20 كم من القرية القديمة. تم نقل كامبونق بيتراكفي أكتوبر 2001 ، واحتفظت باسمها القديم. احتوى مخطط إعادة التوطين على 41 منزلاً في كامبونق جيراشي جاياو 43 منزلاً في كامبونق بيتراك.

الطريقة

تم جمع المعلومات بين سبتمبر 2002 وأغسطس 2003 في برنامجين لإعادة توطين السدود من تسع قرى. تم جمع البيانات الأولية في كامبونق بيتراكو كامبونق جيراشي

جايافي كوالا كوبو باهرو المتضررة من سد سونغاي سيلانقور،وقرية واحدة فقط في ربس بانون في جيرك المتأثرة بسد تمينغور ، والتي أشير إليها في هذا الفصل باسم كامبونق جاجاه. لأغراض المقارنة ، قمت أيضًا بملاحظة سريعة في خمسقرى وقرية واحدة للملايو (كامبونغ اير غاندا) حول جيريك. لماذا تم اختيار هذين المشروعين ومجتمعات السكان الاصليين والجاهاي و تيموان؟ تم سد خزان تيمينجور في عام 1979 ، لكن المعلومات الهزيلة لا تعكس الوضع الحالي. في المقابل ، تتوفر بيانات ضخمة حول سد سونغاي سيلانجور الأخير ، ولكن يجب دراسة البيانات للكشف عن الحساب التجريبي الثري لمجتمعات المشردين. علاوة على ذلك ، تُظهر حالة تيموان إحساسًا أقوى بالمشاركة والتأثير الرسمي وغير الرسمي. مجموعات من الجهات الفاعلة - بما في ذلك أورنج أسلي من قرى أخرى ومناطق أخرى ، والدولة ، والمنظمات غير الحكومية ، والأكاديميون ، ووسائل الإعلام - في حين كان مجتمع الجهاي غير مرئي تقريبًا للتدقيق العام. ومع ذلك ، في كلا المجالين ، لا يزال البعد الجنساني للنزوح وإعادة التوطين مفقودًا وبالتالي يحتاج إلى البحث وإدماجه في المنحة الدراسية المتعلقة بإعادة التوطين والهجرة ، وكذلك في التخطيط والسياسات والبرامج الرئيسية للتنمية الوطنية. منذ أكثر من 20 عامًا ، تظهر بيانات العمل الميداني الخاصة بي أنماطًا وعملياتً مماثلة لإعادة التوطين الموجه من الحكومة للسكان الأصليين. على مستوى القرية ، استخدمت مقابلات متعمقة مع المخبرين الرئيسيين في المجتمع ، وناقشت وجهاً لوجه أو بين مجموعات صغيرة وملاحظة المشاركين. وفي كلا الموقعين البحثيين ، اخترت مخبرين رئيسيين من خلال التجول حول القرية للتعرف على موثوقية القرويين وردود الفعل على وجودي ودراستي. تم استخدام طريقة كرة الثلج لتحديد الأفراد الذين كانوا على استعداد للمشاركة ، والذين اقترحوا المزيد من الأفراد للقاء. تضمنت هذه العملية الدردشة وتبادل الخبرات ومتابعتها في أنشطتها اليومية داخل منازلهم وخارجها. بصفتك باحثة ، كان عدد أكبر من النساء والأطفال

يميلون إلى الظهور حولي أكثر من الرجال. وقد بذلت محاولات جادة للحصول على معلومات من الرجال أيضًا. فتحت حالات محددة فرصًا لمعالجة القضايا القائمة على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال ، شاركت في العديد من الوظائف الاجتماعية والثقافية ، وخاصة حفلات الزفاف في كامبونق جيراشي جايا، حيث دُعيت مرارًا لأكونمصور فوتوغرافي. هذا سمح لي لمناقشة القضايا المتعلقة بالزواج والأطفال وما إلى ذلك مع العروس ومرافقيها .

إعادة توطين السدود التي تقودها الدولة ، وحقوق الأراضي والموارد للسكان الاصليين وإعادة التوطين:

كما ذُكر أنفا ، كان على جاهاي في بانون أن يفسح الطريق لبناء سد تيمنقورولم يُطلب منه الانتقال مرة أخرى عندما غمر السد نفسه موقع إعادة التوطين في بولاو توجه ،وذلك بتقويض حقوق الأراضي لهم وهويتها في بانون كان لابد من إفساح المجال لبناء سد تيمنقور. عند إعادة توطينهم ، كان مجتمع الجاهاي إقليميًا وتم نقله في مجموعات مجتمعية. تم التفاوض على منطقة محددة للمسكن أو الصيد أو البحث عن الطعام ، وتم الاتفاق عليها بين القادة الرجال من مختلف المجموعات. ومن ثم تم تحديد الحدود الإقليمية بخصائص المناظر الطبيعية ، مثل الأنهار أو الجداول ، أو مناطق تجمع المياه ، أو مجموعات من القش أو أشجار معينة ، مما يضفي الشرعية على المجموعة. والحقوق على منطقة معينة. على النقيض من مجتمعات العلف مثل جاهاي ، أنشأ مجتمع تيموان حقوقهم العرفية في أرض الأجداد من خلال عملية الاحتلال لأجيال ، والتي يحق لأعضاء المجموعة الحصول على حقوق على الأرض والموارد. من المهم التمييز بين حقوق الأجداد في الأراضي والحيازة على أساس الحقوق القانونية المنفصلة. وبالتالي ، لا يستطيع جميع السكان الاصليين المطالبة بحقوقهم في الأرض بنجاح. فقط أولئك القادرين على توثيق تاريخهم من خلال رابط للاحتلال الطويل الأمد

لمنطقة سكنوا فيها واستخدموها. في معظم الحالات ، لا يزال وصول النساء إلى الأرض يعتمد بشكل كبير على الحقوق الخاصة بالمجموعة في أراضي الأجداد. عندما أدخلت الدولة حق الملكية الفردي للأرض ، أعيد تعريف الحقوق الجماعية لأورانج أسلي وتمكنت من الوصول إلى الموارد ، ووجدت معظم السكان الاصلييننمن الصعب تأكيد مطالباتهم. ولكن مع تصالح النساء والرجال في إعادة تعريف حقوقهم في الأرض والوصول إلى الموارد ، تتحد الميول الأبوية والانحياز الموجه نحو الذكور داخل الدولة ومجتمع السكان الاصلييننلتهميش النساء (انظر Yong، 2006). كانت أنشطة الصيد وصيد الأسماك والغابات هي النشاطات الاقتصادية الرئيسية لمجتمع جايهاي ، ولكن هذه الأنشطة تعطلت عندما تم طرح مشروع سد تيمنغور واليوم ، تم تعريف الوضع الرسمي لمجتمع الجهاي في كامبونغ جاجاه من قبل الدولة على أنها "مجتمعات السكان الاصليين المستقرة" وكمسلمين ، في مواجهة عمليات الدولة للإسلام والاندماج في ثقافة الملايو ، والتي حدث في 1980م. وقد أدى التحول إلى الإسلام إلى تغيير العلاقات بين الجنسين. على سبيل المثال ، تم تغيير العلاقات الزوجية مع إدخال مفهوم "المرأة كحافظة للأسرة والمنزل" ، في حين أن الرجال ملزمون بتحمل المسؤولية عن حماية الزوجة والأطفال وتوفيرها. بالنسبة إلى النساء الجهايات في كامبونج جاجاه اللائي اعتنقن الإسلام ، تزورهن استاذة (تبشيرية مسلمة) ، لتعليمهن القرآن في المقام الأول وتعزيز مهاراتهن كأمهات وزوجات. كما يقوم الأستاذ المقيم (مبشر مسلم من الذكور) بتدريب الرجال. في الشؤون الدينية والطقوس ، مع افتراض وجود صورة عامة أكثر وضوحًا من كونه استاذا. نتيجة لعملية التحول إلى الإسلام ، تم تغيير أدوار الرجل والمرأة في مجتمع الجيهاي التقليدي. بينما في كامبونج جاجاه، لاحظت ان الجيهايتكافح من أجل الحفاظ على هويتها الرمزية كشعب بدوي. وقد حاولت الاستمرار في ممارسة الصيد مع بلوبيبس والمستهلكة لعبة الغابات مثل الخنازير البرية والقردة والطيور. الممارسات شديدة التآكل بسبب إعادة التوطين ومفاهيم "براعة" المحددة وفقًا

لقواعد الدولة. إن التحول إلى الإسلام ، إلى جانب وضع حظر على طريقة حياتهم التقليدية ، يميل في الواقع إلى حرمان السكان الاصليين من السيطرة على أراضيها التقليدية ، كما ادعى نيكولاس . (2000 ، الصفحات 102-103) أن الدولة تدرك أن هوية أورنج أسلي تعتمد على جانبين أساسيين للغاية ، وهما ارتباطهما ببيئة إيكولوجية معينة ، وروحانية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بذلك الارتباط ، وبالتالي:من المنطقي فقط أنه لتخصيص الأراضي التقليدية للسكان الأصليين ، ويجب على المرء أن يقلل أو يزيل ارتباطه بها. يمكن تحقيق ذلك عن طريق الإزالة أو إعادة التوطين بالقوة ، أو عن طريق وضع استراتيجيات وبرامج تهدف إلى إلغاء ثقافتها. أولاً ، لأخذ أي من المسارين ، يجب على المرء أن يدمر استقلاله السياسي - استقلاليته - وأن ينشئ مجتمعًا تابعًا.

كما تم تجريد مجتمعات تيموان في كامبونغ جيراشي وكامبونج بيريتاك من أراضيهم ومنازلهم التقليدية في أعقاب إعادة التوطين وذلك في أعقاب بناء سد سونغاي سيلانغور. أتذكر حكمة ماك مينا أنجونج ، وهي ناشطة في أسلي من كامبونج بيريتاك ، والتي أكدت أن إعادة التوطين القسري لتيوان وقبيلة أورانغ أسلي تسببت في صعوبات لأن الأرض كانت مركزية اقتصاديًا واجتماعيًا في أورنج أسلي:

نحن السكان الاصليينهم أكثر المجموعات التي تم التضحية بها بشدة إذا مضى السد إلى الأمام - فقدنا أرض أجدادنا وغاباتنا التي توفر لنا مصدرالغذاء ، إلى جانب الحطب والأعشاب الطبية والمواد الخام لبناء منازلنا وصنع الحرف اليدوية. مصدر الدخل من منتجات الغاب مثل الخيزران والروطان والبيتاي وثمار الغابة. سنكون معاد توطينهم. لا أريد مغادرة هذه القرية التي كانت منزلي منذ فترة طويلة.

كانت ماك مينا استثنائيا بعدة طرق. حيث انها كانت المغنية الاصلية ومعالجة امرأة في كامبونج بيريتاك. عندما انتشرت أخبار مواهبها في أوائل الثمانينيات من القرن

العشرين ، جذبت مجموعة من الموسيقيين الحضريين لإقامة علاقات صداقة معها والقرويين. وهذا يشير إلى أنهم ليسوا مجتمعًا منعزلاً ومتخلفًا. ، كما ترى الدولة بشكل عام تكون ، وهذا ينطبق على نسائهم، لعبت الجهات الفاعلة الخارجية دورا هاما في الحملة ضد بناء سد سونغاي سيلانغور ، الذي أضاف بعدا جديدا لصراعاتهم من أجل حقوقهم. واصلت ماك مينا الاحتجاج على سد سونغاي سيلانغور حتى أنفاسها الأخيرة ، في 21 سبتمبر 1999. واعتبرت المشروع انتهاكًا صريحًا على أراضي أجدادهم ، وما نتج عنه من خسارة ليس فقطمن مصادر رزقهم وكذلك وضعهم وهويتهم بوصفهم "الشعوب الأولى" الأصلية في البلاد. تربط أورنج أسلي ، مثلها مثل الشعوب الأصلية والأقليات العرقية في أماكن أخرى ، علاقة خاصة بأرضهم. الأرض هي أساس طريقتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية للحياة (كولشيستر ، 1999). المنظر الأصلي للأرض مشبع بروحانية وقدسية تدعم هويتهم الثقافية. على النقيض من نظرة أورانج أسلي العالمية ، تعتبر الدولة والغابات ومؤسسات التنمية الخاصة المختلفة الأرض والغابات سلعًا وموارد باهظة الثمن ونادرة وثمينة من أجل جني الأرباح. وفقًا لذلك ، يمكن للدولة أن تلغي حالة حقوق السكان الاصليين العرفية في الأرض ، على الرغم من درجة ما من الاعتراف والحماية المنصوص عليها في التشريع (قانون السكان الأصليين 1954 ، المعدل عام 1974). ومن بين بعض مجتمعات السكان الاصلييمثل سيماي ، تتمتع المرأة ببعض الحقوق في وراثة الأراضي العرفية من خلال الزواج أو الأسرة المستحقات (نيكولاس وآخرون ، 2002). القانون الحديث ، لأنه يقوم على رؤية عالمية مختلفة ، يمكن أن يدمر أو يهدد شخصية مجتمع أورانغ أسلي وعلاقته بأرضه ، ويمكن أن يحل محله نظام تزدهر فيه الفردية والماديّة والانتهازية. هذا لا يعنيهم اجمالا ، نساء أو رجال ، هم ضحايا. على العكس من ذلك ، هناك بعض الأفراد الذين لديهم القدرة على المناورة والاستفادة من الوضع لتحقيق مكاسب شخصية وعائلية ، وذلك على الرغم من أن وضع الرجال

افضل من النساء ، حيث يُنظر إليهم على أنهم يتمتعون بمكانة أعلى في المجتمع . هذا هو الحال بصفة خاصة عندما تطلب الدولة منهم التقدم بطلب للحصول على سندات ملكية فردية للأرض ، والتي يتم منحها في كثير من الأحيان للرجال على افتراض أنهم يرأسون الأسرة. في نظام الأرض الحديث ، يستفيد الرجال من النظام أكثر من النساء. ومع ذلك ، في سياق التنمية الأوسع ، لذا فإنهم في وضع هش ، حيث يمكن للدولة الاستيلاء على أراضيها لتتناسب مع جدول أعمال التنمية. باختصار ، تتعرض نساء السكان الاصليين لقمع مزدوج. أولاً في سياق السكان الاصليين المتغير والثاني داخل المجتمع الأوسع. حيث ظهرت أدلة واضحة في قضية سد سونغاي سيلانجور على أن مجتمع تيموان قد تعرض للضغط في المناطق المحظورة والمنخفضة بشكل عام في مواقع إعادة التوطين الجديدة. على وجه الخصوص ، لا يحتوي موقع كامبونق جيراشي الجديد على غابات أو موارد مشتركة أخرى ضرورية لتلبية احتياجات الكفاف الأساسية. وفقًا لنيكولاس (2000 ؛ انظر أيضًا منغ ، 1999) ، فإن المناطق المخصصة لموقعي إعادة التوطين كانت في الواقع أقل بكثير من مساحة مناطقهم الأصلية ، وبالتالي فقد التيموانيون ما يصل إلى 70 في المائة من أراضيهم. على سبيل المثال ، تم الاعتراف بـ 595 هكتار من الأراضي التقليدية كمحمية للسكان الاصليين من قبل حكومة ولاية سيلانغور ، ولكن تم المطالبة بها لاحقًا كأرض تابعة للدولة في عام 1997. علاوة على ذلك ، لم تقدم حكومة ولاية سيلانغور سوى الحد الأدنى من تعويضات تيموان النقدية (بإجمالي104.4 هكتار) حيث تم استبدال الأراضي في مخطط إعادة التوطين (2.4 هكتار من الأرض لكل عائلة في كامبونغ جيراشي و 0.4هكتار في كامبونغ بيراتك). ومع ذلك ، كان هناك بعض "التساهل" من قبل صاحب الامتياز للسد ، اسبلاش ، لقيام تيموان بالوصول إلى الغابات خارج موقع السد للبحث عن الطعام. وبالمثل ، مُنح الجايهاي "تصاريح خاصة" لدخول موقع بحيرة تيمينغور لصيد الأسماك أو لدخول الغابة القريبة لجمع ثمارها.

أشار سيرينا (2000) إلى أن استعادة الوصول إلى الأراضي المنتجة هو عامل مهم للأشخاص المهجرين لإعادة بناء سبل عيشهم واستراتيجيات المواجهة. على الرغم من ذلك ، خلصت إلى أن الغالبية العظمى من أسر جايهاي وتيموان قد حرموا من وسائل عيشهم التقليدية. عندما يتم الاستحواذ على أراضيهم التقليدية من قبل الدولة لمشاريع تطوير البنية التحتية ، يكون من الصعب إقامة روابط الأجداد لأن الدولة تعتبر ان السكان الأصليين 'مستأجري الإرادة' (ويليام هنت ، 1990 ؛ ايدو، 1998). هذا يعني أنه يُسمح لـهم بالبقاء في منطقة خاضعة لسلطة الدولة ، والتي يمكن عكسها بناءً على إرادة الدولة. ومن ثم ، فإنه لا يُسمح لهم إلا بمرجع قانوني ضئيل أو يكاد معدوم إذا كانت الدولة ترغب في الحصول على الأرض (ايدو ، 1998). إذن فان الدولة غير ملزمة بدفع تعويض لهم. وهذا مخالف للأدوات الدولية ، بما في ذلك توصية البنك الدولي بأن يشتمل إطار سياسة إعادة التوطين لجميع حالات النزوح على "أولئك الذين ليس لديهم حق قانوني معترف به أو المطالبة بالأرض التي يشغلونها" (البنك الدولي ، 2002 ، استشهد في شميدت-سولتاو 2003 ، ص 523). لخص رجل مسن من كامبونج بيريتاك معضلة السكان الاصليين على نحو مناسب:

في السابق ، لم يكن لأسلافنا أي منح لأراضيهم. بالكاد تعاملنا مع المسؤولين الحكوميين في الأمور المتعلقة بالأرض.لكن في الوقت الحالي يجب أن نحصل على ضمانات. وانا لا أريد ذلك. لانه يبدو أن الحكومة تضطهدنا ، وهذا ليس أمرا جيدًا. لم احصل على ضمان قط ولكن الآخرين يعرفون اين أرضي.

تغيير إطار ملكية الأراضي والوصول إليها:

التأثير على وصول المرأة إلى الأرض وحقوقها

أخبروني امرأتان مسنتان في كامبونغ جيراشي أنه في مجتمع السكان الاصليين التقليدي ، تمكنت المرأة من امتلاك الأرض أو الممتلكات ، خاصة من خلال الميراث العائلي والزواج. أو عن طريق زراعة قطعة أرض معينة ، إما بمفردها أو بمساعدة أفراد الأسرة ،وقد اعترف المجتمع بحقوقها في استخدامها واستثمارها. كما قال أحدهم حقوق استخدام والتحكم فيه.

كما قال أحدهم:

لقد وهب والدي لي ولاختي قطعة أرض لمشاركتها. وعندما تزوجت ، قسمنا الأرض إلى قسمين. وقد حصلت شقيقتي على فدانين وحصلت على ثلاثة أفدنة. ورثت أيضًا بستان دوريان من والدي. لدي ثلاثة أشقاء ، لكن أبي لم يعتبر من العوائق تمليك بنات الأرض ، طالما نعمل بجد.

ومع ذلك ، يتم الوصول إلى حقوق الملكية بوسائل جنسانية - لا يزال نقل الأرض إلى امرأة من خلال والدها أو زوجها مبهما . ومع ذلك ، فإن حالة كامبونغ جيراشي غير عادية إلى حد ما. فالمجتمع مترابط أكثر ، وبالتالي فإن وصول النساء والسيطرة على موارد الأرض أكثر ارتباطًا في علاقاتهن بمجموعات الأقارب منها في العقد الزوجي. علاوة على ذلك ، فإن سكان كامبونج جيراشي هم تقريبا الأسرة الممتدة المباشرة لجد الاسرة ، والتي تضم حوالي خمسي الناس جنبا إلى جنب مع أقارب زوجات إخوته وازواج اخواته وزوجته ، ومن بينهم أكثر من ثلثي سكان القرية. حتى إذا كان للمرأة الحق في امتلاك الأرض ، فإن حقوقها في استخدام الأرض أو جمع المنتجات الغابية والمحاصيل الغذائية في البيئة المحيطة لا تعكس أي قدرة على

ممارسة السلطة في مجالات صنع القرار الأخرى. تعمل التكوينات الأكبر لقوات الدولة في المقام الأول بين الرجال ، مما يؤدي إلى فقدان المرأة أو انخفاض قدرتها على اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن إعادة التوطين القسري أو التعويض أو الاستحقاقات وتقاسم المنافع. يجب الاعتراف بالفروق بين الجنسين في فقدانهم للوصول إلى الموارد والتحكم فيها. يفترض نيكولاس وآخرون (2002) بأن التغييرات في العلاقات بين الجنسين بين شعب السيماي ، وهي مجموعة فرعية من سينوي من السكان الأصليين ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قاعدة الكفاف المنضب ، إلى زيادة تهميش نساء السيماي في مجالات القيادة والسلطة ومجالات أخرى من حياتهم. على سبيل المثال ، في اقتصاد السوق ، تحصل نساء السيماي على أجور أقل من كل من عمال السكان غير الأصليين ورجال السكان الأصليين ، وبالتالي يتعرضون للتمييز بشكل مضاعف ، أولاً لأنهم السكان الأصليين والثاني لكونهم نساء.

تبين قضيتا جاهاي وتيموان أن نزع الملكية من الأراضي التقليدية يقلل من فرص النساء في الحصول على منح الأراضي وعقود الإيجار وغيرها من أشكال حقوق الملكية التي تمنحها الحكومة من خلال إدارة شؤون السكان الاصليين (يشار إليها فيما بعد باسم جيوا). قد نتجت التغييرات عن التفاعل بين الدولة والسكان الاصليين. من وجهة النظر الرسمية ، عليه فإن حيازة الأراضي تمر بالمفهوم التقليدي لرب الأسرة ، الذي يُعتقد عمومًا أنه الرجل. تبعا لذلك ، يعتبر حيازة الأرض كاحتياطي للرجال. علاوة على ذلك ، فإن رؤساء القرية والقادة الآخرين ، وجميعهم من الرجال ، يمثلون مجتمعاتهم إلى حد كبير في المفاوضات مع جيوا، ووكالات الدولة الأخرى و اسبلاش. في السابق ، كان القادة هم القادة الوراث الذكور ؛ اليوم ، مدير جيوا هو الذي يعينهم. وبالتالي ، فإن المؤسسات التي تم إنشاؤها حديثًا مثل لجنة أمن القرية والتنمية (ماليزيا) لا تزال تحت سيطرة الذكور. وعادة ما يتم تحديد المسائل من قبل الدولة ومن صاحب الامتياز. ومع ذلك ، فإن قادة القرية يؤيدون هذه القرارات

نيابة عن المجموعة ، ويدعون بعد ذلك إلى اجتماع القرية ، والذي يتخذ شكل جلسة نقاش من قبل المسؤولين. وليس من المفاجئ إذن أنه بعد إعادة توطينهم ، يخضع وصول المرأة إلى الأرض وغيرها من موارد الملكية المشتركة إلى حد كبير لمؤسسات رسمية يرأسها الرجال في الغالب. قبل هذا التحول ، تمت استشارة النساء ، ولا سيما النساء المسنات منهن ، واللاتي تمتعن بحقوقهن في اتخاذ القرارات والمشورة بموجب قانونهن العرفي. ولكن اليوم ، يميل الرجال الذين لديهم المزيد من الاتصالات مع البيروقراطية ، والذين غالباً ما يكونون رئيس القرية وقيادة لجنة أمن القرية والتنمية (ماليزيا) ، والذين يتمتعون بمكانة أعلى وقدرة على المساومة الاجتماعية في القرية مقارنة بالنساء أو الرجال من الأسر الفقيرة. حيث يميل الزعماء المحليون وواضعو السياسات ، وهم عادة الرجال ، إلى السيطرة على عمليات صنع القرار. وبالتالي ، غالباً ما يتم تجاهل النساء ، وكذلك الرجال من الفئات الأكثر فقراً في المجتمع ، وتمثيلهم تمثيلا ناقصا في هيكل صنع القرار السياسي. ويعزى هذا الوضع إلى حد كبير إلى ميل المسؤولين الحكوميين إلى تعريف السكان الاصليين كمجموعات متجانسة. حيث أنه لاينبغي افتراض أن احتياجات النساء ووجهات نظرهن يتم التعبير عنها دائمًا من خلال أزواجهن .

إلى جانب الضياع الفعلي لسلطة صنع القرار لدى النساء ، وخاصةً النساء المسنات ، انخفض وضع المرأة في القرية أيضًا بسبب الصور النمطية التي تم إنشاؤها في هذه العملية. من المفترض أن يكون الرجال هم قادة الأسر ، والنساء والأطفال الذين يعولونهم. لا ينظر إلى وضع الشخص في المجتمع اليوم من خلال المعرفة والحكمة في القانون العرفي والبيئة ، ولكن من حيث امتيازهم ظروف مثل العلاقات السياسية والاقتصادية. يبدو حينها أن عمليات التنمية الأوسع التي تتم بوساطة من الدولة ذات السلطة المهيمنة والمصالح المهيمنة تميل إلى ممارسة سيطرة أكبر على حقوق النساء والرجال الأفقر في الموارد. تجدر الإشارة إلى أن المسؤولية تقع على عاتق المرأة

لرعاية وضمان رفاه الأسرة. علاوة على ذلك ، في وقت دراستي ، كان سد سنغاي سيلانغور قد قلل من الوصول إلى الغابات ، والتأثيرات المباشرة لهذه الخسارة تفاقم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الأسر والأفراد. تخلق فكرة "الرجل كقائد للأسرة" ضغوطاً جديدة على الرجال ليكونوا المزود الاقتصادي الرئيسي للأسرة وعليهم تحمل مسؤوليات إضافية. حاولوا إيجاد عمل مأجور أو عمل موسمي. يجد الرجال هذه المسؤولية الاقتصادية أيضًا ثقيلة ، وهذا يمكن أن يفسر جزئياً على الأقل ارتفاع إدمان الكحول أو بعض الرجال الذين يتركون عائلاتهم. كان لهذا تأثير سيئ بشكل خاص على العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة. بينما كنت أقيم في كامبونغ جيراشي وكامبونج بيريتاك ، رأيت رجالاً يبدون الإحباط والغضب من زوجاتهم وأطفالهم. في الممارسة اليومية ، وعلى الرغم من ذلك فان بعض النساء يوافقن على هذا العنف ، بينما في حالات أخرى ، يقاومونه علنًا. النساء اللائي يعتمدن على أزواجهن للحصول على الدعم ، أو لديهن الكثير من الأطفال الصغار ويتعرضون للضغوط للحفاظ على الأسرة سليمة ، يميلون إلى الصمت بشأن ظروفهم. في تناقض صارخ ، زوجات قادة القرية والنساء اللواتي يحصلن على أجر أكثر جرأة للتفاوض على الفضاء لتأكيد رأيهم. يميل العنف المنزلي إلى الزيادة في المواقف التي يكافح فيها الرجال للتغلب على الكراهية والإحباط من الخمول القسري ، كما هو الحال في الكوارث ذات الصلة بالبيئة ، وفقدان السلطة والقدرة على الكسب. ويعاني الرجال أيضًا من شعور بالغربة بسبب هذه التطورات الجديدة. ومع ذلك ، يبدو أن بعض الرجال يبدأون في أن يصبحوا أكثر موثوقية من النساء ، معتقدين أنهم في السلطة والسيطرة. يجد آخرون المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية ثقيلة للغاية ويلجأون إلى الكحول أو يتخلون عن مسؤولياتهم وأسرهم. يعترف بعض القرويين بأن الشرب أصبح مشكلة أكثر خطورة بعد مرور عام على الانتقال إلى مواقع إعادة التوطين. وبالمثل ، في كوهاديا ، الهند ، ثوكرال (1996) لوحظ أن هناك زيادة في إدمان الكحول بين

السكان النازحين في مجتمع معاد توطينه. ووجدت أيضًا أن الارتفاع في الاضطرابات الاجتماعية المصاحبة لإدمان الكحول والبغاء والمقامرة والسرقة ، قد لوحظ أيضًا في كثير من الأحيان في حالات النزوح السابقة ، مثل المتضررين من سد هيراكود في أوريسا وسد أوكاي في غوجارات وسد كوتكو في بيهار. (ثوكرال ، 1996). بالنسبة إلى جاهاي كامبونق، فإن الأنشطة الحرجية تتمحور حول الأسرة. يعتمد اقتصادها الاجتماعي على العائدات الفورية ، وهبات الهدايا ، وتبادل الموارد بين الأسر. وقد وفر هذا رأس المال الاجتماعي للمجتمع. في الواقع ، شاهدت عائلتي المضيفة تتقاسم وجباتها مع أفراد الأسرة الممتدة والجيران المباشرين يعانون من نقص في الغذاء. من المهم أن ندرك أن هذه الممارسة أصبحت نادرة في كامبونج جاجاه بسبب الندرة المتزايدة في الإمدادات الغذائية. وبالمثل ، فإن البيئة المتدهورة حول سونغاي سيلانغور ، حيث عاش أهالي كامبونغ جيراشي وكامبونج بيريتاك سابقًا ، تعني زيادة عبء العمل على الأسر للتعامل مع الموارد الشحيحة. إن موارد غذاء الغابات المنكوبة لها عواقب أكثر خطورة على الأسر الأكثر فقراً منها على الأسر الفقيرة حيث يواجه الأطفال من الأسر الأكثر فقراً مخاطر أعلى من الجوع وسوء التغذية ، مما يؤثر على رفاههم. كشفت دراسات عديدة (على سبيل المثال ، خور ، 1988 ، 1994 ؛ تشي ، 1996) عن أطفال إعادة التوطين عن ارتفاع معدل انتشار الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن وسوء التغذية. على سبيل المثال ، خلصت دراسة خور (1994) بشأن أطفال سيماي في مخطط بيتاو لإعادة التجميع إلى أن البالغين النساء والأطفال في حالات إعادة التوطين كانوا يعانون من سوء التغذية أو يعانون من سوء التغذية ، وكانوا عرضة لارتفاع معدلات الاعتلال والأعراض الحادة للأمراض المزمنة وغيرها من المخاطر الصحية.

الخاتمة

هناك أدلة نظرية وتجريبية كافية لدعم الادعاء بأن عمليات إعادة توطين السدود مرتبطة بمسائل أوسع تتعلق بحقوقهم في الأرض والوصول إلى الموارد. تواصل السلطات مشاريع تحديث السكان الأصليين وإهمال أولويات المرأة وشواغلها واحتياجاتها ، وخاصة حقوق الملكية. وهذا يعزز ويضيف إلى العواقب الاجتماعية والجنسانية لاقتراح سكوت (1998) من "خطط ذهبت مأساوي". في مشروعي إعادة توطين السدود الذي تم فحصه في هذا الفصل ، أدت عمليات إعادة التوطين إلى تفاقم التفاوتات بين الجنسين في تلك المجتمعات في جاهاي وتيموان ، لا سيما تلك المتعلقة باستقلال المرأة النسبي وحقوق الأرض. تفقد المرأة استقلالها وسلطتها ، من خلال عدم الاعتراف بحقوقهم العرفية على الأراضي والموارد وحقوق الأراضي أو الاستحقاقات التي تتم بوساطة من خلال المؤسسات الرسمية التي يقودها الرجال. ولهذا ، فإن التحليل القائم على النوع الاجتماعي أساسي لفهم تجربتهم لفقدان الحكم الذاتي على حقوق الأرض والوصول إلى الموارد.

شكر وتقدير

أعتمد هذا الفصل على نتائج البحوث التي تم توضيحها في بحث الدكتوراه للمؤلف في جامعة ساسكس بالمملكة المتحدة. المؤلف ممتن للمجلس الثقافي البريطاني للدعم المالي لتنفيذ العمل الميداني. كما تود أن تعترف بمساهمات أندرياس بورغوفر ،قيزلكافت فوير وفوير بيدرو فويلكر (جمعية الشعوب المهددة بالانقراض) ، وحكمان مجهولان والمحررين .

ملاحظات

1. يستند هذا الفصل جزئيًا إلى مقال نشر عام 2006 في عدد خاص بعنوان "النوع الاجتماعي والحوكمة البيئية" للجنس والتكنولوجيا والتنمية ، بإذن من الناشرين .
2. كانت عبارة "إعادة التجميع" هي مصطلح إعادة التوطين الذي تبنته الحكومة الماليزية بعد عام 1960. وقد تمت إعادة التوطين كإستراتيجية عسكرية خلال حالة الطوارئ في 1948-1960 ، عندما كانت الحكومة الاستعمارية البريطانية تشن حربًا مع المتمردين الشيوعيين. وهناك عدد من الصينيين والسكان الاصليين. تم إعادة توطينهم في مجتمعات "حصون الغاب" ، وتم التخلي عنها لاحقًا واستبدالها بـ "مستوطنات منقوشة". "إعادة التوطين" هو الاسم الجديد الذي تستخدمه الحكومة لإيصال المرافق إليهم في الغابة دون تدمير طريقة حياتهم. ومع ذلك ، فإن إعادة التجميع وإعادة التوطين غالباً ما تستخدم بالتبادل. آير بانون هو اسم الملايو لبانون تريبود في مقاطعة هولو بيراك ، في ولاية بيراك (في شمال شبه الجزيرة). تم استدعاء مخطط إعادة التجميع لأن مجتمعات السكان الاصليين كانت تعيش حول ضفة بحيرة تيمينجور على طول بحيرة بانون ، و تم نقلها عندما تم سد البحيرة.
3. في وثيقة وزارة الداخلية ، "بيان السياسة فيما يتعلق بإدارة الشعوب الأصلية في اتحاد مالايا" (1961) ، تم وضع الأمن لهم سواء بالداخل أو في الغابة وحولها على أنه مصدر إهتمام كبير للحكومة الماليزية .
4. تتكون اسبلاش من تان سري وانتسوا،والتي تمثل حوالي (40 في المائة) ، قامودا ، شركة إنشاءات كبيرة (30 في المائة) و كومبولان دارول احسان بيرهاد، الجناح الاستثماري لحكومة ولاية سيلانغور 30 في المائة). والتي غيرت كونسورتيوم اسمها مؤخرًا إلى اسبلاش سيركات بينغلور آير سونغاي .

5. الجاهاي ولانوه هما نيجريتوس ، وهما من الباحثين المختصين عن الرحل إلى حد كبير. وتيمار وسيماي سينوي.
6. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إعادة توطين الجهايين بالقوة. فقد أعيد توطين السكان الاصليين أيضا في مناطق بيراك العليا في الخمسينيات كجزء من الاستراتيجية العسكرية للحكومة الاستعمارية البريطانية لعزلهم عن المتمردين الشيوعيين في الأدغال. مرجع الوثيقة: CO1022 / 29 إعادة التوطين في مالايا ، غير مؤرخة ؛ ميزانية المضيق ، 3 ديسمبر 1953 ، ص 7).
7. يسلط قودينيو ايفرارد2004 الضوء على الدراسات التي تظهر زيادة في وفيات الأطفال من 133 إلى 326 حالة وفاة (لكل 1000 مولود حي) في قرى آخا في مقاطعة موانج سينج بعد انتقالهم إلى المنحدرات السفلية .

هل تساعد المقاربات الخاصة بالمرأة فقط في إدارة الموارد الطبيعية للنساء؟

حالة مجتمع الغابات في نيبال

مارلين بوشي وبيمالا راي

المقدمة :

على مدار الـ 25 سنة الماضية أو نحو ذلك ، تم الترويج لاستراتيجيات الإدارة المشتركة لموارد الممتلكات أو (إدارة الموارد المجتمعية) في العديد من البلدان من قبل الحكومات الوطنية وبرامج المانحين على حد سواء باعتبارها أفضل وسيلة للخروج من التدهور البيئي والفقر. تعتمد إدارة الموارد المجتمعية إلى حد كبير على مبدأ أن المجتمعات في وضع أفضل لإدارة الموارد المجاورة لها مباشرة لأنها تعرفها وتستخدمها ، وبالتالي لها مصلحة في الحفاظ على المورد. في قطاع الغابات ، تطورت نماذج مختلفة في بلدان مختلفة ، ولكن في معظم البلدان ، دخلت إدارة الغابات في شراكات مع مجموعات مستخدمي المجتمع التي تضم أعضاء المجتمع. تنظم الأطر القانونية أدوار ومسؤوليات مجموعات المستخدمين والدولة ، وعادةً ما تقدم الدولة الدعم المهني وتتحكم في تطبيق القواعد ، فالسكان المحليون مسؤولون عن الإدارة العملية على أمل تقاسم المنافع من حصاد الموارد. في حين قد تحصل الأسر على مطالبة عينية بحصة من الموارد من خلال عضويتها ، عليه فإن فائض الموارد التي يمكن بيعها في السوق يوفر مصدر أموال للمجتمع ، والذي يمكن استخدامه بعد ذلك في أنشطة تنمية المجتمع(على سبيل المثال ، مبنى المدرسة أو المعبد ، أو رواتب المعلمين أو الائتمان المتجدد). يعتمد حجم الصندوق المجتمعي إلى حد كبير على جودة الغابات وقربها من الأسواق. أحد أكبر الانتقادات الأخيرة لـ إدارة الموارد المجتمعية كان المفهوم الخاطئ لـ"المجتمع" ، الذي يطبقه صناع السياسة في كثير من الأحيان على ما يفترض أنها مجموعات متجانسة اجتماعيًا وثقافيًا. لكن في الواقع ، يتم تقسيم المجتمعات في الغالب على أساس النوع الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهذا يمنح بعض المجموعات مزيدًا من القوة ، وبالتالي مطالبة أكبر ، بالموارد وبشأن كيفية إدارتها ولأي غرض ، وبالتالي وبحكم الواقع تستثني أضعف الأصوات ، وعادة النساء الفقيرات و(غويجت وشاه، 1998).

تاريخ الغابات في نيبال والذي يمتد على مدار 200 عام أو مايزيد على ذلك هو قصة الاغتراب التدريجي للحقوق المحلية لصالح دولة متنامية. فقد حاول الحكام المتعاقبون الاستفادة القصوى من الأخشاب القيمة في أجزاء مختلفة من البلاد ، أولاً من خلال الخصخصة ثم من خلال تأميم الغابات والظهور التدريجي لإدارة الغابات. ولكن في معظم أنحاء البلاد ، كما هو الحال في التلال الوسطى والتيراي ، على سبيل المثال ، كانت الغابات دائمًا ما تستخدم بشكل كبير من قبل السكان المحليين من أجل لقمة عيشهم . فقط في الجزء الأخير من القرن العشرين ، بالتوازي مع سيناريو "الإبادة البيئية" في السبعينيات (هوبلي ومالا ، 1996 ، ص 77) والذي اعترف بالتدهور الشديد للغابات (خاصة في التلال الوسطى) ، أن الحقوق المحلية بدأت تؤكد نفسها ، مع المجالس المحلية المسؤولية المخصصة لإدارة الغابات المحلية. ومع ذلك ، فإن البانشايات أنفسهم لا يمثلون بالضرورة احتياجات المجتمعات واهتماماتها ، والذي ادى الى استمرار الغابات في التدهور. منذ سبعينيات القرن العشرين ، مع وجود نشاط مثير للإعجاب خلال التسعينات من القرن الماضي "التشاركية" ، كانت نيبال رائدة في تطوير وتعزيز الحراجة المجتمعية من خلال التركيز على إنشاء مؤسسات إدارة الموارد المحلية ، ومجموعات مستخدمي الغابات (مجموعة مستخدمي الغابات). الحق في أن يصبحو أعضاء ، شريطة أن يدفعوا رسوم العضوية الاسمية. ومع ذلك ، يستثني هذا الرسم أفقر الفقراء من العضوية. على الرغم من أن رب الأسرة (عادةً ما يكون رجلًا) يصبح فردًا (نيابة عن الأسرة) ، فإن النساء يصبحن أعضاءً في ما يطلق عليه "مجموعات مستخدمي الغابات " المختلطة. ثم تنتخب مجموعة مستخدمي الغابات لجنة ، وهي المسؤولة عن إدارة مجموعة مستخدمي الغابات ويجب أن تضم سيدتين على الأقل. تعمل الحراجة المجتمعية الآن في جميع مقاطعات نيبال البالغ عددها 75 مقاطعة وحصلت على دعم ذي أولوية من كل من الولاية والمانحين. حاليًا ، هناك مشروعات مدعومة من الجهات المانحة في أكثر من 70 مقاطعة وتتقاسم حوالي 80

في المائة من ميزانية الغابات المجتمعية. خلال 25 عامًا ، تم تنظيم أكثر من 1.5 مليون أسرة (25 في المائة من إجمالي سكان البلاد) في حوالي 14000 من المناطق الضبابية ، الآن تتم إدارة والتحكم على حوالي 1 مليون هكتار من الغابات (كانل، 2004). عبر التلال الوسطى في نيبال ، تم إعادة تجديد العديد من الغابات ، وتم تحقيق أهداف المزارع في الغالب ، وقد تم الإبلاغ عن زيادة التنوع البيولوجي في العديد من الأماكن الخاضعة للحراجة المجتمعية. لم يسفر مجتمع الغابات عن زيادة توافر المنتجات الحرجية فحسب ، بل إنها قد ولدت أيضًا مبلغ كبير من الدخل محلياً (تطوير الغابات، 1998؛كاندل وسوبدي ، 2004؛ كانل، 2004؛ كانل ونيراولا ، 2004). ومع ذلك ، فإن النجاحات التي تحققت حتى الآن فيما يتعلق بالإنجازات المادية تقتصر إلى حد كبير على مناطق منتصف التل ، حيث تم تسليم عدد قليل من الغابات (12 في المائة فقط من إجمالي الغابات) في تيراي (اماتيا وبوخاريل ، 2000). يُعتقد أن استراتيجيات إدارة الموارد المجتمعية تعمل على تحسين الوصول إلى الموارد المجتمعية ، وخاصة للفقراء والنساء الذين تعتمد سبل عيشهم على هذه الموارد (تطوير الغابات، 1998 ؛ راي، 2002b). في أواخر التسعينيات ، سيطرت العدالة الاجتماعية والإنصاف والتوازن بين الجنسين والحكم الرشيد على أجندة مجتمع الغابات ، والمعروفة باسم "قضايا الجيل الثاني" (تطوير الغابات، 1998 ؛ كانل، 2004). هناك عدد من الافتراضات التي تعتبر جوهرية للاعتقاد بأن الحراجة المجتمعية يمكن أن تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية: أن مجموعات مستخدمي الغابات شاملة ، وأن لجنة مجموعة مستخدمي الغابات أو ساميتي تمثل جميع مجموعات المصالح المختلفة في المجتمع ، وأن جميع المستخدمين تاثروا بنفس القدر بالقواعد واللوائح ، وأن جميع المستخدمين سيكون لديهم حصة متساوية من فوائد الغابات. لسوء الحظ ، هناك عدد متزايد من الأعمال التجريبية تدل على أن هذه الافتراضات لا تحمل. معظم مجموعات مستخدمي الغابات حصرية من حيث المشاركة والوصول إلى الحوافز (هنت ، 1995؛

جيتري ، 1996؛ غرانر، 1997). علاوة على ذلك ، فإن محاور الإقصاء الثلاثة المحددة - الطبقة والطبقة والعلاقات بين الجنسين - في المجتمع تؤدي باستمرار إلى استبعاد النساء والفقراء (اغاروال، 2000 ؛ اغاروال، 2001 ؛لاما وبوتشي ، 2002 ؛ راي ، وشيك). وهذه بالخصوص هي ذات الصلة لنيبال ، وهي مملكة هندوسية حيث تملي الطبقات الهرمية والقواعد كثيرًا مواقف الناس وخياراتهم في الحياة. أدت الدلائل المتزايدة من الميدان وشواغل المانحين بشأن قضايا الإنصاف والاستدامة إلى قيام صانعي السياسات باستهداف النساء وتعزيز وضوح رؤيتهم. ولتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة وضمان وصولها المباشر والسيطرة على الموارد الحرجية ، إدارة الغابات. والبرامج التي تمولها المساعدات التنموية تعمل على تشجيع تشكيل مجموعة مستخدمي الغابات للنساء فقط. والافتراضات هي أن اللجان النسائية فقط ستكون قادرة على ضمان سماع أصوات النساء ، وأن احتياجاتهن الخاصة ستؤخذ بعين الاعتبار في إدارة الموارد ستصل تلك الفوائد مباشرة إلى النساء المحتاجات ، وأن هذه المنتديات الخالية من الرجال ستشجع النساء على الانخراط في الشؤون العامة ، مما يؤدي إلى تسخير طاقاتهن. هذا النهج ، المضمن في نموذج المرأة والبيئة والتنمية (انظر فان دن هومبيرج ، 1993) ، كما ناقش ، بان ذلك يمثل مشكلة لأنه يستهدف النساء كمجموعة متجانسة ، ويفشل في تحدي القيود الهيكلية التي تؤثر على النساء والفقراء . وبذلك فإنه يتجاوز القضايا الجنسانية بشكل كامل ، ولا يزال خطأ شائع في سياسة الغابات.

يستند هذا الفصل إلى بيانات تجريبية من خمس نساء في المنطقة الوسطى الغربية من منطقة رابتي. وتستكمل هذه البيانات ببيانات ثانوية فقط للنساء (لمجموعات مستخدمي الغابات) ومختلطة في جميع أنحاء البلاد. نحن نعترف بأنه قد توجد اختلافات كبيرة حتى بين النساء فقط من مجموعات مستخدمي الغابات ، والبيانات المقدمة هنا لا تمثل إحصائيا للسيناريو بأكمله. ومع ذلك ، فإننا نهدف إلى تقييم ما إذا كان الهدف من تعزيز

مجموعات مستخدمي الغابات للنساء فقط لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين حيث لوحظ ان هنالك مجموعات مختلطة في الواقع.

يناقش هذا الفصل ما إذا كان النهج الفعال لتعزيز مجموعات مستخدمي الغابات للنساء فقط هو خطوة حكيمة لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين وعدم المساواة الاجتماعية في مجتمع الغابات. نأمل أن نرى ما إذا كانت النساء في الأماكن التي يتولون فيها المسؤولية ، بامكانهم ممارسة الوكالة و تجاهل التسلسلات الهرمية التقليدية ، أو ما إذا كانت علاقات القوة التقليدية ، التي تتحقق من خلال التسلسل الهرمي الطبقي ، يتم الحفاظ عليها .

في ما يلي ، نناقش أولاً السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع النيبالي الذي تعمل فيه كل من مجموعات مستخدمي الغابات المختلطة والنساء فقط. لاحقا ، ننظر إلى بعض البيانات التجريبية والثانوية لـمجموعات مستخدمي الغابات للنساء فقط قيد الدراسة. وهذا يقودنا إلى مناقشة نركز فيها على قيمة الحيز المخصص للنساء فقط كاستراتيجية لتحسين مشاركة المرأة ، ونحلل فيها الأساس الهيكلي والإيديولوجي لمجتمع الغابات كسياسة وكممارسة.

السياق الاجتماعي والعلمي: المجتمع والغابة في رابتي

يتم تمييز المجتمعات الزراعية في نيبال داخليًا عن طريق تقسيم وهبات الموارد (الطبقة) ، والطائفة والعرق ، والجنس. كانت الهندوسية تقليدًا أساسيا في سياسات الدولة وحكمت البنية الاجتماعية والعلاقات بين الطوائف / العرقية في المجتمعات. حيث هيمنت الجماعات ذات الطبقة العليا (مثل براهمن جيتري) بشكل تقليدي على الآلة المدنية والعسكرية للدولة واستمتعت بنصيب أكبر من الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية. على النقيض من ذلك ، فإن غالبية المجموعات ذات الطبقات الدنيا (التي تسمى المنبوذين ، أو الداليت) هم الأفقر والأكثر حرمانًا اجتماعيًا. على سبيل المثال ،

يبلغ معدل انتشار الفقر بين الداليت 46 في المائة ، مقارنة بالمعدل الوطني البالغ 31 في المائة (أشاريا وآخرون ، 2004). توجد نفس الفوارق في الوصول إلى التعليم والصحة والهياكل السياسية ،وفرص توليد الدخل. يمكن أيضًا فهم مفهوم المنبوذ على أنه يقلل من الكرامة الاجتماعية والثقة بالنفس لدى الداليت. في رابتي ، منطقة الدراسة ، تتعايش مجموعات عرقية متعددة معًا في كل مقاطعة. من بينها ،متولي جيرتري وماغارسو ، هذه هي المجموعات السائدة ، باستثناء دانغ ، حيث يشكل متولي جيرتري الأغلبية. ويتبع ذلك الحرفيون (مثل كامي،شاركي قيتي وداماي ، ما يسمى الطبقات الدنيا وغير الصافية عرقيا) نيوارس وقرانق ، ثاكوري وجيتري . تميل الأسر إلى التجمع في مجموعات متجانسة نسبيًا عرقيًا (أو تتألف من أكثر من اثنتين أو ثلاث مجموعات عرقية). وينعكس هذا أيضًا في التكوين العرقي لمجوعات مستخدمي الغابات. حيث تتكون كل مجموعة من مجموعتين أو ثلاث مجموعات عرقية ، باستثناء حزام دانغ المنخفض حيث تكون المستوطنات و مجموعة مستخدمي الغابات أكثر تجانسًا. تم خلط جميع مستخدمي الغابات في هذه الدراسة من حيث الطبقة والعرق ، وكانت متجانسة نسبيًا من حيث الدين ، مع الهندوس السائدة. شهدت نيبال تقدماً هائلاً في الحد من الفقر بنسبة وصلت الى 42 في المائة في عام 1996 إلى 31 في المائة في عام 2004. وعلى الرغم من هذا التقدم ، لا يزال هناك تباين عميق.تتسم تركيبة الفقر في نيبال بخاصيتين هامتين: أولاً ، أن الفقر ما زال ظاهرة ريفية. وثانياً ، هناك تفاوتات كبيرة عبر المناطق الإيكولوجية ومناطق التنمية والطائفة والعرق والجنس. حيث انه يعيش حوالي 95 في المائة من النيباليين في المناطق الريفية. ويعتمد اقتصاد القرية اعتماداً حاسماً على قاعدة الموارد الزراعية والطبيعية المحلية. تعتبر زراعة الكفاف هي المهنة الرئيسية لسكان الريف .إن توزيع ملكية الأراضي منحرف للغاية.تعمل أقل من 47 في المائة من الأسر الزراعية على أقل من 15 في المائة من

إجمالي الأراضي الزراعية ، بينما تشغل أقل من 3 في المائة أكثر من 17 في المائة من إجمالي مساحة الأرض.

حوالي 50 في المائة من الأسر الزراعية تعمل على أقل من 0.5 هكتار من الأراضي و 4.6 في المائة فقط من الأسر تكفي الغذاء (سي بي اس، 2003). تحدد ملكية الأراضي أيضًا الوصول إلى الموارد والفوائد والسلطة الأخرى بما في ذلك الوصول إلى السلع والخدمات العامة ، والتي بدورها تخلق علاقات قوة غير متكافئة للغاية بين الطبقات ، وبين الطوائف وبين الجنسين. يختلف الوصول إلى المشاركة غير الزراعية والدخل الناتج اختلافًا كبيرًا بين المجموعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. في مثل هذا السياق ، تلعب الموارد الطبيعية المشتركة دورًا مهمًا في الحفاظ على سبل العيش. الغابات الشائعة هي المصادر الحيوية لحطب الوقود والأعلاف ومخلفات الأوراق وأراضي الرعي والفواكه والألياف ومواد البناء والأدوية والأعشاب. الأسر الفقيرة تولد أيضًا دخلًا صغيرًا عن طريق بيع منتجات الغابات مثل حطب الوقود وألواح الأوراق والحصير والسلال. توفر منتجات الغابة تنوعًا للاقتصاد الريفي والأمن في أوقات النقص في الغذاء. على الرغم من أن جميع الأسر الريفية تستخدم الغابات لتكملة سبل عيشها ، إلا أن درجة الاعتماد عليها تختلف. بالنسبة للفقراء والداليت ، الذين غالبًا ما لا يملكون أرضًا ، حيث تعد الغابات ضرورية لبقائهم على قيد الحياة في حين أن الطوائف التي تصل إلى مصادر خاصة بديلة أقل اعتمادًا. النساء والأطفال ، وخاصة الفتيات ، هم المستخدمون الرئيسيون للعديد من منتجات الغابات ، وهم مسؤولون عن جمع الوقود والأعلاف والعديد من المنتجات الأخرى المستخدمة للاستهلاك المنزلي.

هذه المهام التي تستغرق وقتًا طويلاً للغاية لا يمكن تجنبها لأن البدائل غير متوفرة. وبالتالي ، يمكن للتغيرات في توافر الموارد الحرجية أن يكون لها تأثير مباشر على

أنماط معيشة وعمل النساء والأطفال. في المقابل ، يتحكم الرجال عمومًا في القرارات المتعلقة بإدارة الموارد ، سواء كانت خاصة أو مشتركة.

كانت المناقشة الأكاديمية حول المرأة ودورها في إدارة الموارد الطبيعية بطيئة لتعكس الحقائق المعقدة في هذا المجال. تُصوِّر أدبيات تطوير البيئة والمرأة "النساء" على أنهن المستخدمين الرئيسيين للمعرفة البيئية المحددة وحائزيها ، كضحايا رئيسيين للتدهور البيئي والفقر المتزايد ، ولكن أيضًا كمديرين رئيسيين للموارد والذين كانوا غير مرئيين من قبل واضعي السياسات والمشاريع. النهج هو إشكالية أساسا لأنه يمحو التنوع بين النساء الذي يسود في كل مكان وبالأخص في نيبال. 'النساء'كفئة مقسمة حسب الطبقة والطبقة الاقتصادية للأسر التي ينتمون إليها. على الرغم من أن جميع النساء يوفرن قدراً كبيراً من العمل لنظام الإنتاج الريفي ، فإن معظمهن يفتقرن إلى السيطرة على أصول الإنتاج. ويعزى هذا التباين إلى الأدوار التاريخية للجنس البشري وعدم المساواة ، لا سيما في ملكية وتحكم دخل الأسرة من قبل أفراد الأسرة الذكور ، وغياب حقوق الملكية للمرأة ، ومحدودية التعليم ، وفرص التنقل والعمل ، والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر في زراعة الكفاف. تعاني النساء من أسر الداليت الفقيرة من ضعف الاضطهاد ذي الصلة للعلاقات الاقتصادية والطبقية والجنسانية. تضيف الإثنية بُعدًا آخر للتمييز: الأشخاص الذين يتم دمجهم في إطار المجموعات "العرقية" عادة ما يكونون (ولكن ليس دائمًا) بوذيين ، وقد تم تجريدهم تاريخياً من أراضيهم من قبل الطوائف الهندوسية ، وغالبًا ما يعيشون في أماكن نائية ، بعيدًا عن الفرص الاقتصادية. على الرغم من أن النساء من هذه المجموعات تميل إلى التمتع بمزيد من الحرية في سياقها الخاص ، فإنها لا تزال تعاني من الإقصاء. كان نهج تطوير البيئة والمرأة يركز على النساء المستبعدين وبالتالي يحتاج إلى تضمينهن ، في صميم مجتمع الغابات في نيبال ، والتي تقوم على الكفاءة وليس العدالة الاجتماعية (تنكر، 1993). وقد ناقش هذا جاكسون (1999) ، وافترض انها تمثل مشكلة لأنها (من بين أمور

أخرى) ، حيث انه يركز على إشراك النساء على قدم المساواة مع الرجال بدون فهم كيف تؤثر العلاقات بين الجنسين بين الرجال والنساء على جودة مشاركتهم. يخفي التركيز على استبعاد حقيقة أن النساء مستبعدات بشكل انتقائي: يشارك النساء في العمل (كمستخدمين ومديرين) ولكنهم غالباً ما يستبعدون من صنع القرار وتكافؤ الفرص الاقتصادية. العديد من النساء ضعيفات لأن مصدر القوة منحرف ضدهن ، وليس بسبب الاستبعاد في حد ذاته. بالطريقة نفسها التي تم بها تكريس النساء ، يتم تصوير السلطة غالبًا بطريقة أحادية البعد: إما أن يكون لدى واحدة أو لا تملك قوة. ومن حسن الحظ أن هناك الآن اعترافًا أوسع بأن القوة متعددة الأوجه: هناك قوة "منتهية" (القوة التي يتمتع بها شخص أو مجموعة على أخرى) ، والسلطة "من الداخل" (كل واحد منا لديه قدر من القوة) ، والسلطة (مع إمكانية تحقيق جماعية والذي لا يمكن تحقيقه هذه الوحدة) والسلطة " إلى "(والتي تمكن العمل) (تاونسيند، 1999). صاغت جافينتا 2006) مؤخرًا ثلاثة أشكال من السلطة: مرئية (القانون ، المؤسسات) ، مخفية (ليست كل القوة مرئية) وغير مرئية (المعايير الداخلية أو الصور النمطية التي تمنع الأفراد من التصرف) ، والتي تؤثر جميعها في وقت واحد على ما يمكن القيام به ، بمفرده أو الجماعي. هذا التمييز مفيد عند النظر إلى مجموعات مستخدمي الغابات كفضاء تشاركي حيث توجد أشكال مختلفة من القوة ، مما يؤثر على من يشارك وعلى الشروط. في الواقع ، أثبتت أغراوال (2001) كيف يعمل الاستبعاد التشاركي في السياق النيبالي حيث بقيت المرأة والفقراء مستبعدين على الرغم من خطاب المشاركة. تُعد الفروق بين الجنسين في الحصول على الموارد والتحكم فيها جانبًا مهمًا في نظام الإنتاج الريفي في جميع أنحاء البلاد ، وكذلك الحال بالنسبة لوضع النساء داخل الأسرة. على الرغم من نقد تطوير البيئة والمرأة الذي يقدمه الجنس والبيئة والتنمية (ليتش، 1995) ، مما يبرز الحاجة إلى النظر في العلاقات بين الجنسين والنظر عن كثب في حقوق الملكية ، والطبيعة الجنسانية للمؤسسات ، والاقتصاد السياسي و البيئة ،

معظم البرامج ، مثل برنامج الغابات المجتمعية ، لا تزال تعمل في إطار تطوير البيئة والمرأة ، كما هو مبين في المناقشة أدناه.

تستند الحجج والبيانات المقدمة هنا إلى نوعين من المصادر أولية وثانوية. تم الحصول على البيانات الثانوية من قاعدة البيانات الوطنية عن الحراجة المجتمعية التي تحتفظ بها إدارة الغابات (تطوير الغابات) على المستوى المركزي وخلال زيارة استمرت ثلاثة أسابيع ومناقشتها مع 16 فريقا من فرق الغابات ، بما في ذلك 5 مجموعات للنساء فقط من منطقة رابتي في وسط الغرب نيبال باستخدام أساليب المشاركة.

تستند المعلومات المتعلقة بالعمل الجماعي وتكاليف وفوائد المشاركة في مجموعات المستخدمين وتوزيع المنافع على مقابلات ومناقشات متعمقة مع الرجال والنساء بشكل منفصل. وبالمثل ، فإن المعلومات المتعلقة بنوعية حياة الغابات في ظل المجموعات والتحكم فيها وتدفقها حيث تم فحص المنتجات الحرجية وغيرها من الفوائد المستمدة من مجموعات المستخدمين من خلال الملاحظات في المستوطنات المادية لكل مجموعة ومجتمع الغابات التي تستخدمها هذه المجموعة. المعلومات الثانوية حول مجموعات المستخدمين ، وخاصة الإحصاءات والدروس المستفادة من مجموعات المستخدمين المزدوجة ، مستمدة من تحليل لقاعدة البيانات الوطنية التي تحتفظ بها وزارة المالية ومن مراجعة الأدبيات ذات الصلة.

مجموعات مستخدمي الغابات فقط

من بين حوالي 14000 من مجموعات مستخدمي الغابات ، وأقل من 5 بالمائة من مجموعة مستخدمي الغابات للنساء فقط ،تنتشر في 61 %من مناطق نيبال البالغة 75 ، مع 82 % في التلال والباقي في تيراي (جمعية تطوير الغابات 2004)،لم تكن الرؤيا واضحة حينما نشأت فكرة المجموعات النسائية فقط ، ورغم أنها لا تزال صغيرة ، فقد زاد عددهم بشكل كبير منذ أواخر عام 1990. ويصعب القول انه كلما

استمر هذا الاتجاه تباطأ تشكيل مجموعة مستخدمي الغابات في الوقت الحالي بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلد.

إن دعم النساء غير المهرة هو نتيجة التقارب بين المصالح اكثر من كونه سياسة محددة.

أولاً:

كان هناك اعتراف من قبل المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة بالحاجة المتزايدة إلى تركيز الأنشطة المجتمعية على النساء والفقراء. خطة المنظور الزراعي (1995)) جنبا إلى جنب مع الخطة الرئيسية للغابات التي تم إدخالها في خطة التنمية الوطنية الخمسية التاسعة (2002-1997) ، والتي يتم فيها التعرف على النساء كمستخدمات أوليات. يشدد الاستعراض الفني المشترك للغابات المجتمعية (2001) على دور المرأة والحاجة إلى زيادة مشاركتها. حتى الطبعة الثانية من المبادئ التوجيهية للغابات المجتمعية (2003) تتضمن إشارة محددة إلى كيفية مشاركة النساء والفقراء في تشكيل مجموعة مستخدمي الغابات. كما توفر الخطة الخمسية العاشرة (2006-2002) لقطاع الغابات توجيهات للمشاركة الإلزامية وإدماج الفقراء والنساء وغيرهم من الفئات المحرومة في إدارة الغابات المجتمعية من خلال مشاركتهم المباشرة في مجموعات مستخدمي الغابات.

ثانياً :

زادت مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، التي تعمل على توعية المؤسسات على جميع مستويات الإدارة في جميع قطاعات الحكم ، وتم المزيد من الضغط لتطبيق سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات في نيبال. لم يتم بعد قياس تأثير هذا النهج ، لكنه وضع قضايا المساواة بين الجنسين في جدول الأعمال. وتم

تعيين مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية في الوزارات بما في ذلك وزارة الغابات وصون التربة التابعة لجلالة الملك ، ويعمل حاليا فريق عامل معني بالقضايا الجنسانية يتكون من موظفي الوزارة والإدارات وممثلي المانحين على وضع استراتيجية جنسانية لقطاع الموارد الطبيعية. على المستوى الميداني ، خصصت بعض المنظمات غير الحكومية أيضًا موارد تستهدف النساء على وجه التحديد ، مثل منظمة كير في نيبال من خلال مشروع شراكة تحريج الغابات (مشروع شراكة تشجير الغابات) الذي بدأ في عام 1996. وحتى تاريخه ، في منطقة المشروع (منطقة رابتي وحدها) ، تقدم 90 مجموعة للنساء منتدى لتجربة الحكم وإدارة الغابات. من الواضح أن الدافع النسائي لتشكيل النساء غير الملتزمات بهن فقط والانضمام إليه هو أن "النساء يمكنهن إدارة الموارد الطبيعية كما يفعل الرجال .

الوحدة في المجموعة النسائية تفتح فرصها للمشاركة في التدريب وورش العمل والزيارات المتبادلة ، مما يعزز من قدراتهن (كير ، 2003 ، ص 13 ، تشديد على قدرتنا). للوهلة الأولى ، بدا أن لهذه المبادرة نتائج إيجابية للغاية بالنسبة للنساء: تم افتتاح 50 مركزًا للقراءة المجتمعية لتدريب 1000 امرأة ؛ تم تدريب 49 امرأة كموارد وكوادر محلية قادرة على إعداد الخطط التشغيلية وتسهيل ورش العمل للتوعية ؛ حوالي 200 امرأة من مناطق المشروع يشغلن "مناصب تنفيذية رئيسية في الحكومة المحلية" (منظمة كير ، 2003). ومع ذلك ، فانه في مثل هذه التصريحات ، تُعتبر المرأة أساسية في فئة واحدة ، كما أن الفروق بينها غير واضحة (كيرشنا ، 2001). على الرغم من أن "أسطورة المجتمع" (قوجيت وشهر، 1998) في أواخر التسعينيات ، وعلى الأرض لا يزال يُنظر للنساء على أنهن فئة واحدة وفشل العديد من الممارسين في النظر بشكل نقدي في كيفية مشاركة النساء ، وكيف يستفيدن أو كيف يتم تحويلهن.

علاوة على ذلك ، فإن هذا النهج أكثر اهتمامًا بإشراك النساء منها في شروط مشاركتها (جاكسون ، 1999) ، كما هو موضح أدناه.

النظر إلى مجموعات النساء فقط من خلال عدسة الأسهم

لقد أكدت الأدبيات النقدية عن الحراجة المجتمعية من أن الاختلافات الجنسانية والاجتماعية تهم بشكل رئيسي في ثلاثة مجالات لإدارة الغابات: الحكم (على وجه الخصوص ، آليات ومستوى الشفافية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات) ، خيارات الإدارة (أي القرارات المتعلقة باستخدام و الاستخدام المستقبلي للموارد التي تلبي بعض الاحتياجات والأولويات على غيرها) وتوزيع واستخدام المنافع (التي لها آثار مباشرة على سبل العيش للأعضاء).

من الجلي إذا ، وعلى سبيل المثال ، ان يتم استخدام أموال المجتمع لبناء المعبد الهندوسي ، بدلا من توفير وثيقة إئتمان للمرأة غير المالكة للهندوسية ، سيكون هناك تأثير اقتصادي عام مختلف). لهذه المعايير نضيف أيضًا جودة المورد ، لأنه يحدد إلى حد كبير ما هو ممكن وما هي المدخلات اللازمة وما هي الفوائد التي يمكن أن تكون المتوقع في المدى المتوسط والطويل.

نوعية الغابات

من بين الحوافز لتشجيع النساء غير المهرة فقط في مجال الحراجة المجتمعية الافتراض الأساسي بأن الفضاء المخصص للنساء فقط يوفر للمرأة إمكانية الوصول

المباشر إلى المنتجات الحرجية الشائعة والتحكم فيها. ولكن عندما ننظر إليهم ، تصبح نوعية الغابات أول قضية خلافية حيث يوجد تمييز صارخ بين الجنسين. إن "نوعية" الغابات ذات صلة إلى حد ما ، اعتمادًا على من ينظر إلى الغابات. ولكن هنا ننظر إلى الجودة من منظور مقارن: هل لدى (مجموعات مستخدمي الغابات) الوصول إلى حد ما إلى مساحات متساوية من الغابات للفرد الواحد ، وضمن فئة الغابات "المتدهورة" (التي هي اصلا الغابات المخصصة لمجتمع الغابات) ، لذا فإننا نحدث فرقًا بين الغابة المتدهورة الطبيعية ، والتي تتطلب حماية لتعزيز التجديد الطبيعي ، والأراضي القاحلة ، الأمر الذي يتطلب مدخلات عمالية مكثفة لإعادة تأسيس الغطاء النباتي .

الجدول 7-1 نوعية الغابات المخصصة لنبات الغابات

المنطقة	جودة الغابات
دانق	18 امراة لكل 5 هكتار
بيوثان	19 امراة – 2 فقط من قاموا بالزراعة
روكم	16 امراة – 6 منهن قد حازو غابات جيدة التربة والـ 10 حازو اراضي ذات جودة عالية
رولبا	37 امراة 13 منهن امتلكن اراض جديدة – 24 قاموا باستزراع الغابة
ساليان	امراة واحدة لم تحظ باي ارض

ملاحظة: تصنف ادارة تطوير الغابات جودة مجموعة التفرعات المجتمعية على أنها: VG = جيدة جدًا ، أي غابة ، G = جيدة ، على سبيل المثال. غابة كثيفة بشكل معقول ؛ D = متدهورة ، مثل بعض البقع ؛ VD = متدهورة للغاية ، أي بقع رقيقة. المصدر: (CFD (2004

أولاً :

تشير الإحصاءات إلى أنه في المتوسط لكل أسرة ، لا يحق لأعضاء المجموعة من النساء فقط الوصول إلى نصف مساحة الغابات التي تستطيع الأسر في المجموعة المختلطة الوصول إليها. على سبيل المثال ، في منطقة رابتي ، يمكن للأسر المختلطة (المجموعة) الوصول إلى 0.84 هكتار لكل أسرة ، مقابل 0.42هكتار للنساء في (المجموعة فقط). وعلى المستوى الوطني ، فإن الأرقام هي 0.73هكتار لـلمجموعات المختلطة و 0.34هكتار لـ للمجموعة للنساء فقط (CFD، 2004).

ثانياً :

تشير الدلائل إلى أنه يتم تخصيص غابات المجموعة للنساء فقط في حالة أسوأ بكثير من الغابات المخصصة للمجموعات المختلطة. يتطلب إنشاء مزرعة أو إدارة مزرعة تم إنشاؤها حديثًا عمالة أكثر من حماية الغابات الطبيعية. نظرًا لأن نمو المورد يستغرق وقتًا ، لذا فإن الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المرء من هذه الموارد أقل بكثير من الغابات المستقرة. تكشف البيانات الوطنية أن حوالي 50 في المائة من الغابات التي يتم تسليمها إلى النساء هي ذات جودة رديئة مقارنة بـ 25 في المائة من أنواع للمجموعات المختلطة (تطوير الغابات ، 2004). نظرة ثاقبة على نوعية الغابات التي تم تسليمها إلى للمجموعات للنساء فقط في دراستنا تؤكد المنطقة أيضًا الاتجاه (انظر الجدول 7.1).

توضح حالة المجموعة للنساء الشريجانسيل فقط في بيجوار ، مقاطعة بيثاون ، بوضوح كيف تؤثر العلاقات بين الجنسين على تخصيص الموارد. تم تشكيل المجموعة في عام 1999 بتدخل مباشر من مكتب مقاطعة الغابات (تطوير الغابات). قبل تشكيلها ، كانت جميع الأسر في المجتمع أعضاء في تشيترابال (مجتمع الغابة) ، التي كانت تحتوي على حوالي 60 هكتار من أراضي الغابات (المزارع والغابات الصنوبرية الطبيعية على حد سواء). في عام 1999 ، تفاوض الموظفون الميدانيون من وزارة المالية مع المجموعة المختلطة حول تشكيل مجموعة (نساء فقط).وذلك نظرًا لأن جميع أراضي الغابات الشائعة في المجتمع قد تم تسليمها بالفعل ، ناقش القائمون على الغابات إمكانية تقسيم مجموعة المستخدمين المختلطة إلى مجموعات مستخدمين للرجال والنساء فقط.

أخيرًا ، تم تسليم قطعة من مساحة 11 هكتارًا مزروعة حديثًا بشكل قانوني إلى المجموعة الجديدة من شيرجانسل للنساء فقط ، بينما احتفظت مجموعة تشيترابال للرجال فقط بـ 49 هكتار المتبقية من غابات الصنوبر الطبيعية .

وفي عام 1995 ، تم منح مجموعة من النساء (باهيرو) استخدام 20 هكتارًا من أراضي الصالحة للزراعة والتي حاولت عليها تطوير الغابات إنشاء مزرعة (استزراعها) ، وفشل رجال مجموعة بانخولا (مجموعة مستخدمين مختلطة في نفس القرية) في تضمينها ضمن حدود الغابات المجتمعية الخاصة بهم. كانت حجة الرجال هي أن حماية هذه المنطقة "كانت مثل سكب الماء على الرمال". ولكن بتعبئة من قبل مكتب تنمية المرأة ، عملت النساء بجد لإنشاء مزرعة وهي لم تؤتي اكلها بعد ، والتي على الأرجح لن تعطي سوى القليل من العائد على المدى الطويل. سيؤدي التواجد في منطقة معرضة للانهيارات الأرضية في وقت لاحق إلى تقييد نوع إدارة الغابات أو الأنشطة المسموح بها. توضح هاتان الحالتان بوضوح أنه تم تخصيص أراضٍ رديئة

الجودة للنساء اللائي يستخدمن كميات كبيرة من العمل دون أي عائد كبير،على الأقل في المدى القصير.

الحوكمة الحصرية وغير الشفافة

تم تسجيل ظاهرة الاستيلاء على النخبة في المجموعات المختلطة في العديد من الأماكن: يشكل القرويون ذوو الطبقة العليا الجزء الأكبر من أعضاء مجموعة مستخدمي الغابات ، علاوة على ذلك فانهم يسيطرون أيضًا على الإقصاء الجزئي للنساء والنساء ذوي الطبقات المنخفضة (راي ، سيصدر قريباً) رغم فرض لائحة حديثة عددًا أدنى من النساء في منطقة الساميتي ، مناصب اتخاذ القرار الرئيسية في منطقة الساميتي هي في أيدي رجال من الطبقة العليا غنيون بالأرض ، يتمتعون بالأمن الغذائي ولديهم درجة عالية من التعليم نسبيًا،على الرغم من أن كل مجموعة مستخدمين لها تمثيل رمزي للنساء والمجموعات الدنيا ، فإن مشاركتها في ساميتي هي مجرد ممارسة مادية (هولبي، 1996؛ موفات، 1998؛ لاما وبوشتي ، 2002؛ كير، 2003). لذلك فإن أحد الافتراضات (أو ربما التوقع) المتعلق بالمجموعات النسائية فقط هو أن الحيز المخصص للنساء يقلل من وزن السلطة الأبوية ، وبالتالي يمكّن النساء من المشاركة بفعالية أكبر في الشؤون العامة. لذا ينبغي أن تزود النساء فقط بالوصول المباشر إلى المعلومات والتعرض والمهارات من خلال مجموعات المستخدمين. بالمقارنة مع النساء في المجموعات المختلطة ، وجد أن النساء في المجموعة النسائية أكثر نشاطًا وفعالية كمشاركين. ومع ذلك ، فإن المرأة كمجموعة اجتماعية ليست متجانسة بأي حال من الأحوال ، والطبقة والطائفة والعرق عبر النساء كذلك. حتى في المجموعات للنساء فقط ، لا تشارك جميع النساء بفعالية. تُظهر بياناتنا حول تكوين المجموعات للنساء فقط أنه في مجموعات الطبقات المختلطة ، فإن النساء اللائي ينتمين إلى أسرغنية بالأراضي وعالية الطوائف هم في الغالب النساء اللائي يشاركن ويحتلن

معظم مقاعد صنع القرار في ساميتي حتى يتم استبعاد غالبية النساء من الطبقة الدنيا ، اللائي ينتمين إلى الفئة الأكثر فقراً اقتصاديًا. في المجموعة للنساء في باهيرو ، على سبيل المثال ، لا توجد نساء من الفئات الدنيا (التي تصادف أنهن اللائي لديهن أدنى مستوى من الأمن الغذائي) جزءًا من ساميتي ، على الرغم من أن هذه المجموعة تمثل أكبر عدد من الأعضاء في المجموعة. تشغل نساء من الطبقة العليا عشرة مقاعد من أصل 11 مقعدًا في البرلمان. على نحو مماثل في المجموعة للنساء فقط من شيرجانسل ، تبين ممارسة تصنيف الثروة التي قام بها أعضاء المجموعة أن جميع أعضاء الساميتي ينتمون إلى فئة المكتفين غذائيا، على الرغم من أن غالبية مستخدمي الغابات ينتمون إلى أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي .

ان عملية تشكيل المجموعة لأمر هام في الحراجة المجتمعية. لتوفر المبادئ التوجيهية التشغيلية للحراجة المجتمعية (HMG/N، 1992) خطوات مفصلة لمتابعة تشكيل مجموعات المستخدمين. إذا تم اتباع الخطوات بشكل صحيح ، يجب أن يكون هناك ما يكفيللمستخدمين الفرديين ليكونوا على دراية بأدوارهم وحقوقهم في مجموعات مستخدمي الغابات. ومع ذلك ، فإن عملية تشكيل المجموعة بين مجموعات المستخدمين للنساء فقط في رابتي تشير إلى وجود اختلافات كبيرة بين ما هو متصور في المبادئ التوجيهية وما حدث في الممارسة العملية. في معظم الحالات ، يتم منح حصص الموظفين الميدانيين (معظمهم من الحراس) لتشكيل المجموعة. حيث يتم تعيين هذه إما من قبل منظمات غير حكومية مثل كير نيبال ، أو من قبل تطوير الغابات.ونتيجة لذلك ، لا يتوفر سوى القليل من الوقت لتوعية النساء إن سياسة الغابات المجتمعية والقواعد والحقوق والمسؤوليات ذات الصلة المنصوص عليها في تشريعات الغابات المجتمعية ، وليس من المستغرب بذل القليل من الجهد في القيام بذلك. ومن ثم ، فإن معظم النساء الأعضاء ، حتى في بعض الحالات ، أعضاء الساميتي أنفسهم في مجموعات أكبر نسبيا من النساء فقط ، غير مدركين لحقوقهم القانونية ومسؤولياتهم كأعضاء في

المجموعة. وقد تمت المناقشة مع خمسة من أعضاء الساميتي من المجموعة من ضارباني للنساء فقط في منطقة رولبا (انظر الإطار 7.1) توفر أدلة على أنه حتى أعضاء الساميتي قد يكون لديهم معرفة وفهم محدودين للغاية للوضع ، من المرجح أن تكون القائدة هي التي لديها المعرفة ، وأن ادارة تطوير الغابات لم تفعل الكثير لتبادل المعلومات أو زيادة قدرة المرأة. في هذه الحالة ، لم يعرف أي من أعضاء الساميتي الخمسة المساحة المحددة للغابة التي كانوا يديرونها. وبينما اعتبروا المنطقة "صغيرة" ، أشار الحارس لاحقًا إلى أن المجموعة تدير 82 هكتار من الغابات الطبيعية ، مما يجعلها المجتمع الأكبر

الإطار 7.1 مستوى الوعي بالحقوق والمسؤوليات في مجموعات مستخدمي الغابات

جرت هذه المناقشة بين أحد الباحثين وخمسة أعضاء من مجموعة الساميتي من مجموعة مستخدمي ضاراباني فقط للنساء في رولبا ليوانق

الباحث: ما هي مساحة الغابات التي تمتلكها؟

السيدة: صغيرة.

الباحث: كم عدد الأعضاء في مجموعة المستخدمين؟

السيدة: الكل.

الباحث: متى تم تشكيل مجموعة المستخدمين وكيف تم تشكيلها؟

السيدة: منذ حوالي خمس سنوات [في السجل الرسمي ، تم تشكيل مجموعة المستخدمين خلال عام BS 2050 ، أي منذ عشر سنوات]. أحضر الحارس خطابًا من أعلى

(ماثي). لقد أرسل رسالة مفادها أننا جميعًا في القرية بحاجة إلى حماية هذه الغابة. وطلب منا أن نشكل الساميتي وبدأنا في الحماية.

الباحث: كم من المال لديك في صندوق المجموعة ، وكيف كنت تخطط لاستخدامه؟

السيدة: لا نعرف. فقط القائد والحارس يعرفان. أعتقد أننا دعمنا راتب أحد سكان القرية الحكومية كمدرس ، لكننا لا نعرف مقدار المبلغ الممنوح هناك .

بواسطة المجموعة للنساء فقط في رولبا. هذا الافتقار إلى المعرفة يضعف أعضاء المجموعة عندما يسألون أسئلة حول حصتهم من الفوائد ، على سبيل المثال ، أو عندما يحتاجون إلى اتخاذ قرارات بشأن بدائل الإدارة المختلفة. تشير الطريقة التي تصف بها النساء إلى عملية تكوين المجموعة والطريقة التي ينظرون بها إلى أدوارهم وحقوقهم في عملية إدارة المجموعة ، إلى أن النساء في الواقع ليس لديهن سوى خيار ضئيل في هذا الامر، وأيضًا قد يتم استغلالهن من قبل وزارة المالية. من الواضح أنه يتم تشكيل المجموعات(للنساء فقط) دون أن تكون النساء دائمًا على دراية تامة بحقوقهن ومسؤولياتهن القانونية ، على الرغم من أن النساء يبدو أنهن يعرفن مسؤولياتهن أكثر من حقوقهن. في هذا البحث ، لوحظت حالات مماثلة في مجموعات النساء فقط. يبدو أن الدافع لإشراك النساء هو الدعوة إلى عملهن للقيام بأعمال الحماية التي لا تستطيع الحكومة القيام بها. في مثل هذه الحالات ، من الصعب توقع أن تدخل ومشاركة النساء في المجموعات للنساء يؤدي الى تحسن كبير في العلاقات بين الجنسين من خلال تمكين المرأة.

خيارات إدارة الغابات

يتم تسجيل قرارات إدارة الغابات التي اتخذتها المجموعات في الخطة التشغيلية والتي يجب أن تتم الموافقة عليها من قبل ادارة تطوير الغابات ، والتي من المفترض أن تمثل

إجماعًا بين احتياجات مختلف الدوائر الانتخابية في المجموعات ،وعادة ان الساميتي التي يسيطر عليها النخبة (بدعم من تطوير الغابات الموجهة نحو المحافظة على البيئة) غالبًا ما تتخذ قرارات تفضيل مصالحها الخاصة أو تتجاهل الظروف الخاصة بالنساء والفقراء. تقدم الدراسات التي أجريت في الهند ونيبال أدلة على أن الساميتي يسيطر عليه الرجال الأغنياء وذوي الطبقة العليا والذين يميلون إلى تفضيل نمو الأخشاب عن طريق إغلاق الوصول الكامل إلى الموارد للفقراء والنساء ، الذين يحتاجون بعد ذلك إلى السير أبعد من ذلك للعثور على الحطب أو العلف (سوبدي، 1993 ؛ اقراوال ، 1997). غالبًا ما تحدد المجموعات أسعار منتجات الغابات دون اعتبار أن النساء والفقراء ربما كانوا في الماضي قد تمكنوا من الوصول إلى هذه المنتجات يوميًا مجانًا (هوبلي، 1996؛ قرانر، 1997؛ ليتش، 1999). مثال لذلك مجموعات المستخدمين المختلطة ، مجموعات المستخدمين للنساء فقط هي أكثر توجهاً نحو الحفظ ، بالإضافة إلى التركيز على تلبية احتياجاتهم المعيشية. ان حماية الطبيعة لها جذورها في تاريخ الحراجة المجتمعية ، والذي بدأ أساسًا كبرنامج لحماية التربة والبيئة. في حين أن الغابات تحجم في كثير من الأماكن عن السماح باستغلال المزارع الناضجة الآن ، لذا فإن العديد من المجموعات أنفسهم يريدون الحفاظ على الأشجار والسماح باستخدام معظمها. وهذا مثال جيد على الطاقة الخفية ، حيث استوعب الناس أيديولوجية المحافظة السائدة في الدولة. وقد اعتمدت مجموعات النساء التي زرناها نظام دوريات غير رسمي حيث تقوم امرأتان في التناوب بدوريات في الغابات خلال ساعات النهار. ايضا قامت المجموعات التي قمنا بزيارتها بترشيد استخدام حطب الوقود والأعلاف من غابة المجتمع ، وفرضت أسعارًا للمنتجات التي تم الحصول عليها من الغابات المجتمعية ، وحددت فترات زمنية محددة لجمع المنتجات. لا يبدو أن أياً من هذه القواعد أو الإجراءات يأخذ في الاعتبار احتياجات الفئات المحرومة المحددة. وقد أدى هذا الاستخدام المُقنن للمنتجات إلى زيادة ندرة الجميع ، لكن الأسر الفقيرة والعائلات

التي ترأسها نساء والتي تملك مصادر خاصة ضئيلة أو معدومة لتكملة احتياجاتها من المنتجات تدفع تكلفة اكثر من غيرها. في رابتي لا يوجد دليل على أن المجموعات النسائية فقط قد تناولت قضايا الإنصاف في نهج إدارتها.

توزيع الفوائد

تميل القرارات المتعلقة بتوزيع المنتجات الحرجية إلى مبدأ المساواة وليس قيمة العدالة. وقد ضمنت المجموعة الأعضاء أكثر راحة في الحديث عن المشاركة بالتساوي. حيث انهم يعتبرون ان من الإنصاف أن جميع أعضاء المجموعة يمكنهم الوصول إلى الغابة للحصول على الحطب ونفس عدد الأيام في الأسبوع ، على سبيل المثال. ولكن هذه المساواة غالباً ما تحجب حقيقة أن الأسر التي لديها أيدي أكثر يمكن أن تجمع كميات أكبر خلال نفس الوقت.وبالتالي نفس إمكانية الوصول إلى الجميع تتجاهل أيضًا حقيقة أن بعض الأسر التي هبطت قد لاتحتاج إلى الوصول إلى الغابة ، لأن أرضهم توفر بالفعل لمعظم احتياجاتهم. لا يوجد أي هدف لتلبية احتياجات الفقراء وتعزيز سبل عيشهم. في الأماكن التي يفهم فيها أعضاء ساميتي فكرة الإنصاف ويوافقون عليها ، يجدون صعوبة في التصرف وفقًا لفكرة الإنصاف. من الممكن أن يتواطأ أعضاء ساميتي مع المصلحة الذاتية. ولكن من المحتمل أيضًا أن يكون هناك خوف من أن التوزيع العادل للمنتجات بناءً على الاحتياجات (مما يعني قدراً أقل من الوصول إلى المورد المشترك للأشخاص الأكثر ثراءً والأقوى) والذي بدوره لن يؤدي إلا إلى صراع ، حيث لا تملك المجموعة الموارد والقدرة للإدارة (راي وآخرون ، 2003).

مثل معظم المجموعات المختلطة ، تفتقر المجموعات النسائية فقط إلى منظور المساواة في تقاسم المنافع. هنا أيضًا ، تحدد العلاقات الطبقية والطائفية حصة الفوائد التي يمكن للمرء أن يطالب بها من الغابات المجتمعية ، ويستمر إقصاء الفقراء والنساء من الطبقة الدنيا. ونتيجة لذلك ، تثار القضايا المطروحة بالنسبة للأجناس المختلطة ، أي أن الأسر

الفقيرة تزداد فقراً، والأكثر ثراءً يزدادون ثراء (باتاري واوهجا ، 2001) ، وهذا مايتم استنساخه في المجموعات للنساء فقط. فقدت النساء اللائي كن يعتمدن بشكل كبير في السابق على إمكانية الوصول إلى الموارد المجانية ، رغم أن قاعدة الموارد قد تزداد. وفقًا لامرأة من دارابانى:

لقد تحسنت حالة الغابة. ونحن سعداء بها. ولكن ندرة الأعلاف والخردة (مادة القش) زادت أيضًا. الآن نحن نجمعها فقط عندما تكون الغابة مفتوحة. نحتاج أيضًا إلى دفع 30 روبية (0.74 دولار) مقابل باهاري واحد من العلف و(0.86 35 روبية / دولار) لباهاري واحد من خار. لكن الشيء الجيد هو أنه يمكننا جمع الفروع الجافة والمكسورة لاستخدامها كحطب وقود مرة واحدة في الأسبوع وهي بالمجان.ليس هناك خوف من حراس الغابات.

داخل مجموعات المستخدمين من النساء فقط ، تدرك بعض النساء الأفضل حظاً من الناحية الاقتصادية وذوات الطبقة العليا في منطقة الساميتي الحاجة إلى التوزيع العادل للمنتجات الحرجية. في حين يعترفون بأن النساء الفقيرات يعتمدن أكثر على الموارد المجتمعية ، وبالتالي يحتجن إلى اعتبار خاص ، فإن معظمهن يترددن في إدراج ذلك في الخطط التشغيلية وقواعد توزيع المنتجات.

على سبيل المثال ، خلال مناقشة جماعية في المجموعة للسيدات في شريجانسل في بيثان ، أعربت امرأتان فقيرتان عن رغبتهما في تربية الماعز كواحدة من أنشطة إدرار الدخل في المجموعة. ومع ذلك ، ومن أجل القيام بذلك ، طلبت النساء اللائي لا يملكن أرضًا زيادة حصتهن من العلف من غابات المجتمع. بعد النقاش الذي دار ، رفضت ساميتي طلبهن. وفي نظرهم ، فإن تخصيص المنتجات على أساس الكميات المتساوية لكل عضو يتجنب أي تعارضات محتملة داخل المجموعة . توزيع أكثر إنصافا للموارد ، على سبيل المثال إعطاء حصة أكبر من العلف للأسر الفقيرة ، قد

تدعو الصراع بين المستخدمين وبالتالي يتم تجنبها إلى حد كبير. تشترك النساء الفقيرات من المجموعة للنساء فقط في باهيرو في تجربة مماثلة في تقليص الوصول إلى المنتجات الحرجية وعدم وجود منظور منصف حتى بين النساء. وفقا لبابيترا شاه ، عضو في المجموعة للنساء فقط في روكوم:

في السابق ، كانت الغابة المحيطة بالقرية مفتوحة للجميع ، وكنا نجمع حطب الوقود والأعلاف عندما نكون في حاجة اليه . وقد تم الآن تحويل جميع الغابات إلى غابة مجتمعية. تفتح غابة المجتمع مرة واحدة فقط في السنة لمدة أربعة أيام للناس لجمع الأعلاف ، الحطب والقمامة واوراق الشجر (الليف). يمكن للأسر التي لديها زوج في المنزل وعدد أكبر من أفراد الأسرة إحضار المزيد من المنتجات في غضون هذا الوقت المحدود. النساء اللاتي ليس لديهن أزواج في المنزل للمساعدة في جمع المنتج يخسرون حصتهم ، حيث يحتاج الجميع إلى دفع سعر متساو ، ولكن يمكن جمع الكثير في غضون وقت معين. في العام الماضي أيضًا ، لم يكن بإمكاني سوى إحضار 20 باهريً من حطب الوقود ، بينما أحضر آخرون ما يصل إلى 40 باهريً.

يوضح هذا البيان أنه فيما يتعلق بالحصول على المنتجات من الغابات المجتمعية ، فإن المجموعات النسائية فقط ، مثل مجموعات المستخدمين المختلطة ، معرضة للظلم وعدم الانصاف. ويؤثر عدم المساواة بين النساء على الأسر الفقيرة التي ترأسها نساء أكثر من غيرهن. في ضارباني ، على سبيل المثال ، تتكون المجموعة للنساء فقط من 92 أسرة ، يمكن اعتبار ثلثيها من الأسر التي ترأسها نساء بسبب الغياب طويل الأجل لأزواجهن ، وغالبًا ما يبحثن عن عمل مأجور في المدن الهندية. على الرغم من ان هنا كنساء من مجموعة النساء فقط في المجموعات المختلطة ،وذلك نظرًا لأن الأسرة هي وحدة العضوية ، فإن مشاركة النساء في المجموعات المخصصة للنساء فقط تميل إلى تقييد مشاركتها في المجموعات المختلطة ، حيث توجد قواعد واضحة (وإن كانت غير

رسمية) تحددها المرأة محليا لا يُسمح للمجموعات للنساء فقط بالمشاركة في المجموعة مختلطة. هذا هو الحال في مجموعة روكوم و رولبا و بيوثان للنساء فقط. وهذا يعني أن الأسر التي تعولها النساء المالكات ، واللائي غالباً ما يكونوا أيضًا أفقر ، كما انهم لايستطعن الوصول إلى موارد المجموعات المختلطة من خلال ذكر واحد ، ولكنها تقتصر على الموارد المتاحة في الغابات الأكثر فقرا.

يوضح ما سبق أيضًا أنه حتى بين المجموعات النسائية فقط ، قد لا يرى الأعضاء أو يقبلون بالضرورة أن الهبات الأفضل يجب أن تحد من مطالبة الأفراد بالموارد المجتمعية. وإذا كان الأعضاء الأثرياء ، الذين يعتمدون بدرجة أقل على الموارد المشتركة ، يستخدمون أقل من تلك الموارد ، سيكون هناك المزيد من الموارد المتاحة للأعضاء الأكثر فقراً والأكثر اعتماداً. قد يساعد المزيد من الموارد والمزيد من الدعم المؤسسي للأعضاء الأكثر فقراً في تحسين وضعهم الاقتصادي ، وبالتالي ربما يقلل اعتمادهم على الموارد المجتمعية. ما يبدو أن "الغرباء" ينسونه هو أن "المرأة" ليست فئة مخلوقة لغرض سياسة مفيدة فحسب ، بل أيضًا أن هؤلاء النساء يأتين إلى إدارة المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية الخاصة بهما: لماذا يجب أن تساعد النساء بعضهن البعض على أساس حياتهن (الجنس) ، عندما تحدد طبقتهم الاجتماعية أو وضعهم الاجتماعي يتوقع بأنهم سيولدون ويحميون الاختلافات؟ تقول كريشنا (2001 ، ص 167) أن إضفاء الطابع النسائي على النساء "يحجب الروابط المتضمنة التي تربط المرأة بعائلتها وأقربائها". جانب واحد من هذه الحجة هو أنه من المتوقع أن تهتم النساء بمصالح أسرتهن وأقاربهن. هذه مشكلة كثيرا ما نواجهها في نيبال (رغم أنه ليس بالضرورة في رابتي :(غالباً ما يُسمح "للنساء" بالمشاركة على أساس أن الأسرة سوف تستفيد. على الرغم من ذلك فإن هذه الدراسة لا تستكشف هذه المشكلة ، إلا أن الأسئلة تشمل: ما مدى تقييد وكالة المرأة في المجال العام بسبب درجة الوكالة داخل أسرتها؟ كيف يمكن للنساء الضعيفات في أسرهن تحدي النظام الاجتماعي المقبول في الأماكن

العامة؟ بمعنى آخر ، كيف يمكن للمرأة وحدها أن تتغلب على القوة الخفية وغير المرئية؟

استخدام أموال المجتمع من حيث استخدام الأموال ، كما أوضحنا سابقًا ، تمتلك معظم مجموعة النساء فقط أراضي الغابات المتدهورة أو المزروعة حديثًا والتي توفر فرصًا قليلة لزيادة الدخل من بيع المنتجات. ومع ذلك ، فإن كل مجموعة تفرض رسوم عضوية إلزامية سنوية وترفع أيضًا كميات صغيرة من الحطب وبيع الأعلاف. حيث انه تم العثور على أربعة من أصل خمسة مجموعات لاستخدام الأموال مجموعة لتغطية كل أو جزء من راتب مدرس الحكومة. في حين أن هذا يدل على أن النساء مستعدات للاستثمار في التعليم ، إلا أنه مثال على المجتمع الأوسع المستفيد من عمل المرأة. كما استثمرت اثنتان من مجموعات الخمس للنساء فقط (باهيرو) و شيرجانسل (أموال المجموعة في تقديم القروض للأعضاء. ومع ذلك ، وُجد أن الفائدة المشحونة مرتفعة بشكل استثنائي بنسبة 36 في المائة سنويًا ، مقارنةً بنسبة 18 في المائة سنويًا. من قبل المؤسسات المصرفية الرسمية. وتبرير المجموعة هذا من خلال الادعاء بأن سعر الفائدة المرتفع: يشجع المستخدمين على سداد القرض في أقرب وقت ممكن ... فهو يساعد على زيادة حجم الأموال بحيث يمكن استثمارها في أي مكان آخر. (رئيس ، شريجانسيل للسيدات فقط المجموعة ، الاتصالات الشخصية .

تواجه النساء الفقيرات قيودًا محددة في قدرتهن على الاستفادة من القروض المضمونة من أموال المجموعة .نظرًا للحاجة الفورية للاستهلاك ، قد لا تتمكن النساء الفقيرات من استثمار القروض التي يحصلن عليها في الأنشطة الإنتاجية .جاءت الأدلة لدعم هذا الاكتشاف من روكوم و ساليان و بيوثان ، حيث حصلت النساء الفقيرات على قروض

ولكنهن أنفقن الأموال لتلبية احتياجات الاستهلاك الفورية مما أدى إلى تفاقم المديونية على المدى الطويل .يكون العلاج في بعض الأحيان باهظا جدًا بين النساء الفقيرات لدرجة أنهن غير قادرات على الاستفادة من الائتمان الذي يتم الحصول عليه من مجموعات المستخدمين للاستثمار المنتج .أخبرتنا امرأة في مجموعة للنساء فقط في باهيرو ، انها قد اقترضت مبلغ 150 روبية (37 دولارًا) من مجموعة المستخدم للنساء فقط لشراء عنزة .لكن كان لا بد لي من إنفاقه على شراء الحبوب الغذائية ، حيث لم يكن هناك شيء لإطعام الأطفال. لقد دفعت المبلغ بعد ثلاث سنوات. وهذا قد جعل سعر الفائدة مبلغ القرض أكثر من الضعف. وعندما طلبت مني مجموعة المستخدمين دفع القرض بشكل متكرر حتى يتمكن الآخرون من الاقتراض ، اضطررت إلى بيع جاموستي الوحيدة لسداد مبلغ القرض.
عدم وجود استثمارات منتجة يجعل من المستحيل تقريبا سداد القرض .هنا أيضًا ، تحدد العلاقات الطبقية والطائفية حصة الفوائد التي يمكن للمرء المطالبة بها من غابات المجتمع.

ما هي قيمة المساحات المخصصة للنساء فقط؟

كما يفترض باندي (1999) ، فإن التمكين هو عملية بناء القدرات والثقة لاتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الفرد على الصعيدين الفردي والجماعي ، والسيطرة على الموارد الإنتاجية. إحدى الحجج التي تخلق مساحة للنساء هي أنه بعيدًا عن النظرة المخيفة للرجال ، فقد تتمكن النساء ببطء من بناء ثقتهن ، ومهاراتهن القيادية ، وبشكل أعم قدرتهن على الانخراط في الشؤون العامة. وهذا سيساعد إنشاء فضاءات للنساء

فقط على تطوير كتلة حرجة (اقراوال ، 1997) ويسمح للنساء بالتحقق من قوتهن في العمل ، وتعبئة السلطة من الداخل. تشير الملاحظة والمناقشة إلى أن المجموعات المخصصة للنساء فقط في رابتي تفتقر إلى المعلومات والتعرض لخدمات ما قبل وما بعد التكوين المتاحة لمقدمي الخدمات للمجموعة من مقدمي الخدمات الحكوميين وغير الحكوميين ، وبالتالي فهي متخلفة في القدرات وبناء الثقة لإدارة الموارد واستخدامها. مقارنة بالرجال (والنساء) من مجموعات المستخدمين المختلطة. يتم تهميش النساء على المستوى المحلي داخل مجتمعاتهن من خلال الوصول إلى موارد أقل جودة فقط ، ولكن أيضًا على المستوى الأكثر استراتيجية ، من خلال عدم قدرتهن على المشاركة أكثر في النقاش الوطني ، كما يوضح المناقشة التالية. من المفارقات أنه من خلال المشاركة ، تخسر النساء وتدفع تكلفة عالية لمشاركتهن (جاكسون ، 1999).

يوضح التمثيل المنخفض للمرأة ومشاركتها في اتحادات المستخدمين أن مجموعة للنساء فقط ليس لهن سوى القليل للمساهمة في بناء الثقة والمهارات القيادية الخاصة بالمرأة. اتحاد مستخدمي الغابات المجتمعية ، نيبال) فيكوفان (هو اتحاد وطني لمستخدمي الغابات في جميع أنحاء نيبال ، مكرسة لتعزيز وحماية حقوق المستخدمين من خلال ربط المجموعات في جميع أنحاء البلاد والضغط من أجل المجموعات في المسائل السياسية. من بين 16 عضوة في اللجنة التنفيذية الوطنية لـ فيكوفان ، واحدة فقط تأتي من مجموعة للنساء فقط. 5 في المائة فقط من إجمالي عدد المجموعات في البلد. ومع ذلك ، ربما توقع المرء أن تكون المنتديات النسوية قد أنتجت نسبيًا عددًا أكبر من النساء في مناصب قيادية أو مناصب صنع القرار. هذا لم يثبت أنه كذلك. من فيكوفان .

في الجمعية الوطنية الأخيرة ، عندما لم تتمكن النساء من مجموعة للنساء فقط من التنافس مع نساء من مجموعات مختلطة كانت أكثر صراحة ، كان علينا ترشيح نساء

من مجموعة للنساء فقط في اللجنة التنفيذية. ربما وجدت النساء من المجموعات المختلطة صعوبة في السنوات القليلة الأولى للمشاركة بفعالية في حضور الرجال ، لكنهم اعتادوا عليها لاحقًا. تفتقر النساء من المجموعات النسائية فقط إلى التعرض والروابط. كما أنهن يفتقرن إلى الخبرة في التحدث أمام الرجال مقارنة بالنساء من المجموعات المختلطة ، وبالتالي لا يمكن التنافس مع النساء من مجموعات المستخدمين المختلطة في الانتخابات.

وقد تم العثور على الشبكات بين المجموعات بما في ذلك في الاتحاد والشبكات على المستوى المحلي) أن يكون لها آثار إيجابية مهمة بين المجموعات فهو يزيد من وعي المستخدمين وفهمهم للأدوار والحقوق والفرص) كافلا ، (2001) كما أنه يفتح منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين لتبادل الفرص والموارد ، مما يؤدي إلى بناء قدرات المجموعات والأعضاء ، والجهود التعاونية للدعوة والضغط من أجل المنافع الجماعية (راي) (2002) . ومع ذلك ، نظرًا لقيود التنقل المقيدة ، وقلة الوقت الكافي للانخراط في الشؤون المجتمعية وتعرّضها المحدود ، فإن معظم مجموعات النساء فقط لا يدركن الحاجة إلى الشبكات وفائدتها. فقط عدد قليل من مجموعات المستخدمين نسائيًا هم أعضاء في الاتحاد ، وحتى بين الأعضاء ، تقتصر المشاركة في الشبكات والاتحاد في الغالب على المجموعات التي تسدد رسوم العضوية بانتظام. ونتيجة لذلك ، تتخلف مجموعات المستخدمين فقط عن مجموعات المستخدمين المختلطة في الحصول على المعلومات والفرص ، وبالتالي تميل إلى أن تكون خارج عملية التعلم المتبادل وبناء القدرات .المجموعات للنساء فقط تمثل مشكلتين للنساء ، وخاصة للنساء الفقيرات. أولاً ، إنها ما وصفته كورنوال (2004 ، ص 78) بأنها مسافات "للعلاقات المنظمة" التي تم إعدادها لأغراض مفيدة ("دع المجتمع يتولى مسؤولية ما قد لا تكون الدولة قادرة على القيام به") ، والتي يتم تعيين القواعد وجدول الأعمال من قبل الغرباء بدلاً من أعضاء المجموعة. ثانياً ، إنها مساحات "أتاحها الأقوياء" (كورنوال ، 2004 ، صفحة

78). هناك وحدات لمجموعة النساء فقط في معظم الحالات فقط لأن الغرباء (المانحين أو تطوير الغابات أنشأوها بموافقة المجموعات المختلطة ، وليس لأن النساء أو النساء الفقيرات يريدونهن. لم يتم إعداد أي شيء في المجموعات للنساء فقط على وجه التحديد لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين أو المساواة الاجتماعية ؛ إنها مجرد مجموعة حصرية مخصصة لإدارة جزء من الموارد (المتدهورة) تتبع نفس القواعد واللوائح التي تتبعها المجموعات المختلطة ، ولكن مع المزيد من القيود.

لماذا لا تعتبر غابات المجتمع سياسة تحويلية؟

تتشكل قدرة الفرد على المشاركة ، أو عدم المشاركة ، في إدارة الغابات من خلال الحوافز الناشئة عن الظروف المادية والتقنية والاقتصادية والمؤسسية التي يندمجون فيها (جيفري وفيرا2001) التبعية الاجتماعية والعائلية والشخصية النساء داخل الأسرة هو الذي يحدد قدرتها على الانخراط في الحراجة المجتمعية .وبالمثل ، فإن قدرة الفرد على المطالبة بحصة من الفوائد تعتمد على هبات مواردها الأولية ، وقوتها التفاوضية في المجموعة وتصورها لعلاقات القوة (ليتش ات ال) ، (راي 1999م ، سيصدر قريباً). والسؤال إذن هو ما إذا كانت الحراجة المجتمعية كسياسة وكعملية ، يمكنها معالجة هذه القيود بشكل نقدي على مستوى المجتمع ، وما إذا كان يمكنها القيام بذلك على وجه التحديد للنساء والفقراء؟.

ماذا تقول السياسة؟

من الواضح أن السياسة الحرجية الحالية (بما في ذلك الخطة الرئيسية المنقحة لعام 1990 ، والسياسات والتوجيهات المتعلقة بالغابات) تشير إلى النساء بوصفهن مستخدمين رئيسيين للغابات الجماعية وتؤكد على الحاجة إلى تسهيل مشاركتهن الفعالة في صنع القرار. ومع ذلك ، نظرًا لأن هذه الخطط ووثائق السياسة لا توفر توجيهات واضحة للبرنامج والسياسة لمعالجة الاحتياجات والأولويات الجنسانية الفورية والاستراتيجية ، فإن توصيات السياسة العامة لاتتدخل في الممارسة العملية. لا توضح الخطة أن الأدوار والعلاقات القائمة بين الجنسين غير المتكافئة والتي تحتاج إلى تغيير من أجل تمكين التنمية الجنسانية بشكل أكثر استدامة وإنصافًا (بهاتيا ، 1995 ؛ راي ، 2002 ب). تعاني السياسة لأنها لا تميز بين قضايا النوع الاجتماعي و قضايا المرأة ، المصطلحات التي تستخدمها بالتبادل (كورنوال ، 2003). هذا يشير إلى ما ذكرناه آنفا عن النهج الفعال ، الذي يحاول جعل المرأة أكثر وضوحًا من أجل الوصول إلى الأهداف بدلاً من النظر في العوائق الكامنة في العلاقات بين الجنسين. ولكن من الواضح أيضًا من تجربتنا الخاصة في هذا المجال أن الممارسين وصانعي السياسات لا يزال لديهم مفهوم محدود للجنس على النحو الذي تم بناؤه ويتم تحديده في الغالب بواسطة العلاقات بين الرجال والنساء. بالنسبة لكثير من الناس ، ما زال النوع الاجتماعي يعني قضايا المرأة.

تفتقر وثائق سياسة الحراجة المجتمعية إلى التقييم والتحليل المناسبين للقيود والفرص الخاصة بالنوع الاجتماعي التي تضم الرجال والنساء على حد سواء. إن عدم وجود مثل هذا التحليل يقوض قيمة بيانات السياسة ويضعف آليات تنفيذ التغييرات في الممارسة. على سبيل المثال ، على الرغم من أن الخطة الرئيسية توفر توجيهات لتعزيز صنع القرار النشط للمرأة على الإطلاق بالرغم من ذلك فانها لاتملك المستويات والقواعد والإجراءات في وزارة المالية أي آليات محددة لتحقيق مشاركة المرأة. ويعزى ذلك إلى الإجراءات والآليات العملية والحوافز التنظيمية وغياب الموظفات ، ولكن أيضًا لعدم القدرة على الاعتراف بالجنس كشكل تتداخل علاقات القوة ، التي ترتبط في حد ذاتها بنقص الفهم ، مع حقيقة أن الغابات وصانعي السياسات هم أنفسهم متورطون في سلوكهم الجنساني. حيث يمكن اعتبار المبادئ التوجيهية للغابات المجتمعية (2002) أداة عملية لتنفيذ السياسة .أنها تركز على عملية تشكيل مجموعات مستخدمى الغابات ، ولكن لا تشمل أي تحليل للقيود المحددة التي تواجهها النساء

والفقراء خلال تشكيل .FUG لم يتم ذكر "النوع الاجتماعي" أو "الإنصاف" كمفاهيم ، ولم يتم ذكر "النساء" و "الفقراء" إلا كفئة من المستخدمين ذوي الاحتياجات المختلفة.

ماذا يفعل المنفذون؟

لسوء الحظ ، فإن وزارة المالية ، المسؤولة عن إدارة الغابات المجتمعية ، كانت غير مجهزة تقليديًا للتعامل مع قضايا المساواة الاجتماعية والجنسانية (مالا 2001) بحيث يهيمن على الدوائر الحكومية بشكل عام موظفو الطوائف العليا والموظفات في وزارة الغابات وصون التربة لصاحب الجلالة ، وهم غائبين بشكل واضح ، لا سيما على المستوى الميداني. والحوافز للخروج من طريقهم لتعبئة المجتمعات من أجل التغيير الاجتماعي. معظم المزارعين او مستخدمي الغابات لديهم وعي محدود للاهتمام بهذه القضايا. إن التمييز بين الجنسين والتمييز الاجتماعي متأصلان في المجتمع النيبالي ، وأي شخص يتناول هذه القضايا في عمله يحتاج أيضًا إلى معالجتها في حياته الشخصية. من خلال مناقشاتنا في هذا المجال مع العديد من المسؤولين الحكوميين ، من الواضح أن قضايا المساواة بين الجنسين تتساوى مع قضايا المرأة ، وأن المرأة يجب أن تقتصر على المجال المنزلي (على الرغم من وجودها في كل مكان في المشهد). تظهر البيانات من الحقل أيضًا أنه لم يتم بذل سوى القليل من الجهود خلال تشكيل مجموعات مستخدمى الغابات للوصول إلى الفئات الفقيرة والمحرومة ،والذي بدوره أدى إلى سيطرة النخبة على شؤون مجموعات مستخدمى الغابات .يهتم الحراجيون بالغابات وحمايتهم أكثر من اهتمامهم بتسهيل استخدام الغابات وإدارتها على أساس مجتمعي (مالا 2001)على الرغم من أن الحراجة المجتمعية تتعلق أساسًا بتمكين المجتمعات ، إلا أن هذا لا يحدث في الممارسة العملية. يعتقد عدد قليل من الحراس أن المجتمعات قادرة على القيام بدور قيادي في تنميتها الخاصة ، وأن القليل منهم ملتزمون بإنشاء مجموعات تعتمد على الذات. على الرغم من أن السياسة تنص بوضوح على أن مجموعات مستخدمى الغابات يمكنها إدارة شؤونها الخاصة وأن مسؤول الغابات في المنطقة يحتاج فقط الموافقة على خطة التشغيل ، في الممارسة العملية ، يتحكم مكتب منطقة الغابات بشكل غير رسمي في كل قرار تتخذه مجموعات مستخدمى الغابات ، من حصاد وبيع كل سجل إلى استخدام أموال مجموعات مستخدمى الغابات .وهذا يجعل إدارة الغابات مكلفة وبيروقراطية ، وتجعل من المجتمع مجرد مهزلة. من الواضح أن دور الغابات يجب أن يتغير من دور الشرطة إلى دور التسهيل. أثناء تشكيل مجموعات مستخدمى الغابات ، عندما تقوم مجموعات مستخدمى الغابات بإعداد قواعدها وأنظمتها ، يمكن للغابات دعم المجتمعات في معالجة التفاوتات بين الجنسين والجنس الاجتماعي بشكل مباشر. قد لا يكون المستخدمون بالضرورة ضد تقديم تدابير العدالة في دستور مجموعات مستخدمى الغابات ، فهم يخشون من أن التماسك الاجتماعي للمجموعة قد لا يكون قادرًا على التغلب على الصراعات الداخلية. هناك حاجة إلى دعم ملموس من واضعي السياسات والمنفذين لمساعدة المجتمعات على معالجة النزاعات بشكل بناء.

الخاتمة

يبدو أن مجموعات مستخدمى الغابات للنساء فقط ، كما هو الحال في مجموعات مستخدمى الغابات المختلطة ، حتى الآن يعطون صوتًا للنساء الأفضل حالًا وذوي الطائفة العليا اللائي قد يكون لديهن اهتمام قليل في الاستفادة من النساء الفقيرات وذوات الطبقات الدنيا. يمكن أن تعمل مثل هذه المؤسسات على إعادة إنتاج علاقات عدم المساواة القائمة بين "المرأة" و "الرجال" وتقوية المواثيق بين أنواع معينة من النساء ورجالهن ، بدلاً من بناء أساس لعلاقات أكثر إنصافًا بين الجنسين "(كورنوال 2003 ، ص 1321). تظهر بياناتنا أن معظم أوجه القصور المسجلة في مجموعات مستخدمى الغابات مختلطة من حيث النوع الاجتماعي واللامساواة الاجتماعية مستنسخة في مجموعات مستخدمى الغابات للنساء فقط. كما نفترض ،وسوف يستمر مجتمع الغابات يعالج فقط الاحتياجات العملية لحماية البيئة بدلا من مواجهتها الاحتياجات الاستراتيجية للتغيير الاجتماعي.

لا ينبغي أن يقتصر هدف تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في إدارة موارد الممتلكات العامة على مشاركتها في إدارة الموارد (التي تقوم بها على أي حال) ، ولكن ينبغي أن تضمن زيادة فرص الوصول إلى المورد والتحكم فيه بالتوازي مع التدابير الملموسة لزيادة قدرتها. ما لم تُبذل جهود لمعالجة الاستبعاد القائم على الفصل والطبقة والجنس على مستوى المجتمع المحلي من خلال سياسات محددة وأيضًا من خلال توجيهات واضحة للتنفيذ ، فإن تكوين حيز للنساء فقط في الحراجة المجتمعية سيؤدي إلى نتائج عكسية ويعزل النساء ويزيد من تهميشهن. بالإضافة إلى إنشاء فضاءات للنساء فقط ،

من المهم أيضًا ضمان أن يتم تنظيم المساواة بين الجنسين في جميع مجموعات مستخدمى الغابات .تقترح (سارين 1999) أنه يمكن هيكلة المساواة بين الجنسين في مجموعات مستخدمى الغابات من خلال جعل المرأة مرئية في كل من الهيئة العامة واللجنة التنفيذية ، وكذلك من خلال ضمان أن تكون الاعضاء بشكل واضح ، وبشكل مستقل عن الأعضاء الذكور ، مؤهلين للحصول على الموارد بطرق محددة . والأهم من ذلك ، هناك حاجة للعمل من أجل توفير بيئة وهياكل للسياسات أكثر مسئولية والتزاما واستجابة لتشجيع المساواة بين الجنسين واستيعابها على جميع المستويات من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. إن جعل السياسة والهيكل يراعي الفوارق بين الجنسين على جميع المستويات سيكون خطوة أكثر حكمة من إنشاء أماكن للنساء فقط دون التزام واضح واستجابة للتغيير نحو المساواة بين الجنسين. ولكن كما وضحنا في مكان آخر (سوبا وبوشي 2003) بأن الحراجة المجتمعية هي تكنولوجيا عمياء لا تراعي الفوارق بين الجنسين ، وبالتالي فإن القضية ليست اكثر من انواع المجموعات التي ستخدم احتياجات النساء على أفضل وجه ، بل تحليل أكثر شمولاً هناك حاجة إلى سياسة من منظور النوع الاجتماعي من أجل التخلص من القيود المضمنة هيكليا. تحدثت كريشنا (2001 ، ص 167) عن "توليد حقوق المجتمع" ، ولكنها حذرت أيضًا من أن "التوازن بين الجنسين في حقوق المجتمع بانه لا يمكن أن يستمر بدون التوازن بين الجنسين داخل العائلات". ثم يعيدنا هذا إلى الكفاح المستمر والنقاش حول العلاقات بين الجنسين. ، والتي يجب معالجتها وحلها على المستوى الشخصي وكذلك على المستوى الجماعي ، من خلال السياسات والممارسات الجنسانية.

ملاحظات

1. تمثل التلال الوسطى المناطق الممتدة من سلسلة سفوح سيوالكس شمالًا حتى الحدود التبتية. وتقع منطقة تيراي بجوار التلال المؤدية إلى سهول الغانج في الجنوب..
2. إداريا ، تنقسم نيبال إلى خمس مناطق تنمية جغرافية: الشرقية ، والوسطى ، والغربية ، والغربية الوسطى والوسطى ، و 14 منطقة و 75 مقاطعات. وتقع منطقة رابتي في منطقة التنمية الوسطى الغربية وتتألف من خمس مناطق ، وهي دانغ وروكوم .، رولبا ، ساليان وبيوثان.
3. يُعرَّف الفقر في نيبال على أن نسبة السكان الذين يعيشون في أسر يكون فيها نصيب الفرد من الإنفاق على المواد الغذائية وغير الغذائية أقل مما هو مطلوب لشراء الحد الأدنى من الاحتياجات من السعرات الحرارية والاحتياجات الأساسية الأخرى (نيبال ، المعيار القياسي للمسح (2003-2004).
4. على الرغم من وجود العديد من الاختلافات في جميع أنحاء البلاد ، فإن الزراعة في جميع أنحاء نيبال تعتمد على مزيج من إنتاج المحاصيل وتربية الماشية واستخدام الموارد الحرجية.

Translator introduction :

This amazing book contains several chapters and this is the result of two Authors and several practical and theoretical studies, This book talks about the Gender and the targeting women in sustainable project programs and the impact of dams in Malaysia on the indigenous people who have lived in these areas since the dawn of history, what attracted me to translate this book is that it resembles the tragedy of the **Manasir (Merowe Dam) in Sudan ,** and how displacement affected them after they lost their lands , farms and animals but the government did not compensate them. As they were placed in barns and good between death in those barns or escaping to the forests **(their original home)** and also they will be killed by the fire of the British colonizer at that time, Or by the fire of the communist rebels, I also translated the second part of the book, which talks about the treatment of women in Nepal, as in the past, forests were open to them, cutting down and cultivating whenever they wanted to. Then the government listed the forests as community forests and they were organized to go to the forest **(once a week)**. Not only, but also they pay money to the forest keeper, but they don't know how it is spent and how much, They protect the forest for free, and if they demand their rights, they are shot with their mouths, As is the case in some areas in eastern Sudan and places of agriculture, So, this book is although the challenges that I faced, including strange terms and names, and new customs and the writers, However, it is overburdened with (cultural) knowledge and interesting in terms of getting to know customs and traditions.

Autonomy Reconstituted: Social and Gendered Implications of Resettlement on the Orang Asli of Peninsular Malaysia1

CarolYong Ooi Lin

Introduction

The Orang Asli (literally,'first people') are known as the original inhabitants of West Malaysia, or Peninsular Malaysia.They comprise 18 ethnic sub-groups, but for administrative purposes are classified officially into three main groups, namely Negrito, Senoi and Proto-Malay. Currently, they represent approximately 0.6 per cent of the national population of Malaysia of 23.27 million (Malaysian Government Census; JHEOA, 2000). This chapter examines the social and gendered consequences of the involuntary resettlement of the Orang Asli,who have been displaced by two large dam projects,the Temenggor Dam in Upper Perak and the Sungai Selangor Dam in Kuala Kubu Bahru. Resettlement has had severe impacts on displaced Orang Asli communities because it has so drastically altered their livelihood strategies and impacted on their identity (World Bank,1994;World Commission on Dams,2000).The Orang Asli have been forced to move from their homelands to large state projects,and Ghai (1994) notes such projects are usually linked to powerful vested interests, resulting not only in personal losses but also in violation of the community's customary land and ancestral rights. I start by briefly discussing some conceptual issues in dam-induced displacement and resettlement, and the research problems thus raised. The chapter next provides background information on the recent history of Orang

Asli resettlement, the two dams and relocation programmers, and the methods of data collection. Against this background, I examine how loss of Orang Asli economic and social autonomy due to state-imposed dam projects and resettlement has radically reordered the pre-existing dominant normative framework on land property and access, contributing to a general loss of women's access and rights to land. The conclusion reiterates the complexity of dam resettlement processes and their inextricable links to broader questions of land rights and resource access. Displacement and resettlement The 20th century has been characterized as the 'century of the refugee' (Colson, 2003). Development-induced displacement remains an urgent issue, invariably affecting indigenous and tribal communities. The adverse impact of inundation on household and community livelihoods has been well documented, particularly through the 1980s,a period Dwivedi (2002,p710) called the 'decade of displacement'. Various studies have described the consequences of forced resettlement (Scudder and Colson, 1982; Goldsmith and Hildyard, 1984; Dreze et al, 1997; Mahapatra, 1999;Yong, 2003). Others have highlighted the violence and intimidation around dam and resettlement disputes (Colson, 1971; Hansen and Oliver-Smith, 1982).Those displaced are largely indigenous and tribal peoples. As the World Commission on Dams (WCD) (2000,p110) attests:

Due to neglect and lack of capacity to secure justice because of structural inequities, cultural dissonance, discrimination and economic and political marginalization, indigenous and tribal peoples have suffered disproportionately from the negative impacts of large dams, while often being excluded from sharing in the benefits.

A noted expert in the field of resettlement issues is Michael Cernea (1999,2000), the proponent of the Impoverishment Risks and Reconstruction Model.Cernea's hypothesis is that displacement with no resettlement policies or poorly handled resettlement policies results in eight main risks of impoverishment: landlessness, joblessness, homelessness, marginalization, increased morbidity, food insecurity, loss of access to common property and social disarticulation. His model assumes that resettlement policies can fail to protect those at risk,but the inadequacies and failings of resettlement can be minimized by operationalizing mitigation measures in the planning process (Cernea,1997). Cernea's model has been a groundbreaking influence on policies for infrastructure development, but there are weaknesses in his approach. First, his approach assumes that the dislocated community is homogeneous and thus ignores the fact that risks are borne differently by different groups within the community and that mitigating the risks for some can increase the vulnerability of others.As Dwivedi (1999) argues, social divisions such as gender, class, religion and ethnicity determine the degree of impoverishment risk faced or perceived by different displaced peoples (for example, women, men, rich farmers, landless, indigenous people and politically marginalized groups) and each has different and varied responses to involuntary resettlement. Second, in assuming that risks ….are built into the planning process and can be anticipated, minimized or mitigated, he ignores the argument that impoverishment is also a consequence of structural inequalities, cultural dissonance, institutional discrimination and political marginalization (World Commission on Dams,2000). Recent studies have linked large dam building and its consequences with historical and political circumstances (KHRP, 1999, 2003) or with social and environmental history (Isaacman and Sneddon, 2000). These studies raise

questions about the broader context of authoritarian states in colonial and postcolonial times, and their use of coercive power to achieve economic, political and strategic objectives.Isaacman and Sneddon (2000,p600) argue that:

The Cahora Bassa dam on the Lower Zambesi River in Mozambique is about an authoritarian colonial state willing and able to use the full weight of its coercive power to achieve a set of economic and strategic objectives, which Lisbon believes would enable it to strengthen its hold over Mozambique. The deleterious social and ecological consequences of this massive, state-imposed project never figured in the colonial equation.

Similarly, one of the central propositions of this chapter is that the exercise of state power over the Orang Asli in Malaysia is an exercise in justification. The state imposed project, designed to integrate the rural and backward Orang Asli into national society (Hooker, 1991), provided an effective means of resettling the Orang Asli by controlling and appropriating their resources, particularly their land.As Colchester (1994) points out, ‘government-directed, large-scale development projects such as plantations, dams and mines are justified as being in the national interest, and the state is therefore exercising its power of eminent domain in denying local peoples ‘rights’(p80).Scott’s (1998) ideology of high modernism is helpful in understanding why development projects are implemented by the modern state, and at times replicated, despite it being known they are problematic. Scott claims that it is because of the quest to assume greater control over its territory and power that the state has devised numerous schemes intended to improve the human condition, but that these have ‘gone tragically awry’(p4). While there is a vast literature on gender and the environment (Joekes et al,

1994),gender is still largely missing in the dams and resettlement literature and in public debate. It is only recently that the WCD has attempted to focus on gender and dams under the thematic review process, pointing out that dam-related relocation programmes cannot be fully understood without a concern for gender. According to the WCD (2000), gender gaps have widened and women have frequently borne a disproportionate share of the social costs because they are often discriminated against in the sharing of benefits. Thus, the WCD process recommends that a comprehensive assessment be made on issues such as gender, displacement and development, which have not received the attention they deserve, and it lays down social and gender equity as one of the five principles in the process of resettlement…….The role of the state in the resettlement of the Orang Asli A critical episode in the British occupation of Malaya was the Emergency of 1948–1960, when the colonial government was at war with the communist insurgents. Under the guise of 'national security', the colonial government embarked on the mass relocation of the 'dispersed and scattered rural population … into barbed wire perimeter, fortified entries, look-out towers, and an armed guard of police' (Dobby, 1952–1953, pp163–164).About half a million of those resettled were of Chinese origin, whom the British suspected might be communist members or sympathizers.The Orang Asli were also forcibly resettled so that they would not support the insurgents (Dobby, 1952–1953; Public Records Office, Kew, 1952, 1953; Noone, 1972). Unlike Chinese villagers, who were allowed to plant vegetable gardens,the Orang Asli were completely cut off from their normal activities of hunting, fishing and forest foraging. Further, Orang Asli homes and food stocks were destroyed and their ladang (farmlands) and crops bombed. Hundreds died from the physical and psychological shock or simply lost the

will to live (Dobby, 1952–1953; Noone, 1972; Carey, 1976; Hood, 1996). Some escaped by cutting the barbed wire at night and fleeing back to the deep jungle while others, though still unaffected, abandoned their villages and retreated into the jungle,or sought protection from the insurgents. In late 1953,the British colonialists recognized that the policy of resettling the Orang Asli outside the jungle had been a failure.They devised a new tactic of winning the hearts and minds of the Orang Asli by creating forts in the jungle and bringing medical services and other amenities to them.With the success of this tactic, the post-colonial government has retained the jungle forts for Orang Asli. In 1976,the government further proposed a plan to regroup the Orang Asli settlements in the Titiwangsa region, along the central main range thought to be bases for communist insurgents (FDTCP, 1979).This culminated in the establishment of 25 regroupment schemes in the Titiwangsa area, including Air Banun, where one of the study sites is located.2 Officially,moving the Orang Asli into regroupment schemes is seen as a political project to protect the Orang Asli, who are assumed to be isolated from national society.The idea that the government could provide protection for the Orang Asli is supported by the scientific creation of the 'backward primitive', as Escobar (1991, 1995) has suggested, which in turn created the idea of a deficiency or underdevelopment that needed to be addressed. Dobby (1952–53) wrote that, to the colonial government, helping the Orang Asli meant bringing civilization to them and protecting them from enemies, which in the context of security meant the communist insurgents.3 Following the protectionist policy of the colonizers, the government took advantage of the situation to continue resettling the Orang Asli, although it changed its purpose from security to infrastructure development. Building dams provides the main impetus for such development and, at the same time,

justifies the project of resettling the Orang Asli and controlling and appropriating their resources, particularly land. As…….Eriksen (1995,p47) reminds us,'power-holders in any society must in one way or another legitimate their power'. There are no current official estimates of the total number of persons displaced by dam projects in Malaysia, but new dams being built or proposed continue to affect those living in project areas. A former Minister of Works announced that 260 suitable dam sites had been identified, as another 47 dams are needed in Peninsular Malaysia by the year 2010, largely to meet the power demands of urban centres and industry (Tan,1997).This obviously poses a threat to the Orang Asli living on ancestral lands in river ecosystems and forests. Dam-displaced Orang Asli are most often relocated in regroupment schemes or resettlement sites with hardly any guarantee over their land tenure.The state plays a critical role in implementing its agenda and programmes with regards to the Orang Asli, given that its powers have been endorsed by both the British colonial and Malaysian governments (see Malaysian Government,1954;Ministry of Interior, 1961) with support from vested economic interests.These projects invariably involve state appropriation of forests and rivers,in addition to the resettlement of the affected communities (Gadgil and Guha, 1994).The problem is aggravated by compensation that is not commensurate with their losses, and frequently lacking completely.The implications for women are more far-reaching, on account of the absence of security over the tenure of their lands as indigenous people, and because of unequal opportunities with regard to access and rights to land from within their own society when the application and practice of customary law has been undermined by the state (Yong,2006). Women are generally absent from the schemes of the state except in relation to ideologies of family and women's place within them.

Seemingly obvious are models of women's roles in the broader context of society and the state through powerful mediating forces such as the family and religion (Healey, 1999). Attention is thus focused on a number of programmes that are primarily, although not exclusively, targeted at women and training them to be 'good wives and mothers'. The Sungai Selangor Dam is a case in point. In April 2001, the dam concessionaire, Konsortium TSWA-GAMUDA-KDEB (later called Syarikat Pengeluar Air Sungai Selangor or SPLASH)4, initiated Taklimat Rumah Sempurna, or the Familiarization Programme for Orang Asli Womenfolk,prior to their resettlement to Kampong Gerachi and Kampong Peretak.This programme 'is specifically for the womenfolk to equip them with knowledge on the use of modern house equipment and appliances, household management, cleanliness and hygiene' (www.splash.com.my).A front-page picture of a group of women being briefed on 'urban living' by a state community development officer also appeared in the daily newspaper Metro (27 April 2001). In contrast, the men were provided with training on building construction to prepare them for jobs at the dam site.This dominant gender stereotype is all too familiar to feminists: women being better nurturers and men being better at earning money, resulting in the extension of gender inequality in the family and in society……The Temenggor Dam and resettlement of the Jahai The 127m high Temenggor dam, located in Upper Perak, about 300km north of the capital city of Kuala Lumpur, was constructed in 1979 for power generation. The project involved the inundation of an area covering 15,200ha, including the houses of 266 families with an estimated 1000 individuals from 13 Orang Asli communities,who are mainly the Jahai and Temiar,with a minority of Lanoh and Semai5 (Itam Wali, 1993).The Orang Asli living on the shores of the

Temenggor Lake were relocated to the Pulau Tujuh resettlement site in the mid-1970s in preparation for the dam construction.6 However,in 1979 it became apparent that the dam would flood the Pulau Tujuh resettlement scheme and the Jahai were moved again to the present site at Air Banun.The dam project also affected 124 Malay families who were resettled in Kampong Air Ganda in Gerik,Upper Perak, but separately from the Orang Asli.At the time of this research, there were 15 Orang Asli villages regrouped in Air Banun. However, I stayed in only one Jahai village in the area, which I refer to in this chapter under the pseudonym of Kampong Gajah. The reservoir today is touted as a popular tourist attraction in Perak, due to the surrounding 'hidden riches'of the Temenggor and Belum Forest Reserves,the Orang Asli villages and historical towns in the vicinity such as Gerik and Lenggong. The Sungai Selangor Dam and resettlement of the Temuan In 1986, a study entitled 'Development of Sungai Selangor for water supplies to Klang Valley and Southern Kuala Selangor' was released, and four possible dam locations were identified (SOSS, 1999). One of these was the Sungai Selangor Dam site.In 1999,SPLASH carried out an environmental impact assessment for the proposed development, and was later awarded the contract by the Selangor State government to build the dam across the Selangor River, about 5km east of Kuala Kubu Bahru and 60km from Kuala Lumpur. The dam project was approved, even though there were 45 conditions attached to the environmental impact assessment,which the Department of Environment and the Selangor State government refused to divulge to the public (Joint Press Statement by Concerned NGOs and Individuals on the Selangor River Dam, 24 July 1999).The dam is a 114m high rock-fill dam, purportedly built to prevent a water crisis in urban centres. It inundated 600ha of land, including two well-

known Temuan villages, namely Kampong Gerachi and Kampong Peretak. The Temuan belong to the Proto-Malay group of Orang Asli,and are considered as more settled Orang Asli involved in permanent agriculture or riverine and coastal fishing.An estimated 76 Temuan families were displaced from their homes and ancestral lands around Sungai Selangor and Sungai Gerachi. Of these, 37 families (160 persons) were located in Kampong Gerachi near Sungai Gerachi and 39 families (179 persons) in Kampong Peretak, 6km upstream on Sungai Selangor.The affected families in Kampong Gerachi were resettled in August…..2001 to Kampong Gerachi Jaya,a site in hilly terrain about 20km further from the old village.Kampong Peretak was relocated in October 2001,and has retained its old name.The resettlement scheme contained 41 houses in Kampong Gerachi Jaya and 43 houses in Kampong Peretak.

Method

Information was collected between September 2002 and August 2003 in two dam resettlement programmes from nine villages. Primary data was collected in Kampong Peretak and Kampong Gerachi Jaya in Kuala Kubu Bahru affected by the Sungai Selangor Dam, and only one village in the RPS Banun in Gerik affected by the Temenggor Dam, which I refer to in this chapter as Kampong Gajah. For comparative purposes, I also did a rapid observation in five adjacent Orang Asli villages and one Malay village (Kampong Air Ganda) around Gerik. Why were these two projects and Orang Asli communities (Jahai and Temuan) chosen? The Temenggor

reservoir was dammed in 1979, but the scanty information does not reflect the current situation. In contrast, voluminous data are available on the recent Sungai Selangor Dam, but the data need to be studied to reveal the rich empirical account of the two displaced communities.Moreover, the Temuan case shows a stronger sense of involvement and influence of official and unofficial groups of actors – including Orang Asli from other villages and other areas, the state, NGOs, academics and the media – while the Jahai community was almost invisible to public scrutiny. Nevertheless, in both areas, the gendered dimension of displacement and resettlement is missing and thus needs to be researched and integrated into the scholarship on resettlement and migration, as well as into mainstream national development planning, policies and programmes.Although the two dam projects were more than 20 years apart, my fieldwork data show similar patterns and processes as for the state-directed resettlement of Orang Asli. At the village level, I used in-depth interviews with key community informants,face-to-face or small-group discussions and participant observation.At both research sites, I selected key informants by walking around the village to identify the villagers' reliability and reactions to my presence and my study. The snowballing method was used to identify individuals who were willing to participate, and who suggested further individuals to meet. This process involved chatting, sharing experiences, following them on their daily activities within and outside their homes. As a woman researcher ,more women and children tended to show me around than men .I made conscious attempts to obtain information from men as well. Specific situations opened up opportunities to tackle gender-based issues. For example, I participated in several social and cultural functions, especially weddings in Kampong Gerachi Jaya, where I was frequently called upon to be the photographer.

This allowed me to discuss issues related to marriage,children and so on with the bride and her escorts……State-led dam resettlement,Orang Asli land and resources rights Resettlement:Undermining Orang Asli land rights and identity As noted earlier, the Jahai in Banun had to make way for the construction of the Temenggor Dam,only to be asked to move again when the dam itself flooded the initial Pulau Tujuh resettlement site.Until their resettlement,the Jahai community were territorial and moved in community groups.Claims to a specific territory for dwelling, hunting or foraging were negotiated and agreed between the male leaders of different groups.Territorial boundaries were identified by features of the landscape, such as rivers or streams, catchment areas, clumps of rattan or certain trees, legitimizing the group's rights over a particular area. In contrast to foraging communities like the Jahai, the Temuan community established their customary rights to ancestral land through the process of occupation for generations, which entitled members in the group to rights over the land and resources. The distinction between ancestral rights to lands and titling based on stategranted legal rights is important. Thus,not all Orang Asli can successfully claim rights to land.Only those able to document their history with a link to longstanding occupation of a territory that they have inhabited and used can do so. In most cases, women's access to land is still heavily reliant on group-specific rights to ancestral lands.When the state introduced individual title to land, Orang Asli collective rights to ancestral lands and access to resources were redefined, and most Orang Asli have found it difficult to assert their claims. But as women and men come to terms with the redefinition of their land rights and access to resources,patriarchal tendencies and male-oriented bias within the state and Orang Asli society combine to marginalize women (see Yong,2006). Hunting, fishing and forest

foraging were the main economic activities of the Jahai community, but these activities were disrupted when the Temenggor Dam project was mooted and they were removed.Today, the formal status of the Jahai community in Kampong Gajah has been defined by the state as ‘settled Orang Asli communities’ and as Muslims, vis-à-vis state processes of islamization and integration into the Malay culture, which occurred in the 1980s. Conversion to Islam resulted in altered gender relations. For example, conjugal relations were changed with the introduction of the concept of ‘woman as keeper of the family and home’, whilst men are obliged to assume responsibility for protecting and providing for wife and children. For the Jahai women in Kampong Gajah who converted to Islam, an ustazzah (woman Muslim missionary) visits them, primarily to teach them the Koran and to enhance their skills as mothers and wives.A resident ustaz (male Muslim missionary) also coaches the men in religious and ritual affairs,assuming a more visible public profile than the ustazzah. As a result of the process of conversion to Islam, men’s and women’s roles in traditional Jahai society have been altered. Whilst at Kampong Gajah, I observed……..cases where the Jahai were struggling to retain their symbolic identity as nomadic peoples.They tried to continue with the practice of hunting with blowpipes and consuming forest game such as wild boar, monkeys and birds; practices severely eroded by resettlement and notions of ‘indigeneity’ defined according to state rules.The conversion to Islam, besides placing prohibitions on their traditional way of life, actually tends to deny the Orang Asli control over their traditional territories, as Nicholas (2000) contends. Nicholas (2000, pp102–103) argues that the state realizes that the identity of the Orang Asli is dependent on two very fundamental

aspects, namely their attachment to a particular ecological niche, and a spirituality linked very much to that attachment ,and therefore:

It is only logical that to appropriate the traditional territories of the Orang Asli,one must reduce or remove their attachment to them.This can be achieved by forcibly removing or resettling them, or by instituting strategies and programs aimed at their de-culturalization.But first,to take either course,one must destroy their political independence – their autonomy – and create a dependent community.

The Temuan communities in Kampong Gerachi and Kampong Peretak were also dispossessed of their traditional lands and homes in the wake of resettlement following the construction of the Sungai Selangor Dam. I remember the wisdom of Mak Minah Anggong, an Asli woman activist from Kampong Peretak, who stressed that forced resettlement of the Temuan and Orang Asli caused hardship because land was so economically and socially central to the Orang Asli:

We Orang Asli are the most heavily sacrificed group if the dam goes ahead – we lose our ancestral land and forests which provide us with so much food,besides firewood,medicinal herbs and raw materials for building our houses and making handicrafts.We also lose our source of income from jungle produce such as bamboo,rattan,petai and forest fruits.We will be resettled.I do not want to leave this village which has been my home for so long.

Mak Minah was exceptional in several ways. She was an Asli singer and woman healer in Kampong Peretak.When news of her talents spread in the early 1980s, she attracted a group of urban musicians to befriend her and the

villagers.This suggests that the Orang Asli are not an isolated and backward community, as the state generally perceives them to be, true also of Orang Asli women. Indeed, outside actors played a significant role in the campaign against the construction of the Sungai Selangor Dam,which has added a new dimension to Orang Asli struggles for their rights. Mak Minah continued to protest against the Sungai Selangor Dam until her last breath, on 21 September 1999. She considered the project an outright encroachment on Orang Asli ancestral territories,and the consequent loss not just of their livelihoods but also their status and identity as the original 'first peoples'of……the country. The Orang Asli, like indigenous peoples and ethnic minorities elsewhere, have a special relationship with their land. Land is the foundation of their economic, social-cultural, political and spiritual way of life (Colchester, 1999).The indigenous view of land is imbued with a spirituality and sacredness that sustains their cultural identity. In contrast to the Orang Asli worldview, land and forests are seen by the state and various private development agencies as increasingly expensive, scarce and precious commodities and resources for profit making.Accordingly, the state can revoke,and indeed has revoked,the status of Orang Asli customary rights to land, despite some degree of recognition and protection provided for in legislation (Aboriginal People's Act 1954,revised 1974).Amongst some Orang Asli communities such as the Semai, women have some rights to inherit customary land through marriage or family entitlements (Nicholas et al, 2002). Modern law, because it is founded on a different worldview,can destroy or threaten the character of Orang Asli society and its relationship with its land,and can replace it with a system where individualism, materialism and opportunism thrive.This is not to say that all Orang Asli, women or men, are victims. On the contrary, there are certain individuals

with the ability to manoeuvre and take advantage of the situation for personal and familial gains, although more men than women are in a position to do so,since they are perceived to be of higher status in the community. This is especially the case when the state requires the Orang Asli to apply for individual land titles, which more often than not are granted to the men on the assumption that they head the household. In the modern land system, Orang Asli men admittedly benefit from the system more than women do. However, in the broader context of development,the Orang Asli are in a fragile situation,in which their lands can be appropriated by the state to suit its development agenda. In short, Orang Asli women are subjected to double oppression: first within the changing Orang Asli context and second within the wider society. Clear evidence has emerged in the Sungai Selangor Dam case that the Temuan community have been squeezed into restricted and generally low potential areas in the new resettlement sites. In particular, the new site of Kampong Gerachi has no forests or other common resources needed to meet basic subsistence needs. According to Nicholas (2000; see also Meng, 1999), the areas allocated to the two resettlement sites were actually much less than the size of their original areas, and thus the Temuans lost up to 70 per cent of their traditional land. For example, 595ha of traditional land was recognized as an Orang Asli reserve by Selangor state government, but later claimed as state land in 1997. Furthermore, the Selangor state government only offered the Temuan minimal cash compensation (for a total of 104.4ha) and land replacement in the resettlement scheme (2.4ha of land per family in Kampong Gerachi and 0.4ha in Kampong Peretak). Nevertheless, there has been some 'leniency' by the dam concessionaire, SPLASH, for the Temuan to access the forests beyond the dam site to look for food. Similarly, the Jahai were given 'special

passes' to enter the Temenggor Lake site for fishing or to enter the nearby jungle to gather jungle……produce.

Cernea (2000) has pointed out that regaining access to productive land is an important factor for dislocated people to rebuild their livelihoods and coping strategies. Despite this, I concluded that the great majority of Jahai and Temuan households have been deprived of their traditional means of subsistence. When traditional Orang Asli territories are acquired by the state for infrastructure development projects, it is difficult to establish ancestral ties since the state considers Orang Asli as 'tenant-at-will' (Williams-Hunt, 1990; Edo, 1998). This means that an Orang Asli is allowed to remain in an area subject to state authority, which can be reversed at the will of the state.Thus, the Orang Asli are left with little or no legal recourse if the state wishes to acquire the land (Edo, 1998). Neither is the state obligated to pay any compensation. This is contrary to international instruments, including the World Bank's recommendation that a resettlement policy framework for all cases of displacement should include 'those who have no recognizable legal right or claim to the land they are occupying' (World Bank, 2002, cited in Schmidt-Soltau 2003, p532).An elderly man from Kampong Peretak summed up the Orang Asli dilemma aptly:

Formerly our ancestors never had grants for their lands. We hardly dealt with government officials on matters pertaining to land. Only now we must have grants. I don't want it.The government seemed to oppress us, that's not good. I never had a grant but others know which my land is.

Changing framework of land property and access: The effect on women's access and rights to land

Two elderly women in Kampong Gerachi told me that in traditional Orang Asli society women were able to own land or property, especially through family inheritance and marriage. By cultivating a given plot of land, either alone or assisted by family members, the community recognized her rights to use and control it's one of them said:

My father gave my sister and me a piece of land to share.When I got married,we divided the land into two portions.My sister got two acres and I got three acres.I also inherited the durian orchard from my father.I have three brothers,but my father didn't consider it a hindrance to give daughters land,as long as we work hard.

Nevertheless, their access to property rights is mediated in gendered ways – the transfer of land to a woman is still through her father or her husband. However, the situation of Kampong Gerachi is rather unusual.The community is more closely knit, and hence women's access and control over land resources is more embedded in their relations to kin groups than within the conjugal contract. Moreover, the Kampong Gerachi population is almost entirely the immediate extended family of the headman, comprising about two-fifths of the people……Together with relatives of his siblings' spouses and his wife's siblings' spouses, they include more than two-thirds of the village population. Even if women have rights to own land, their rights to use the land or gather forest products and food crops in the surrounding environment do not reflect any capacity to exercise power in other spheres of decision making.The larger configurations of state forces operate primarily between men, resulting in women's loss of or reduced power to make key decisions on the forced resettlement,compensation or entitlements and benefit sharing.The gender differences in the Orang Asli loss of resource

access and control have to be acknowledged. Nicholas et al (2002) argue that changes in gender relations amongst the Semai people, a Senoi sub-group of Orang Asli, partly due to a depleted subsistence base, have further marginalized Semai women in the areas of leadership and authority and other spheres of their lives. For example, in the market economy, Semai women get lower pay than both non-Orang Asli workers and Orang Asli men, and are thus doubly discriminated against, first for being Orang Asli and second for being women. The Jahai and Temuan cases show that dispossession from traditional lands decreases women's chances of obtaining land grants, leases and other forms of property rights granted by the government through the Department of Orang Asli Affairs (hereafter JHEOA). Changes have resulted from the interaction between the state and Orang Asli. In the official view, land tenure goes through the traditional notion of head of household, generally perceived to be the men. Accordingly, land tenure is seen as the reserve of men. Furthermore, the village headmen and other leaders, all of whom are men, largely represent thier communities in negotiations with the JHEOA, other state agencies and SPLASH. Previously, the leaders were the hereditary male leaders; today, the director of the JHEOA appoints them. Thus, newly created institutions such as the Village Security and Development Committee (JKKK) remain male-dominated.Matters are usually decided by the state and the dam concessionaire. However, the village leaders endorse these decisions on behalf of the group, and subsequently call a village meeting,which takes the form of a talk-down session by the officials. It is not surprising then, that after their resettlement, women's access to land and other common property resources is largely governed by formal institutions headed predominantly by men. Before this shift, women, particularly older women, were consulted

and enjoyed rights to decision making and advice giving under their customary law.Today, however, men with more contacts with the bureaucracy, who are often the village headman and JKKK leadership, tend to have a higher status and social bargaining power in the village than women or men from poorer households. Local leaders and policy makers, also usually men, tend to dominate decision-making processes. Hence women, as well as men from the poorer groups within the community, are often overlooked and under-represented in the political decision-making structure.This situation is largely due to government officials' tendency to define the Orang Asli as homogeneous groups. It should not be assumed that women's needs and views are always expressed through their spouses……Besides the actual loss of decision-making power of women, and particularly that of elder women,women's status in the village has also fallen due to the stereotypes created in the process.Men are assumed to be heads of households;women and children their dependents.A person's status in the community today is not seen through the eyes of knowledge and wisdom of customary law and the environment, but rather in terms of their privileged circumstances such as political and economic connections. It appears then that wider processes of development mediated through the state with assumed dominant power and interests tend to exert greater control over poorer women and men's rights to resources. It is worth repeating that the onus is on the woman to nurture and ensure the well being of the family.Moreover,at the time of my study,the Sungai Selangor Dam had curtailed access to the forests, and the immediate effects of this loss have exacerbated socio-economic pressures on families and individuals. The notion of 'man as the household head' creates new pressures on men to be the main economic provider for the family and they have to take on

additional responsibilities.They try to find waged work or seasonal employment.Some men find this economic responsibility too heavy, and this could at least partly explain the rise in alcoholism or some men abandoning their families.This has had a particularly bad effect on gender relations within the household.While I was staying at Kampong Gerachi and Kampong Peretak, I saw men venting their frustration and anger on their wives and children. In daily practice, some women acquiesce in this violence, while in other cases, they openly resist it.Women who are dependent on their husbands for support, or have many young children and are pressured to keep the family intact,tend to be silent about their circumstances. In striking contrast, village leaders' wives and wage-earning women are more daring to negotiate space to assert their agency. Domestic violence tends to increase in situations where men struggle to cope with the indignity and frustration of enforced inactivity, as in environmentalrelated disasters, and the loss of authority and earning capacity.The men also experience a sense of alienation due to these new developments. However, it appears that some men do begin to become more authoritative than women, thinking that they are in power and control. Others find the economic and social responsibility too heavy and turn to alcohol or abandon their responsibilities and their families. Some villagers admit that drinking has become a more serious problem one year after moving to the resettlement sites. Similarly, in Kohadiya, India,Thukral (1996) observed that there was a rise in alcoholism among the displaced population in a resettled community. She also found that the rise in social disturbances accompanying alcoholism, prostitution, gambling and theft has also often been noted in earlier instances of displacement, for example those affected by the Hirakud Dam in Orissa, the Ukai Dam in Gujarat and the Kutku Dam in Bihar (Thukral,1996). For

the Jahai of Kampong Gajah, forest activities are family-centred.Their social economy is based on immediate returns, gift giving and the exchange of resources between households.This has provided some sort of social capital for the community. Indeed, I witnessed my host family sharing their meals with……extended family members and immediate neighbours short of food. It is important to recognize that this practice is becoming rare in Kampong Gajah due to the growing scarcity of food supplies. Similarly, the degraded environment around Sungai Selangor, where the people of Kampong Gerachi and Kampong Peretak previously lived, means an increased work burden for the families to cope with scarce resources.Depleted forest food resources have more serious consequences for poorer households than for richer ones.Children of poorer households experience even higher risks of hunger and malnutrition,thus affecting their well being. Several studies (for example, Khor, 1988, 1994; Chee, 1996) on resettlement children have revealed a high prevalence of underweight and malnourished children.7 For example, Khor's (1994) study on Semai children in the Betau regroupment scheme concluded that adult women and children in resettlement situations were malnourished or undernourished, and were at risk of higher morbidity and acute symptoms of chronic illnesses and other health risks.

Conclusions

There is sufficient theoretical and empirical evidence to support the claim that dam resettlement processes are linked to broader questions of Orang Asli land rights and resource access.State projects for modernizing the Orang Asli continue to neglect the priorities, concerns and needs of women, especially their rights to property.This reinforces and adds to the social and gendered consequences of Scott's (1998) proposition of 'schemes gone

tragically awry'. In the two dam relocation projects examined in this chapter, the resettlement processes have exacerbated gender disparities among the Orang Asli communities of Jahai and Temuan, in particular those relating to women's relative autonomy and land rights.Women lose their autonomy and power,inter alia,through non-recognition of their customary rights over land and resources and land rights or entitlements mediated through formal institutions led by men.Therefore, a gender-based analysis is central to understanding the Orang Asli experience of loss of autonomy over land rights and access to resources.

Acknowledgements

This chapter draws on research findings elaborated in the author's doctoral research at the University of Sussex, UK.The author is grateful to the British Council for financial support to carry out the fieldwork. She also wishes to acknowledge the contributions of Andreas Burghofer, Gesellschaft fuer bedrohte Voelker (Society for Endangered Peoples), two anonymous referees and the …..

Notes

1 This chapter is based partly on an article that appeared in 2006 in a Special Issue entitled 'Gender and environmental governance' of Gender, Technology and Development,with permission of the publishers (Sage). 2 'Regroupment' was the term for resettlement adopted by the Malaysian government after 1960.Resettlement was undertaken as a military strategy during the Emergency of 1948–1960, when the British colonial government was waging war with communist insurgents.A number of Chinese and Orang Asli communities were resettled into 'jungle forts', later abandoned and

replaced by ‘patterned settlements’. ‘Resettlement’is the new name used by the government to imply bringing facilities to the Orang Asli in the jungle without destroying their way of life. Nevertheless, regroupment and resettlement are often used interchangeably. Air Banun is the Malay name for Banun Tributary in Hulu Perak district, Perak state (in the north of the peninsula).The regroupment scheme was called since the Orang Asli communities were living around the bank of the Temenggor Lake along the Banun Tributary,and were moved out when the lake was dammed. 3 In the Ministry of the Interior document, ‘Statement of Policy Regarding the Administration of the Aborigine Peoples of the Federation of Malaya’ (1961), the security of Orang Asli living in and around the jungle was described as a major concern of the Malaysian government. 4 SPLASH consists of Tan Sri Wan Azmi (TSWA, 40 per cent), GAMUDA, a large construction company (30 per cent) and Kumpulan Darul Ehsan Berhad (KDEB), the investment wing of the Selangor State Government (30 percent).This consortium recently changed its name to SPLASH (Syarikat Pengeluar Air Sungai Selangor). 5 The Jahai and Lanoh are Negritos, who are largely nomadic foragers.The Temiar and Semai are Senoi. 6 This was not the first time that the Jahai have been forcibly resettled.The Orang Asli in the Upper Perak areas had been resettled in the 1950s as part of the British colonial government’s military strategy to isolate them from the communist insurgents in the jungles (PRO Document Ref: CO1022/29 Resettlement in Malaya, undated;The Straits Budget,3 December 1953,p7). 7 Evrard and Goudineau (2004) highlight studies that show an increase in child mortality from 133 to 326 deaths (per 1000 live births) in Akha villages in Muang Sing district after movement to lower slopes.

Do Women-Only Approaches to Natural Resource Management Help Women? The Case of Community Forestry in Nepal

Marlène Buchy and Bimala Rai

Introduction

Over the last 25 years or so, common property resource management (CPRM), or community-based resource management (CBRM) strategies have been promoted in many countries by national governments and donors programmes alike as the best way out of environmental degradation and poverty. CPRM is largely based on the principle that communities are best placed to manage the resources directly adjacent to them because they know them and use them, and therefore have an interest in maintaining the resource. In the forestry sector, different models have evolved in different countries, but in most countries the forestry department enters into partnerships with community user groups comprising community members. Legal frameworks do regulate the roles and responsibilities of user groups and the state, and typically, whilst the state provides professional support and controls the application of the rules, local people are responsible for the hands-on management in the hope of sharing the benefits from the resource harvest. Whilst households may gain an in-kind claim to a share of the resources through their membership, the surplus of resources that may be sold on the market provides a source of funds for the community, which can then be used for community development activities (for example, a school or temple building, teachers' salaries or revolving credit).The size of a

community fund depends largely on the quality of the forests and their proximity to markets. One of the biggest recent criticisms of CPRM has been the misused concept of ‘community’, often applied by policy makers to what are assumed to be socially and culturally homogeneous groups. In reality, communities are most usually divided along gender, economic, social and political lines.This gives some groups more power, and therefore more claim,over resources and over how they are managed and for what purpose, thus de facto excluding the weakest voices, typically the poor and women (Guijt and Shah,1998). The history of forests in Nepal over the last 200 years or so is the story of the gradual alienation of local rights to the benefit of a growing state. Successive rulers have tried to make the most of valuable timber in different parts of the country,first through privatization and then through the nationalization of forests and the gradual emergence of the Department of Forests. But throughout much of the country, such as in the mid-hills and the Terai, for example, forests have always been very much used by local people for their subsistence.1 It is only in the latter part of the 20th century, in parallel with the ‘eco-doom’ scenario of the 1970s (Hobley and Malla,1996,p77) and an acknowledgment of extreme degradation of forests (especially in the mid-hills), that local rights have started to reassert themselves, with local councils (panchayats) allocated responsibility for managing local forests. However, panchayats themselves do not necessarily represent communities’ needs and interests, and forests have continued to degrade. Since the 1970s,with a particularly impressive burst of activity during the ‘participatory’ 1990s, Nepal has been a pioneer in developing and promoting community forestry by focusing on establishing local resource management institutions,the forest user groups (FUGs).All community members have the right to become FUG members,

providing they pay a nominal membership fee.This fee, however,excludes the poorest of the poor from membership.Although typically it is the head of the household (and therefore usually a man) who becomes a member (on behalf of the household), women do become members of what are called ‘mixed’ FUGs. FUGs then elect an FUG committee, which is responsible for the running of the FUG and must include at least two women. Community forestry is now operating in all 75 of Nepal’s districts and has received priority support both from the state and donors. Currently, donorsupported projects exist in more than 70 districts and share about 80 per cent of the community forestry budget.Within 25 years, more than 1.5 million households (25 per cent of the total population of the country) have been organized in about 14,000 FUGs, now managing and controlling about 1 million hectares of forest (Kanel, 2004). Across the mid-hills of Nepal, many forests have been regenerated, plantation targets have mostly been achieved, and increased biodiversity in many places under community forestry has been reported.Community forests have not only resulted in increased availability of forest products but have also generated a significant amount of income locally (DOF, 1998; Kandel and Subedi, 2004; Kanel, 2004; Kanel and Niraula, 2004). However, so far, successes in terms of physical achievements are very much confined to mid-hill areas, with few forests (only 12 per cent of total forests) handed over in the Terai (Pokharel and Amatya,2000) In addition to conservation, CPRM strategies are believed to improve access to communal resources, especially for the poor and women whose livelihoods depend on these resources (DOF, 1998; Rai, 2002b). In the late 1990s, social justice, equity, gender balance and good governance came to dominate the community forestry agenda, and are known as ‘second generation issues’ (DOF, 1998; Kanel, 2004). Central to

the belief that community forestry can contribute to social justice are a number of assumptions:that FUGs are all-inclusive,that the FUG committee or samiti, represents all the various interests groups in the community,that all users are equally affected by the rules and the regulations,and that all users will have an equal share of the benefits of the forests.Unfortunately, an increasing number of empirical works demonstrate that these assumptions do not hold. Most FUGs are exclusive in terms of participation and access to the incentives (Hunt et al, 1995; Chhetri et al, 1996; Graner, 1997). Moreover, the three specific axes of exclusion – caste,class and gender relations – in the community result in consistently excluding women and the poor (Agarwal, 2000; Agrawal, 2001; Lama and Buchy, 2002; Rai, forthcoming).This is especially relevant for Nepal, a Hindu kingdom in which caste hierarchies and rules very much dictate people's positions and options in life. Increasing evidence from the field and the concerns of donors on equity and sustainability issues have led policy makers to target women and enhance their visibility.To enhance the effective participation of women and to ensure their direct access and control over forestry resources,the Department of Forests and development aid-funded programmes have been promoting the formation of women-only FUGs.The assumptions are that women-only committees will be able to ensure that women's voices are heard,that their specific needs will be taken into account in the management of resources,that benefits will directly reach women in need,and that these men-free forums will encourage women to become involved in public affairs, leading to their empowerment. This approach, embedded within the women, environment and development (WED) paradigm (see van den Hombergh,1993), we argue, is problematic because it targets women as a homogeneous group, and fails to challenge the structural constraints

affecting women and the poor. It completely bypasses gender issues,still a common mistake in forest policy. This chapter is based on empirical data from five women-only FUGs in the mid-west region of the Rapti zone.2 It is complemented by secondary data on women-only FUGs and mixed FUGs throughout the country.We acknowledge that substantial variations may exist even between women-only FUGs, and the data presented here do not statistically represent the whole scenario.However,we aim to assess whether the goal of promoting women-only FUGs to address the gender inequity observed in mixed groups is met in reality. The chapter questions whether the instrumental approach of promoting women-only FUGs is a wise move to address issues of gender and social inequity in community forestry.We hope to see whether in spaces in which they are in charge,women are able to exercise agency and discard the traditional hierarchies, or whether indeed traditional power relations, materialized through caste hierarchies,are maintained…..In what follows, we first discuss the socio-economic and cultural context of Nepalese society in which both mixed and women-only FUGs operate. Next we look at some empirical and secondary data of the women-only FUGs under study. This leads us to a discussion in which we focus on the value of women-only space as a strategy to improve women's participation,and in which we analyse the structural and ideological underpinning of community forestry as a policy and as a practice.

The social and research context: Community and forestry in Rapti

Agrarian societies in Nepal are internally differentiated by resource endowment (class),by caste and ethnicity,and by gender.Hinduism has traditionally been the basis of state politics and has governed the social structure and inter-caste/ethnic relations in societies. High-caste groups

(such as Brahmin Chhetri) have traditionally dominated the civil and military machine of the state and enjoyed the greater share of economic resources and political power.By contrast,the majority of lower-caste groups (so-called untouchables,or dalits) are the poorest and most socially disadvantaged. For instance, poverty incidence among dalits is 46 per cent, compared to the national average of 31 per cent (Acharya et al, 2004).The same disparities are found in access to education, health and political structures, and to income-generating opportunities.The concept of untouchability can also be understood as lowering the social dignity and self-confidence of dalits. In Rapti, the area of the study, multiple ethnic groups live together in each district. Among them, Magars and Matwali Chhetri are the predominant groups, except in Dang, where Brahmin Chhetri form the majority. This is followed by the artisans (such as kami, sharki, damai and gaine, so-called lower and impure castes):Thakuri Chhetri, Gurung and Newars. Households tend to cluster in groups that are ethnically relatively homogeneous (or composed of at most two or three ethnic groups).This is also reflected in the ethnic composition of FUGs. Each FUG is composed of two or three ethnic groups, except in the lowland belt of Dang where settlement and FUGs are more heterogeneous.All FUGs in this study were mixed in terms of caste and ethnicity, and were relatively homogeneous in terms of religion,with Hindus predominating. Nepal witnessed dramatic progress in cutting poverty from 42 per cent in 1996 to 31 per cent in 2004. Despite this progress, profound inequity remains.3 The composition of poverty in Nepal has two important characteristics:first,that poverty continues to be a rural phenomenon,and second,that substantial disparities exist across ecological zones, development regions, caste, ethnicity and gender. About 95 per cent of Nepalese live in rural areas.The

village economy is critically dependent on a local agricultural and natural resource base. Subsistence agriculture is the main occupation for the rural population.4The distribution of land ownership is highly skewed.The bottom 47 per cent of agricultural house…..holds operate on less than 15 per cent of total agricultural land, while less than 3 per cent occupy more than 17 per cent of the total land area.Nearly 50 per cent of agricultural households operate on less than 0.5ha of land and only 4.6 per cent of households are food sufficient (CBS, 2003). Land ownership also determines access to other resources,benefits and power including access to public goods and services, creating highly unequal power relations between classes, between castes and between genders.Although villagers in Rapti supplement incomes from nonfarm engagements mainly from salary, wages and business, access to non-farm engagement and the income derived vary significantly between different economic and social groups. In such a context, common natural resources play an important role in sustaining livelihoods. Common forests are vital sources of fuelwood, fodder, leaf litter, grazing land, fruits and fibres, building materials, medicines and herbs. Land-poor households also generate small incomes by selling forest products such as fuelwood, leaf plates, mats and baskets.These forest products provide diversity to the rural economy and security in times of cash and food shortage. Although all rural households use the forests to supplement their livelihoods,their degree of dependency differs. For the poor and the dalits, who are often landless, forests are critical to their survival whilst landed castes who have access to alternative private sources are less dependent.Women and children, especially girls, are the main users of many forest products,and are responsible for collecting fuel and fodder and many other products used for home consumption.These highly timeconsuming tasks are unavoidable

because substitutes are unavailable. Thus changes in forest resource availability can have a direct impact on the livelihood and work patterns of women and children. In contrast, it is generally men who control decisions about the management of the resources, whether private or common. Academic discussion on women and their role in natural resource management has been slow to reflect the complex realities of the field. The WED literature depicts ‘women’as the main users and holders of specific environmental knowledge,as prime victims of environmental degradation and increased poverty, but also as prime managers of the resources who have been invisible to and excluded by policy makers and projects.This approach is problematic mainly because it erases the diversity between women that prevails everywhere and in specific ways in Nepal. ‘Women’ as a category are divided by the caste and economic class of the households they come from.Although all women provide a significant amount of labour for the rural production system, most lack control over production assets.The disparity is due to the historical gender roles and inequality, mainly in the ownership and control of family income by male household members, the absence of property rights for women, limited education, mobility and employment opportunity, and unpaid domestic work in subsistence farming.Women from poor dalit households suffer from triple oppression related to economic, caste and gender relations. Ethnicity does add one more dimension of discrimination: people amalgamated under ‘ethnic’ groups are usually (but not always) Buddhist, have historically been dispossessed from their land by theHindu castes, and often live in remote places, far from economic opportunities. Although women from these groups tend to enjoy more freedom within their own context,they continue to experience exclusion. The WED approach that focuses on women being excluded and

therefore needing to be included, has been at the heart of community forestry in Nepal, which is based on efficiency and not social justice (Tinker, 1993).This, Jackson (1999) has argued, is problematic because (amongst other things) it focuses on involving women on a par with men without understanding how gender relations between men and women affect the quality of their involvement.The focus on exclusion hides the fact that women are selectively excluded: women are involved in work (as users and managers) but they are often excluded from decision making and equal economic opportunities. Many women are vulnerable because the power relations are skewed against them, not because of exclusion per se. In the same way that women have been essentialized, power is often portrayed in a one-dimensional way: either one has power or one does not.Thankfully there is now a wider recognition that power is multifaceted: there is power 'over' (the power one person or group has over another),the power 'from within'(each of us has some amount of power within us), the power 'with' (the possibility to achieve collectively what cannot be achieved alone) and the power 'to' (which enables action) (Townsend et al,1999).Gaventa (2006) has recently conceptualized three forms of power: visible (the law, the institutions), hidden (not all power is visible) and invisible (the internalized norms or stereotypes that prevent individuals from acting), which all affect simultaneously what can be done, alone or collectively. This distinction is useful when looking at FUGs as a participatory space where different forms of power are at play,affecting who participates and on what terms. Indeed Agrawal (2001) has demonstrated how participatory exclusion operates in the Nepali context where despite a discourse of involvement and participation, women and the poor have remained excluded. Gender differences in access to and control over resources are an important aspect of

the rural production system throughout the country,but so is the position of the women within the family. Despite the critique of WED offered by the gender, environment and development (GED) (Leach et al,1995),which highlights the need to look at relations between the genders and consider closely property rights, the gendered nature of institutions, political economy and ecology, most programmes, such as the community forestry programme, still work within a WED framework, as is pointed out in the discussion below. The arguments and the data presented here are based on both primary and secondary sources. Secondary data was obtained from the national database on community forestry maintained by the Department of Forests (DOF) at the central level and during a three-week visit and discussion with 16 FUGs, including 5 women-only groups from Rapti zone in Mid-Western Nepal using participatory methods. Information on collective action and costs and benefits of participation in user groups and benefit distribution are based on in-depth interviews and discussions with men and women separately. Similarly, information about the quality of lifethe state of forests under the groups, the control and flow of forest products and other benefits derived from user groups were cross-checked by observations in physical settlements of each group and the community forest used by that group. Secondary information about user groups,especially statistics and lessons learned from mixed user groups, is drawn from an analysis of a national database maintained by the DOF and from a review of relevant literature.

Women-only forest user groups

Of a total of about 14,000 FUGs, less than 5 per cent are women-only FUGs, spread across 61 of Nepal's 75 districts,with 82 per cent in the hills and the rest in the Terai (CFD,2004).It is not clear where the idea of women-only

groups originated, and though still small, their number has dramatically increased since the late 1990s.Whether this trend will continue is difficult to say, as currently formation of FUGs has slowed due to the political and security instability in the country. The push for women-only FUGs is the result of converging interests rather than of a specific policy.First,there has been recognition by NGOs and donors of the increased need to focus community activities on women and the poor.The Agriculture Perspective Plan (1995) together with the Forestry Master Plan fed into the Ninth Five Year National Development Plan (1997–2002), in which women are recognized as primary users. The Joint Technical Review of Community Forestry (2001) also emphasizes the role of women and the need to increase their involvement. Even the second edition of the Community Forestry Guidelines (2003) includes specific mention as to how women and the poor may be involved in the formation of FUGs.The Tenth Five Year Plan (2002–2006) for the forestry sector also provides directives for the compulsory participation and inclusion of the poor, women and other disadvantaged sections of community forest management through their direct engagement in FUGs. Second, a large United Nations Development Programme (UNDP) initiative, working to sensitize institutions at all levels of administration across all sectors of governance, has increased pressure to apply a gender mainstreaming policy in all sectors in Nepal. The impact of this approach is yet to be measured but it has definitively put gender issues on the agenda. Gender focal points in ministries including His Majesty's Ministry for Forests and Soil Conservation have been appointed, and currently a Gender Working Group made up of ministry and department staff along with donor representatives is working towards the development of a gender strategy for the natural resource sector. At the field level, some NGOs have also

dedicated resources specifically targeting women, such as CARE Nepal through its Forest Afforestation Partnership Project (FPP) started in 1996.To date,in the project area (Rapti zone alone), 90 FUGs offer women a forum for experimenting with governance and forest management. Apparently women's motivation for forming and joining women-only FUGs is that 'women can manage natural resources as men do …[and that] … unity in a women's FUG opens up their opportunities to participate in training, workshops and cross visits, which enhances their capability' (CARE, 2003,p13,emphasis ours).At first sight this initiative seems to have very positive results for women: 50 community reading centres have been opened training 1000 women; 49 women are trained as local resources persons able to prepare operational plans and facilitate awareness workshops; about 200 women from the project districts hold 'key executive positions in local government'(CARE,2003). However, in such statements, women are essentialized as one category and the differences amongst them are being blurred (Krishna,2001).Although the 'myth of community' (Guijt and Shah, 1998) was exposed in the late 1990s, on the ground women are still seen as one category and many practitioners fail to look critically at how women become involved,how they benefit or how they are transformed. Moreover, such approaches are more concerned with involving women than with the terms of their involvement (Jackson,1999),as is discussed below.

Looking at women-only FUGs through the equity lens

The critical literature on community forestry has ascertained that gender and social differences matter mainly in three areas of forest management: governance (in particular, the mechanisms by and level of transparency through which decisions are made), management choices (i.e. decisions

regarding the use and future use of the resources which satisfy some needs and priorities over others) and the distribution and use of benefits (which have direct livelihood implications for the members. Clearly if, for example, community funds are used for Hindu temple building, rather than providing cheap credit for landless non-Hindu women,there will be a different overall economic impact).To these parameters we also add the quality of the resource,because this determines to a large extent what is possible, what inputs are necessary and what benefits can be expected in the medium and long terms. The quality of forests One incentive to promote women-only FUGs in community forestry is the underlying assumption that women-only space provides women with direct access to and control over common forest products. But as we look at them, the quality of forest becomes the first contentious issue as there is blatant gender discrimination.The 'quality'of forests is to a certain extent relative,depending on who looks at the forests. But here we look at quality from a comparative perspective: do FUGs have more or less access to equal areas of forests per capita,and within the category 'degraded' forests (which are the forests allocated for community forestry) we make a difference between a natural degraded forest, which requires protection to enhance natural regeneration, and barren land, which requires intensive labour input for re-establishing a vegetal cover…..

Table 7.1 Quality of forests allocated to women-only FUGs (in five districts of Rapti zone) District Quality of forests Dang 18 women-only FUGs;9 own less than 5ha of forest.15 out of 18 own degraded plantation and grassland (VD) Pyuthan 19 women-only FUGs;17 own highly degraded forest land.Remaining two are new plantations Rukum 16 women-only FUGs;6 own good quality forest and 10 highly degraded forest.Between them there

is a combination of plantation (5),shrubby woodland (7) or both (4) (VD) Rolpa 37 women-only FUGS;13 FUGs own new plantation and shrub land;24 own forests of which 12 are highly degraded (VD) Salyan 1 women-only FUG but degraded forest (VD)

Note:DOF classifies the quality of community forest as: VG = very good,i.e.dense forest;G = good,i.e. reasonably dense forest;D = degraded,i.e.some patches; VD = very degraded,i.e.thin patches. Source:CFD (2004

First, the statistics show that on average per household, women-only FUG members have access to only half the forest area that households in mixed FUGs have access to. For example, in the Rapti area, mixed FUG households have access to 0.84ha per household, as against 0.42ha for women-only FUGs.At the national level,the figures are 0.73ha for mixed FUGs and 0.34ha for women-only FUGs (CFD,2004). Second, evidence suggests that women-only FUGs are allocated forests in much worse condition than the forests allocated to mixed FUGs. Establishing a plantation or managing a newly established one requires more labour than protecting natural forests.As it takes time for the resource to grow, the benefits one can get from these are much smaller than from established forests. National data reveal that roughly 50 per cent of forests handed over to women are of poor quality compared to 25 per cent for mixed FUGs (CFD, 2004).A close look at the quality of forests handed over to women-only FUGs in our study area also confirms the trend (see Table 7.1). The case of the Shrijansil women-only FUG of Bijuwar, Pyuthan district, illustrates clearly how gender relations affect the allocation of resources.The FUG was formed in 1999 with the direct intervention of the District Forest Office (DFO). Before its

formation, all households in the community were members of the Chhetrapal community forest, which had about 60ha of forest land (both plantation and natural pine forest). In 1999, field staff from the DOF negotiated with the mixed group the formation of a women-only group. Since all the common forest land in the community had already been handed over, the foresters discussed the possibility of splitting the mixed user group into men- and women-only user groups. Finally, a piece of newly planted area of 11ha was legally handed over to the new Shrijansil women-only FUG, while the men-only Chhetrapal FUG kept the remaining 49ha of natural pine forests….In 1995,the Pahiro women-only FUG was given the use of 20ha of landslideprone land on which the DOF had unsuccessfully tried to establish a plantation, and which the men of the Panakhola FUG (a mixed user group in the same village) had specifically refused to include within their community forest boundaries.The men's argument was that protecting this area 'was like pouring water on sand'. But mobilized by the Women Development Office, women worked hard to establish a plantation that has still to produce anything, and which most probably will give little return in the long term. Being in a landslide-prone area will later restrict what kind of forest management or activities are allowed. These two cases clearly illustrate that women users have been allocated poor quality land that requires significant amounts of labour without any significant return,at least in the short run. Exclusive and non-transparent governance The phenomenon of elite capture in mixed FUGs has been recorded in many places: high-caste villagers constitute the bulk of FUG members, but also dominate the FUG samitis to the partial exclusion of low-caste people and women (Rai,forthcoming).Though a recent regulation has imposed a minimum number of women in the samiti, the key decision-making positions in the

samiti are in the hands of land-rich, food-secure and relatively better-educated high-caste men. Though each user group has token representation of women and lower-caste groups, their participation in the samiti is merely physical (Hobley, 1996; Moffat, 1998;Lama and Buchy,2002;CARE,2003). Therefore one assumption (or perhaps expectation) related to women-only groups is that women-only space reduces the weight of patriarchal power, and thus enables women to participate more effectively in public affairs.Women-only spaces should equip women with direct access to information,exposure and skills through the user groups.Compared to women in mixed groups,those in womenonly FUGs have been found to be more active and effective as participants. However,women as a social group are by no means homogeneous and class,caste and ethnicity cut across women as well. Even in the women-only FUGs, not all women participate effectively. Our data on the composition of women-only FUGs show that in mixed-caste groups,it is mainly women from land-rich,high-caste households who participate and who capture most of the decision-making seats in the samiti to the exclusion of the majority of women from the lower-caste group, who also often belong to the economically poorest category. In the Pahiro women-only FUG, for example, no women from the lower-caste groups (who also happen to be the ones with the lowest food security) are part of the samiti, although this group represents the largest number of members in the FUG.Ten of the 11 seats in the samiti are occupied by high-caste women. Similarly in the Shrijansil women-only FUG, a wealth ranking exercise carried out by the FUG members shows that all the samiti members belong to the food-sufficient category, although the majority of forest users come from food-insecure households…..The process of FUG formation is important in community forestry.The operational guidelines for community

forestry (HMG/N, 1992) provide detailed steps to follow during the formation of user groups. If the steps are followed properly,there should be sufficient opportunity for individual users to be aware of their roles and rights in the FUG. However, the FUG formation process among the women-only user groups in Rapti indicates large discrepancies between what is envisaged in the guidelines and what happened in practice. In most cases, the field-based staff (mostly rangers) are given quotas to form FUGs.These are set either by NGOs such as CARE Nepal,or by the DFO.As a consequence,there is little time available to make women aware of community forest policy and relevant rules,rights and responsibilities provided by the community forest legislation,and not surprisingly little effort is expended doing so.Thus, most women members, even in some cases the samiti members themselves in relatively larger women-only FUGs, are unaware of their legal rights and responsibilities as FUG members.A discussion with five samiti members of the Dharapani women-only FUG in Rolpa district (see Box 7.1) provides evidence that even samiti members may have very limited knowledge and understanding of the situation, that the chairwoman is likely to be the one with the knowledge, and that the DOF has done little to share information or increase women's capacity. In this case,none of the five samiti members knew the exact area of the forest they were managing.While they considered the area to be 'small', the ranger later indicated that the FUG manages 82ha of natural forest, making it the largest

DoWomen-Only Approaches to Natural Resource Management Help Women?

Level of awareness of rights and responsibilities in FUGs This discussion took place between one of the researchers and five samiti members of the

Dharapani women-only user group in Liwang Rolpa: Researcher:How much forest land do you own? Women:Small. Researcher:How many members are there in the user group? Women:All. Researcher:When was the user group formed and how was it formed? Women:About five years ago [in the official record,the user group was formed during 2050 BS i.e.ten years ago]. The ranger brought a letter from up (mathi).He sent a message that we all women in the village need to protect this forest.He asked us to form a samiti and we started protecting. Researcher:How much money do you have in the FUG fund,and how do you plan to use it? Women:We do not know.Only the chairperson and the ranger know.I think that we have supported the salary of one of the government village people as a teacher,but we do not know how much is given there…..community forest owned by a women-only FUG in Rolpa.This lack of knowledge weakens FUG members when they ask questions about their share of benefits,for example,or when they need to make decisions about different management alternatives. The way women describe the process of group formation and the way they perceive their roles and rights in the group management process, suggest that women in fact have little choice in the matter, and also that they may in places be exploited by the DOF. Clearly, women-only FUGs are formed without women always being made fully aware of their legal rights and responsibilities, although women seem more often to know their responsibilities than their rights. In this research, similar situations were noted in other women-only FUGs. It seems that the motive to involve women is to call on their labour to carry out protection work that the government is unable to do.In such situations,it is difficult to expect that the involvement and participation of women in women-only FUGs bring any significant improvement in gender relations by empowering women. Forest

management choices Forest management decisions made by FUGs are recorded in an operational plan that has to be approved by the DOFs, and which is supposed to represent a consensus between the needs of different constituencies in the FUGs.In practice, the elite-dominated samiti (supported by the conservation-oriented DOF) often makes decisions favouring its own interests or ignoring the specific conditions of women and the poor.Studies conducted in India and Nepal provide evidence that samiti dominated by non-poor, high-caste men tend to favour timber growing by completely closing access to the resource for the poor and the women, who then need to walk further afield to find firewood or fodder (Subedi et al, 1993; Agarwal, 1997). FUGs often set prices for forest products without considering that women and the poor may have in the past accessed these products on a daily basis free of cost (Hobley,1996;Graner,1997;Leach et al,1999). Like mixed user groups, women-only user groups are also more conservation-oriented, in addition to focusing on satisfying their livelihood needs.This conservation focus has its roots in the history of community forestry, which started essentially as a conservation programme to preserve soils and the environment.Whilst foresters are in many places reluctant to allow the exploitation of now mature plantations,many FUGs themselves want to keep the trees and allow mostly subsistence use.This is a good example of hidden power, where people have internalized the dominant conservation ideology of the state.Women groups that we visited have adopted an informal patrolling system in which two women users in rotation patrol the forest during daytime hours.The groups we visited have rationed the use of fuelwood and fodder from the community forest, have imposed prices for the products obtained from community forests, and have set specific periods of times for the collection of the products. None of these rules or actions

seems to take into account the needs of specific disadvantaged groups. Such rationed use of products has resulted in increased scarcity for all, but thepoor and women-headed households who own little or no private sources with which to supplement their requirement for the products pay a higher cost than most.There is no evidence that in Rapti, women-only groups have tackled equity issues in their management approach.

The share of benefits

Decisions related to the distribution of forest products tend to be based on the equality principle, not equity.Within FUGs, members are more comfortable talking about sharing equally.They consider it to be fair that all FUG members can access the forest for firewood for the same number of days per week, for example.Yet this equality often masks the fact that households with more hands can collect bigger quantities during the same time.Allowing the same access to all also overlooks the fact that some landed households would possibly need less access to the forest, because their land already provides for most of their needs. There is no targeting for addressing the needs of the poor and enhancing their livelihoods. In places where samiti members understand the idea of equity and even agree with it, they find it difficult to act according to the idea of equity. It is possible that samiti members collude with self-interest. But it is also possible that there is a fear that equitable distribution of products based on needs (which would mean less access to the common resource for wealthier and more powerful people) would only lead to conflict, which FUGs do not have the resources

and capability to manage (Rai et al,2003). Like most of the mixed groups, women-only groups also lack an equity perspective in sharing benefits. Here also, class and caste relations determine the share of benefits that one can claim from community forests,and exclusion of the poor and lower-caste women continues.As a result, the issues raised for mixed FUGs,namely the poorest households comparatively losing out and the wealthiest gaining more (Bhattarai and Ohja, 2001), are replicated in women-only FUGs. Women who were previously highly dependent have lost access to free resources, even though the resource base may be increasing.According to one woman from Dharapani:

The forest condition has improved.We are happy with it.But the scarcity of fodder and khar(thatching material) has also increased.Now we collect it only when the forest is open.We also need to pay Rs30 ($0.74) for one bhari of fodder and Rs35 ($0.86) for one bhari of khar.The good thing is that we can collect dry and broken branches to use as firewood once a week free of cost.There is no fear of forest guards.

Within the women-only user groups, some economically better-off, high-caste women in the samiti are well aware of the need for equitable distribution of forest products. While they admit that poor women are more dependent on communal resources, and thus need special consideration, most are reluctant to incorporate this in operational plans and product distribution rules. For example, during a group discussion in the Shrijansil women's FUG in Pyuthan, two poor women expressed interest in raising goats as one of the FUG's income generation activities.However,in order to do so,the landless women requested an increased share of fodder from the community forests.After some argument, the samiti rejected their request.In

their view,the allocation of products based on equal amounts for each member avoids any possible conflicts within the FUG.A more equitable distribution of resources, for example giving a bigger share of fodder to poor households,might invite conflict among users and thus is largely avoided. Poor women from the Pahiro women-only FUG also share a similar experience of curtailed access to forest products and the lack of an equity perspective even among the women. According to Pabitra Shah, a member of the Rukum women-only FUG:

Previously,the forest around the village was open to all,and we used to collect fuelwood and fodder as and when required.All forests have now been converted into community forest.Community forest opens only once a year for four days for people to collect fodder,fuelwood and leaf litter. Those households that have a husband at home and more family members can bring more products within this limited time.Women like me who do not have a husband at home to assist with collection of the product lose out,as all need to pay an equal price,however much can be collected within the given time. Last year also I could only bring 20 bhari of fuelwood while others brought up to 40 bhari.

This statement illustrates that in terms of access to products from community forests, women-only groups, like mixed user groups, are prone to inequity and injustice.The inequity between women affects poor women-headed households the most.In Dharapani,for example,the women-only FUG consists of 92 households, of which two-thirds can be considered women-headed households due to the long-term absence of their husbands,mostly looking for wage labour in Indian cities.Although women from women-only FUGs can also become members of mixed FUGs, as the household is the

unit for membership, the participation of women in women-only FUGs tends to restrict their participation in mixed FUGs, as there are clear (albeit informal) norms set locally that women who are part of women-only FUGs are not allowed to participate in mixed FUGs.This is so in the Rukum,Rolpa and Pyuthan women-only FUGs.This means that women-headed households, which are often also the poorest, lose out, as they cannot access the mixed FUG resource through a man, but are limited to the resources available in poorer forests.

The above also illustrates that even amongst women-only groups, members may not necessarily see or accept that better endowment should limit the claim of individuals to communal resources.If wealthier members,who are less dependent on common resources, used less of those resources, there would be more resources available for the poorer,more dependent members.More resources and more institutional support may help poorer members to improve their economic situation,and in turn perhaps decrease their dependence on communal resources. What 'outsiders' seem to forget is that 'women' is not only a created category for the purpose of an instrumental policy but also that these women come to community management with their own socialization:why should women help each other on the grounds of their gender, when their caste or social status determines the expectation that they reproduce and protect differences? Krishna (2001, p167) argues that essentializing women 'obscures the embedded ties that link a woman to her family and her kin'. One side of this argument is that women are expected to look after the interests of their family and kin.This is an issue that we have often come across in Nepal (although not necessarily in Rapti): women are often 'allowed' to be

involved on the understanding that the family will benefit. Although this study does not explore this issue, questions include: how much is a woman's agency in a public sphere constrained by her degree of agency within her own household? How can women who are weak in their households challenge the accepted social order in public? In other words, how can women alone overcome hidden and invisible power?

The use of community funds

In terms of use of funds, as we illustrated earlier, most women-only FUGs own either degraded or newly planted forest land that offers few opportunities to raise income from selling the products.However,each FUG sets an annual compulsory membership fee and also raises small amounts from firewood and fodder sale. Four out of five FUGs were found to use FUG funds to cover all or part of the salary of the government schoolteacher. While this shows that women are prepared to invest in education, this is also an example of the wider community benefiting from women's labour. Two of the five women-only FUGs (Pahiro and Shrijansil) also invested FUG funds in providing loans to members.However,the interest charged was found to be exceptionally high at 36 per cent per annum, compared to the 18 per cent per annum charged by formal banking institutions.The FUGs justify this by claiming that the high interest rate:

encourages users to pay back the loan as soon as possible … it helps to increase the amount of fund so that it can be invested elsewhere. (Chairperson, Shrijansil women-only FUG, personal communication)

Poor women face specific constraints in their ability to benefit from collateral loans from the FUG funds.Because of the immediate need for

consumption,poor women may not be able to invest the loans that they obtain in productive activities. Evidence to support this finding came from Rukum, Salyan and Pyuthan, where poor women took loans but spent the money to meet immediate consumption needs leading to a more vulnerable indebted situation in the long run.Thepressure to meet immediate needs (mainly for food and medical treatment) is sometimes so great among poor women that they are not able to utilize credit obtained from user groups for productive investment. One woman in the Pahiro women-only FUG told us that:

I borrowed Rs1500 ($37) from the women-only user group to buy a goat. But I had to spend it on buying food grains,as there was nothing to feed children.I paid the amount after three years.The interest rate made the loan amount more than double.When the user group frequently asked me to pay the loan so that others can borrow it,I had to sell my only buffalo to repay the loan amount.

The lack of productive investment makes it almost impossible for repayment of the loan. Here also, class and caste relations determine the share of the benefits one can claim from community forests.

What is the value of women-only spaces?

As Pandey (1999) argues, empowerment is a process of building capacities and confidence for taking decisions about one's own life at the individual and collective levels,and gaining control over productive resources. One of the arguments for creating space for women is that away from the intimidating glance of men, women might slowly be able to build up their confidence,their leadership skills and more generally their capacity to

engage in public affairs. Creating women-only spaces would help to develop a critical mass (Agarwal, 1997) and allow women to ascertain their power to act, mobilizing the power from within. Observation and discussion indicate that women-only FUGs in Rapti lack information and exposure to pre- and post-formation services available for FUGs from government and non-government service providers, and thus are lagging behind in capacities and confidence building for resource management and utilization compared to the men (and women) of mixed user groups. Women are sidelined at the local level within their communities by having access only to lower quality resources, but also at the more strategic level, by not being able to engage more in the national debate, as the following discussion demonstrates. Ironically, therefore, by getting involved, women are losing out and pay a high cost for their involvement (Jackson,1999). Women's low representation and participation in users' federations also illustrates that women-only FUGs have little to contribute to confidence and leadership skill building specific to women.The Federation of Community Forest Users, Nepal (FECOFUN) is a national federation of forest users across Nepal, dedicated to promoting and protecting users' rights by linking FUGs throughout the country and lobbying for FUGs in policy matters.Of the 16 women members on the national executive committee of FECOFUN, only one comes from awomen-only FUG.Women-only FUGs comprise only 5 per cent of the total number of FUGs in the country.However,one might have expected that womenonly forums should have proportionally produced more women in leadership or decision-making positions.This has not proved to be the case.According to the secretary of FECOFUN:

In the last national assembly,when women from the women-only FUG could not compete with women from mixed groups who were more outspoken,we had to nominate women from women-only FUGs for executive committee.Women from mixed groups may have found it difficult in the first few years to participate effectively in the presence of men,but later they become used to it.Women from women-only groups lack exposure and linkages.They also lack the experience of speaking in front of men compared to women from mixed groups,and thus can not compete with women from mixed user groups in an election.

Networking among FUGs (including at the Federation and local-level networks) is found to have important positive impacts among the FUGs: it increases users' awareness and understanding about roles,rights and opportunities (Kafle,2001). It also opens up multi-stakeholder forums for sharing opportunities and resources, leading to capacity building of groups and members, and synergistic efforts for advocacy and lobbying for collective benefits (Rai,2002a). Yet because of their restricted mobility, lack of sufficient time to get involved in community affairs and their limited exposure, most women-only FUGs are unaware of the need for and the usefulness of networking. Only a few womenonly user groups are members of the Federation, and even among members, involvement in the networks and Federation is limited mostly to those making regular payment of membership fees.As a result, women-only user groups lag behind mixed user groups in getting access to information and opportunities,and thus tend to be left out of the process of mutual learning and capacity building. Women-only FUGs present two problems for women,and especially for poor women. First, they are what Cornwall (2004, p78) has described as spaces

for ‘regularized relations’ that are set up for instrumental purposes (‘let the community take charge of what the State may not be capable of undertaking’), and for which the rules and agenda are set by outsiders rather than members of the group. Second, they are spaces ‘made available by the powerful’ (Cornwall, 2004, p78).Women-only FUGs exist in most cases only because outsiders (donors or the FOD) have created them with the agreement of mixed FUGs, not because women or poor women wanted them. Nothing in the women-only FUGs was specifically set up to address gender or social equity issues;they are just an exclusive group assigned to manage a portion of (degraded) resource following the same rules and regulations as the mixed FUGs,but with more constraints.

Why isn’t community forestry a gender transformative policy?

An individual’s ability to participate,or not to participate,in forest management is shaped by incentives that emerge from the physical,technical,economic and institutional circumstances in which they are embedded (Jeffery and Vira, 2001).The social, familial and personal subordination of women within the households further determines their ability to engage in community forestry. Similarly, an individual’s ability to claim a share of the benefits depends on her initial resource endowments, her bargaining power in the group and her perception of power relations (Leach et al, 1999; Rai, forthcoming).The question then is whether community forestry as a policy and as a process can critically address these constraints at community level, and whether it can do so specifically for women and for the poor?

What does the policy say?

The current forest policy (including the Revised Master Plan 1990, forest policy and directives) clearly mentions women as primary users of communal forests and stresses the need to facilitate their effective participation in decision making. However, because these plans and policy documents do not provide a clear programme and policy directives to address the immediate and strategic gender needs and priorities, the policy recommendations are not internalized in practice. The plan does not make explicit that existing unequal gender roles and relations that need to be transformed in order to enable more sustainable and equitable gender development (Bhatia, 1995; Rai, 2002b).The policy suffers because it does not distinguish between gender issues and women issues,terms it uses interchangeably (Cornwall, 2003).This refers back to what we said earlier about the instrumental approach,which tries to make women more visible in order to reach targets rather than consider and challenge the barriers inherent to gender relations.But also it is very clear from our own experience in the field that practitioners and policy makers still have a limited conceptual understanding of gender as constructed and mostly defined by the relationships between men and women. For many people,gender still means women's issues. The community forestry policy documents lack proper assessment and analysis of the gender-specific constraints and opportunities that entangle both men and women.The lack of such analysis undermines the value of policy statements and weakens mechanisms to implement changes in practice. For example, although the master plan provides directives to promote women's active decision making at all levels,the rules and procedures of the DOF do not have any specific mechanisms to achieve

women's involvement.This is due to practical procedures and mechanisms, organizational incentives and the absence of women staff, but also to a deep inability to recognize gender as a form of power relations, itself linked to a lack of understanding, overlapping with the fact that foresters and policy makers are themselves entangled in their own gendered behaviour.The Community Forestry Guidelines (2002) can be considered a practical instrument for the implementation of the policy.They focus on the process of FUG formation, yet do not include any analysis of the specific constraints faced by women and the poor during FUG formation. 'Gender' or 'equity' as concepts are not mentioned, and 'women' and 'the poor' are mentioned only as categories of users with different needs.

What do implementers do?

Unfortunately, the DOF, which is in charge of the management of community forests, has traditionally been ill-equipped to deal with social and gender equity issues (Malla, 2001). Government departments in general are largely dominated by staff from higher castes and women staff in His Majesty's Ministry of Forests and Soil Conservation (MoFSC),are conspicuously absent,especially at the field level.The DOF overall is ill-equipped with staff possessing appropriate skills and incentives to go out of their way to mobilize communities for social change.Most foresters have limited awareness and interest in these issues. Gender and social discrimination are ingrained in Nepali society, and anybody who addresses these issues in their work also needs to address them in their personal lives. From our discussions in the field with many government officials, it is clear that gender issues equal women's issues, and that women should be confined to the domestic sphere (despite their ubiquitous presence in the landscape).

Data from the field also show that few efforts are made during FUG formation to reach poor and disadvantaged groups,with the result that the elite dominate FUG affairs. Foresters are more interested in forests and their protection than in facilitating sustainable community-based use and management of forests (Malla, 2001). Although community forestry is essentially about empowering communities, in practice this does not happen. Few rangers believe that communities are capable of taking a leading role in their own development, and few are committed to the creation of self-reliant groups.Although the policy clearly states that FUGs can manage their own affairs and that the district forest officer need only approve the operation plan, in practice the DFO informally controls every decision made by the FUGs,from the harvesting and sale of every log to the use of FUG funds.This makes forest management costly and bureaucratic, and community empowerment a farce. Clearly the role of foresters needs to change from one of policing to one of facilitating.During formation of a FUG,when the FUG is preparing its rules and regulations, foresters can support communities in tackling embedded gender and social inequity in a straightforward way.Though users may not necessarily be against introducing equity measures in the FUG constitution, they fear that the social cohesion of the group may not be able to survive internal conflicts. Concrete support from the policy makers and the implementers is needed to help communities to constructively address conflicts.

Conclusions

It seems that women-only FUGs, as in the case of mixed FUGs, are so far giving voice to economically better-off and high-caste women who may have little interest in benefiting the poor and lower-caste women. Such

institutions ‘can serve to reproduce existing relations of inequality between “women” and “men” and strengthen compacts between particular kinds of women and their men folk, rather than build the basis for more equitable gender relations’ (Cornwall 2003, p1329).Our data show that most shortcomings recorded in mixed FUGs in terms of gender and social inequity are reproduced in women-only FUGs.This, we argue, will continue as long as community forestry addresses solely the practical needs of environmental protection rather than tackling head on the strategic need for social change. The objective of promoting women’s effective participation in CPRM should not be confined to their participation in the management of resources (which they are doing anyway), but should ensure increased access to and control of the resource in parallel with concrete measures to increase their capability. Unless efforts are made to address class-, caste- and gender-based exclusion at community level through specific policies but also through explicit directives for implementation, the formation of women-only space in community forestry will be counterproductive,isolating women and further marginalizing them. In addition to creating women-only spaces, it is also important to ensure that gender equity is structured into all FUGs. Sarin (1999) suggests that gender equity can be structured in FUGs by making women visible both in a general body and the executive committee, as well as by ensuring that women members are clearly,and independently of male members,entitled to resources in specified ways. More importantly, there is a need to work for a more accountable, committed and responsive policy environment and structures to encourage and accommodate gender equity at all levels through gender mainstreaming. Making policy and structure gender-sensitive at all levels would be a wiser move than creating women-only spaces without a clear commitment and responsiveness to change

towards gender equality. But as we have demonstrated elsewhere (Buchy and Subba, 2003), community forestry is a gender-blind technology, so the issue is not so much which type of groups will best serve the needs of women, but rather that a much more thorough analysis of the policy from a gender perspective is needed in order to weed out structurally embedded constraints. Krishna (2001,p167) has talked about 'engendering community rights'but she also warns that a 'gender balance of community rights cannot be sustained without gender balance within families'.This then brings us back to the ongoing struggle and discussion about gender relations,which have to be addressed and resolved at the personal level as well as at the collective level, through gendered policies and practices.

Notes

1 The mid-hills represents the areas from the Siwaliks foothill range north to the Tibetan border.The Terai area is adjacent to the foothills to the Gangetic plains of the south. 2 Administratively, Nepal is divided into five geographic development regions: Eastern,Central,Western,Mid-Western and Central,14 zones and 75 districts.Rapti zone falls in the Mid-Western development region and consists of five districts, namely Dang,Rukum,Rolpa,Salyan and Pyuthan. 3 Poverty is defined in Nepal as the proportion of the population living in households in which per capita expenditure for food and non-food items is beneath that required to purchase the minimum calorific requirement and other basic needs (Nepal Living Standard Survey,2003/2004). 4 Although there are numerous variations across the country, agriculture throughout Nepal is based on a combination of crop production, livestock rearing and the utilization of forest resources.